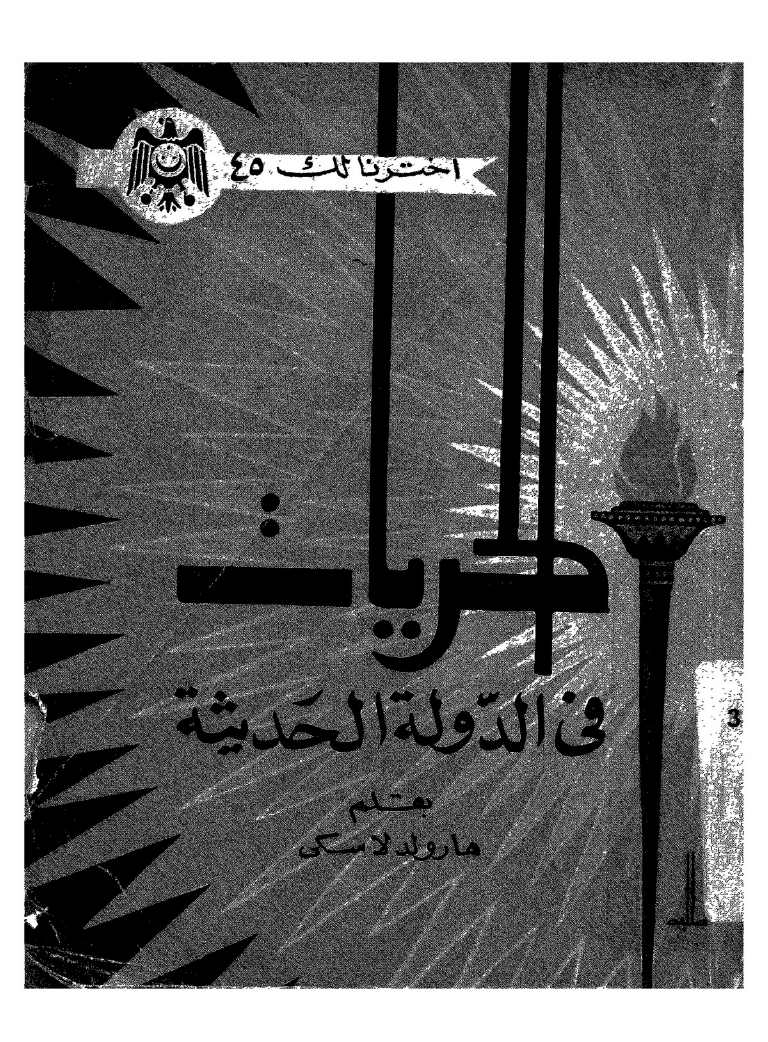

اخترنا لك ٤٥
الحريات
فى الدولة الحديثة
بقلم
هارولد لاسكى
3

اخترنا لك ..
٤٥

الحريات في الدولة الحديثة

تأليف

هارولد لاسكى

مطابع شركة الاعلانات الشرقية



الرئيس جمال عبد الناصر

نبذة عن المؤلف

هارولد جوزيف لاسكى

١٨٩٣ ـ ١٩٥٠

ولد هارولد لاسكى فى مانشستر فى الثلاثين من شهر يونيو عام ١٨٩٣ ، والتحق بمدرسة مانشستر ، ثم دخل اكسفورد ، وانضم الى الجمعية الفابية ، وتعرف على جورج لانزبرى وغيره من أصحاب مذهب الاحرار • وفى أثناء الحرب العالمية الاولى ثبت عدم لياقته للخدمة العسكرية ، ومن ثم أخذ يلقى محاضرات فى التاريخ فى جامعة ماك جيل بكندا وذلك من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩١٦ • وبعد ذلك أخذ يلقى محاضراته فى جامعات هارفارد ، وامهيرست ، وييل ، غير أن المسئولين فى الجامعات لم يرضوا عن آرائه التقدمية • وعاد هارولد لاسكى الى انجلترا عام ١٩٢٠ ـ وهناك انضم الى حزب العمال ، وكلية مدرسة العلوم الاقتصادية والسياسية أيضا • وعمل لفترة من الوقت فى (نيشن) Nation اللندنية ، ثم عمل نائبا لرئيس المعهد البريطانى لتعليم البالغين • وفى الفترة ما بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٦ أصبح لاسكى عضوا فى الهيئة التنفيذية للجمعية الفابية • وبعد عام ١٩٣٦ صار عضوا فى اللجنة التنفيذية لحزب العمال • وقد ساهم بمعونته فى حركات الاضراب الهامة التى كانت تقوم بها نقابات العمال • وفى الوقت الذى احتفظ

فيه بمنصبه كأستاذ محاضر فى مدرسة الاقتصاد البريطانية ، أخذ يحاضر ـ فى الفترة ما بين ١٩٢٢ ، ١٩٣٦ ـ فى كليتى مجدالين وكامبريدج ، وجامعة لندن ، وجامعة ييل ، ومعهد القـــانون السوفييتى بموسكو ، وكلية الثالوث بدبلن ، كما أخذ يحاضر فى فرنسا ، وأسبانيا ، واليونان ، وألمانيا •

غير أن شهرة لاسكى تتمثل قبل كل شيء فى كونه مؤلفا لهذه الكتب التى تفيض بأبحاث العلوم السياسية • ولقد اشتهر عدة أعوام بانضمامه الى الجناح اليسارى فى حزب العمال • والذى حدث انه كان يؤمن أحيانا بالنظريات الماركسية ثم يهاجمها بعنف مرة أخرى • لقد آمن بضرورة القيام بتخطيط منظم للمجتمع ، ودعا الى القيام بثورة « يرضى » عنها الجميع • وقد كان المتحدث الرسمى باسم حزب العمال البريطانى • وفى أثناء الحرب العالمية الثانية نادى بوجوب القضاء على الفاشـــية قبل أى شيء آخـر ، كما أنه شن هجوما عنيفا على الشيوعيين البريطانيين • ومات لاسكى فى لندن يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ ، ومن أهم مؤلفاته :

Studies in the Problem of Sovereignty (1917).
Authority in The Modern State (1919).
Political Thought in England from Locke to Pentham (1920).
Communism. (1927).
Liberty in The Modern State (1930).
The Dangers of Obedience and other Essays (1930).
Politics. (1931)
Democracy in Crisis (1933)
The State in Theory and Practice (1935).
Parliamentary Government in England (1939)
The Danger of Being a gentleman and other Essays (1940).
The American Presidency (1940).
Where Do we go from Here ? (1940).
Reflections on The Revolution of Our Time (1943).
Faith, Reason and Civilization (1944).
The American Democracy. (1948).
A Grammar of Politics (1925).

مقدمة المؤلف

- ١ -

تم تأليف هذا الكتاب عام ١٩٣٠ . وعندما أعدت طبعه سنة ١٩٣٧ أضفت اليه مقدمة شرحت فيها ما بدا لى أنه حجة قاطعة على الرأى القائل بأن وسائل حماية الحرية قد تدهورت فى جميع أنحاء العالم . ومنذ ذلك التاريخ نشبت الحرب العالمية الثانية ، وقاتلنا فيها الدول الفاشية واتباعها .

وأسفرت هذه الحرب فى أوربا عن نفس النتائج التى أسفرت عنها فى الشرق الاقصى وذلك باستسلام الفاشست دون قيد أو شرط . وقد حكم بالاعــــدام على كثير من الزعماء البــارزين للفاشست وانتحر آخرون وحكم على بعضهم الآخر بالســجن مددا طويلة .

وبنيت على أنقاض عصبة الأمم منظمة الأمم المتحدةوكرست جهدها كسالفتها لصون السلام وتحسين مصير الانسان فى جميع البلاد . وفى هذه المرة قبلتالولايات المتحدة الامريكية أنتكون

عضوا فى الامم المتحـــدة وأن تتحمل أعباء العضـــوية كما قبل الاتحاد السوفيتى العضوية أيضا • وخول لكل منهما الحق فى الحصول على مقعد فى مجلس الامن وهو الهيئة التنفيذيةالفعالة فى هذه المنظمة الجديدة •

وتحقق نصر كبير على قوى الظلام التى كانت تهـدد ـ فى الفترة ما بين الحربين العالميتين ـ كيان الديمقراطية والحرية • غير أنى لا أعتقد أن أى مراقب أمين يمكنه القول عن صدق بأن مستقبل الحرية صار فى مأمن من الاخطار المقبلة •

واذا كنا نفترض أن مســتقبل الحرية يتــوقف على تحقيق الحريات الاربع التى نادى بها الرئيس روزفلت • فليس هنـــاك مايدعو الى أن نشعر فى ثقة بأن مستقبل الحرية مستقبل آمن •

ان الازمات الاقتصـــادية الخطيرة التى نزلت بمعظم بلدان العالم تقضى بأن يظل التحرر من الفقر مثلا بعيد المنـــال لأعوام وأعوام مقبلة • فلن يكون هنـــاك تحرر من الخـــوف ما دام التنافس محتدما بين دول العالم لاسيما أن سلاحا فتاكا هو القنبلة الذرية يخيم بشبحه على العالم •

ونحن اذا كنا مبالغين فى القول بأن حرية الرأى الآن لاتعادل الحرية التى كانت مكفــولة بين حربى ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ فانه مما لا شك فيه أن حرية الرأى ما زالت تتعرض للخطر فى عدة ميادين

وبخاصة لان اكتشاف الطاقة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار فذ كال ضربة قاصية لحرية الرأى فى ميـــدان كان فيما مضى يعــد قاسما مشتركا أعظم فى المجتمع العالمى ــ أى فى ميدان العلم •

ولا سبيل الى استرداد حرية الرأى فى هذا الميدان الا اذا حصلنا على نوع من الامن يختلف فىجوهره عنأى نوع منالامن عرفناه منذ عام ١٩١٤ • وقد استعدنا جانبا كبيرا من حقالعبادة•

وهذا نتيجة لما يمكن أن يطلق عليــه اسم الفوضوية فى عالم القيم • ولقد أوضحت سنوات الحرب ــ ولم تكن فى ذلك بأقل شأنا من تلك السنوات التى وان لم يكن قد سادها الســلام ، الا انها قد عهدت نوعا من الهـــدوء من الصراع المبــاشر بين الدول ــ أوضحت هذه السنوات الظروف النى يمكن أن تكفل فيها سلامة الحرية •

ان الحرية تحتاج أول ما تحتاج الى اقتصاديات مطـردة ، وهذا هو الشرط الاساسى لها • أما من أين تأتى بهذا الشرطفان الناس ما زالوا يأملون فى تحقيقه ، والأمل هو العامل الأولالذى يدفع الناس الى احترام القانون •

وحيثما تتوافر لمجتمع ما اقتصاديات مطردة ، يشعر أفراده بالرخاء ، وبأن هناك فرصا متاحة ، وبأن هناك أملا فى التقدم ، فيسود هذا المجتمع الشعور بالغبطة ، وتجد بين أفراده استعدادا

للمغامرة ، وايمانا بأن تقدم الفرد يتضمن تقدم المجتمع بأسره .

وتجد لدى مثل هذا المجتمع ثقة كبيرة بنفسه ، فلا يقلقه الشك ، ويكون مستعدا كل الاستعداد لأن يناقش كل أمر الى أقصى حدود المناقشة ، ولا تتعرض حريةالفرد للخطر الا عندما تبدأ اقتصاديات المجتمع فى التقلص والانكماش .

فان الانكماش الاقتصادى معناه الخوف ، والخوف يولد الشكوك ، وهنا يبدأ حكام هذا المجتمع والقائمون بأموره فى النظر الى الحرية باستياء . وانهم ليدركون فى هذه الحالة أن الشعب لم يعد على حالته الطبيعية وانه يشك فى حكمة حكامه ، وأنه قد شرع فى الانصات الى أصوات جديدة ، وأنه لابد أن يطالب بتغييرات جديدة .

وما كان يتحمله الشعب أثناء ازدهار اقتصادياته على أنه نوع من المنغصات سوف يتلاشى ، يظهر أثناء الضوائق على أنه بلاء كبير . ويتطلع الناس الى أن تعالج الحكومةالموقف ، وقدتكون الحكومة راغبة فى أن تفعل ذلك ، ولكن لا سبيل الى نجاحها الا اذا اكتشفت الطريق لايجاد ظروف جديدة من الازدهار الاقتصادى .

وقد تفشل الحكومة فى مسعاها وعندئذ لا يمكنهاالاحتفاظ

بسلطتها الا بطريقين : فاما الاستبداد والقمع داخل البلاد ، واما القيام بحرب خارجية .

ومن الواضح الجلى أن كلا من هذين الطريقين هو انتهاك لحريات الفرد . واذا نحن أردنا أن نعرف معنى القمع فى داخل البلاد فلننظر الى ما كانت عليه ألمانيا الهتلرية أيام الحرب حيث كان الملايين من الناس يقتلون بوحشية وبطرق أحقر من أدنى مستويات الحضارة الانسانية .

وقد قمع حكام ألمانيا جميع أفراد الشعب مستندين الى نظام ارهابى مرسوم . والحقيقة هى أن ألمانيا كانت المثال الذى تحتذيه بدرجة مروعة الدول التابعة لها ، كما سرت عدواه الى شريكة المانيا فى الشرق وهى اليابان . ويجب ألا نغفل ما خلفته هذه العادات من تركة مثقلة . فلم يحدث أبدا منذ القرن السابع عشر ، أن أصبح الناس لا يبالون بتوقيع العقوبات البدنية المؤلمة، وأصبحوا قساة القلوب ازاء الاستغاثة الحارة، كما أصبحوا بعد استسلام اليابان فى أغسطس ١٩٤٥ . وقد نشرت صحيفة التايمز ــ والكتاب ماثل للطبع ــ دعوة لمعونة عشرة آلاف من ضحايا الكوليرا فى الصين الذين كانت كل جريرتهم أنهم عاصروا الحروب التى تخللت العامين السابقين .

ونحن نعلم أن جزءا كبيرا من اليونان ما زال على شفا

المجاعة . ونحن نعلم أن فى ألمانيا المهزومة ، وفى روسيا المنتصرة أيضا ، ملايين من الانفس سوف لا تجد فى الشتاء القادم ماتحتاج اليه من غذاء وكساء ومأوى . ولعل فى امكاننا أن نستطرد فنقول ان جانبا من شعب الولايات المتحدة (وهى الدولة التى بلغت من الثراء حدا لم تبلغه أية دولة فى التاريخ) يتراوح بين خمس السكان وربعهم يعيش على الكفاف .

ونحن جميعا ندرك تماما أن مثل هـذه الظروف تجعل من العسير أن نضع الحرية الفردية فى الحياة الانسانية فى الصورة اللائقة بها . وقدكان هذا من الاهداف الاولى التى خضنا من أجلها غمار الحرب . كما ندرك تماما أيضا أن فكرة الحرية تختلف فى مفهومها فى الدول المختلفة ، فيصر الامريكيون على أنه لايمكن لأحد أن يتمتع بالحرية ، لأن حرية العمل الجماعى تتعارض والحرية الفردية .

هذا وفكرة الحرية كما يعرضهافلاسفة الاجتماع تنطوىعلى تجارب ومفاهيم بلغتدرجةمن التعقيد لاتسمحلهابأن تدخلفىنطاق حياتهم . وقد يجد المراقب من الأسباب ما يدعوه الى القول بأن هؤلاء الناس لا يأبهون للحرية وأن محاولة ايقاظهم من سباتهم وركودهم الحالى تتطلب جهدا شاقا .

غير أن المراقب أيضا قد يجد فى كثير من أنحاء ألمانيا اليوم

حالة مماثلة من الركود تسود الملايين من بنيها ، وسوف يضطر الى القول بأن هؤلاء المواطنين قد أضنتهم الجهود البائسة فى سبيل العيش الى الحد الذى محا من أذهانهم فكرة الحرية وما يرتبط بها من القيم الاخلاقية .

ولكنه اذا أنعم النظر وجد أن هذه القيم الاخلاقية بالنسبة لهذه الملايين من الناس ضرورة يجب تحقيقها ، وأن الدمار الذى لحق بهم من هزيستهم المنكرة هو الذى محا من أذهانهم معنى الحرية .

والواقع هو أن الحرب لم يكن من شأنها الا أن تؤكد بعض حقائق الحرية التى ترجع الى العصور الحضارية الاولى ، لان الانسان ، بعد أن تخلص من الخوف من مشكلة البقاء ، شرع فى الاهتمام بالحرية . فعندما تتاح له فرصة للاسترخاء والتفكير فى وضعه ، يبدأ فى ادراك أنه ليس عليه أن يقبل الوضع الذى كان غارقا فيه من قبل .

وهكذا نجد أن الأساسين اللذين يقوم عليهما الانسان الحر هما الاكتفاء الاقتصادى ، والفراغ الذى يسمح له بالتفكير . ولكن ــ كمادلتنا الحرب ــ لايتيسر الاكتفاء الاقتصادى الاعندما تنظم قدرات المجتمع على الانتاج بحيث يصل الفرد الى هذين

الأساسين • وتنظيم القـــدرة الانتاجيـة يتطلب ايجاد علاقات اقتصادية معينة بين الأفراد •

وتتحقق منفعة هذه العلاقات عندما يظهر أنها تفضى الى زيادة فى الانتاج ، وهذه بدورها تفضى الى نوع من التـوزيع يرضى الجميع ويبعث فيهم الأمل فى الازدهار • ولقد رأينـا أنه كانت هناك لهذه العلاقات فى الماضى أنظمة لم تبق طويلا لانها لم تنطبق على القاعدة السابقة الذكر •

وقد رأينا مدارس فكرية تهب للدفاع عن هذه العلاقات ؛ التى يشعر الانسان بأنها تنطوى على أعظم مصالحـه ، أو تهب لمهاجمتها • وقد تبين لنا أن هذا الهجوم ، أو ذاك الدفاع ، قد أثار عواطف جياشة فى كل من الفريقين المتنازعين ، حتى ذهب بهم الأمر الى حد أنه لم يبق أمامهم من سبيل (كما حدث فى فرنسا عام ١٧٨٩ وفى روسيا ١٩١٧) الا أن يشتبكوا فى صراع بعضهم مع بعض حتى تكتب الزعامة فى المجتمع لواحد منها •

وفى امكاننا أن نطبق هذه القضية التى عرضناها ــ دون مغالطة للحقائق ــ على الوضع الحالى • لقد بات من العســير فى معظم الدول اليوم أن يواجه الحكام مطالب الدولة ، دون أن ينتزعوا من الجماهير التى تعيش على بيع قدرتهم على العمل ، تضحيات ليسوا على استعداد لتحملها •

وعلى ذلك فقد سيق جميع هؤلاء الى نظام معين من الاقتصاديات الموجهة ، لا يهدف الى تحقيق السلام الاجتماعى فحسب ، بل الى تحسين قدراتهم الانتاجية • وهذا التوجيه للاقتصاديات معناه استخدام الحكم فى توجيه نشاط الانسان فى اتجاه معين • وبذلك تقضى الحكومة على نوع من أنواع الحرية فى العمل ، كان الانتاج فيه يقدر بحسب حاجة الاسواق فقط •

وقداتضح أنالاستناد الى قاعدةحاجة الاسواق معناهايجادحال دائمة من الهبوط والصعود فى اقتصاديات البلاد ، ليس لحاجة المجتمع فى مجموعه أى اعتبار فيها ، وانما الاعتبار لهؤلاء الاشخاص ــ سواء أكانوا أفرادا فى دولة معينة ، أم كانوا دولا فى نطاق المجتمع الدولى ــ الذين يؤثرون فى حالة العرض والطلب فى الاسواق •

ولقد مضى العهد الذى كان ممكنا فيه أن تترك وسائل الانتاج الكبرى فى أيدى الافراد • وفى تلك الاحوال التى تركت فيها وسائل الانتاج الضخمة هذه فى أيدى الافراد ، نشأ الخطر من أن تصبح مطالبة الناس بالرخاء معناها البطالة الجماعية ، التى تجلب على المجتمع مشاكل خطيرة لا يمكن حلها بالطرق القانونية •

وفى مثل تلك الاحــوال التى لا ســبيل الى تســويتها الا باستخدام العنف ، نجد أن الحرية الفردية لا يكون لها وجود، وهذه القضية صحيحة ، بالرغم من أن معظم الامريكيين ما زالوا يتمسكون بنظامهم الذى يطلقون عليه اسم حرية العمل ، وذلك لأن الولايات المتحدة كانت حتى نشوب الحرب العالمية الثــانية تسودها البطالة ، واستطاعت الولايات المتحدة أن تتجنب هذه الكارثة بتنفيذ برامج ضخمة للمنشآت العــامة وعن طريق المنح التى تمكنت بها من السيطرة على اقتصاديات الاسواق •

أضف الى ذلك أن الحرب صارت بالنسبة للامريكيين برنامجا هائلا من برامج الاشغال العامة، فقد استطاعوا القضاء على البطالة، ويرجع ذلك الى انضمام الملايين الى القوات المسلحة . بينما كانت ملايين أخرى تقوم بامداد هذه القوات بما تحتاج اليه من العتاد حتى يمكنها احراز النصر •

وعندما انتهت الحرب كانت الولايات المتحدة فى وضع خاص، فقد اعتبرت الدولة الوحيدة بين الدول الــكبرى التى ضاعفت قدرتها الانتاجية . ولكن بالرغــم من ذلك كان هــذا الوضع وضعا مؤقتا •

ومن الجائز أن يكون لاحتياجات الدول الأجنبية أثر فعال اذا أمكن لتلك الدول دفع ثمن هذه الاحتياجات ، ومن الممكن

دفعه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، اذا هى استطاعت بيع الكثير من انتاجها للولايات المتحـــدة حتى تتساوى المبيعـــات مع المشتريات . والا كان على تلك الدول أن تصدر الذهب بدلا من هذه المنتجات . وهناك وسـيلة أخرى هى أن تقرض الولايات المتحدة أية دولة أجنبية تكون فى ضائقة لتمكنها من الاستمرار فى شراء المنتجات الامريكية حتى يتاح بنـــاء اقتصـــاد الدولة المقترضة ، وبذلك تتمكن من شراء المنتجات الامريكية التى لم تكن تستطيع شراءها الا بمساعدة من هذا القبيل ، وذلك لأنه اذا توقف شراء المنتجـــات الامريكية ، فمعنى ذلك أنه يؤدى الى البطالة فى الولايات المتحـــدة . ومن المعروف فى اقتصـــاديات الاسواق أنه يجب بيع ما ينتج لكى تستمر عملية الانتاج . واذا لم يكن فى مقدور عملاء الولايات المتحدة الأجانب شراء الســلع الامريكية فستنكمش صادراتها وستحدث البطالة فى الصناعات الامريكية التى تعتمد على التصدير .

وفى هذه المرحلة لا يبقى أمام الولايات المتحدة الا احدى طرق ثلاث هى :

(١) اما أن تعيد تنظيم الطـاقة الشرائيـــة لدى مواطنيهـــا لتساعدهم على الطلب بصورة فعالة حتى يعوض هذا عن الخسارة التى تلحق بالتجارة الخارجية .

أو (٢) قد تعقد الحكومة قروضا جديدة لكسب الوقت ولكى يستطيع العميل الاجنبى أن يعيد بناء طاقته الشرائية المستقلة •

أو (٣) قد تفرض بضائعها على الاسواق الاجنبية فرضا بأن تبيعها بسعر أقل من تكاليف الانتـــاج ، وتضطر اذ ذاك الى استخدام رءوس الاموال العامة لتعوض أصحاب الصـــناعات والتجار الذين يعتمدون قبل كل شيء على المكاسب التى يتيحها بيع منتجاتهم •

ان الحل الأول معناه نبذ ما يسمى « بالسوق الحرة » مـع تطبيق اقتصاد منظم قائم على التخطيط بدلا من هـذه السوق الحرة •

والحل الثانى لا تتيسر له سـبل النجاح الا اذا استطاعت الشروط الخاصة بالقروض أن تفيد بصورة فعالة اقتصـاديات البلدان التى تقبل هذه القروض •

وأما الحل الثالث فسيؤدى الى اضطراب السوق المحلى الذى تفرض عليه البضائع الامريكية فرضا ــ الى حد أن الدولة التى تقع فريسة لهذه الفرض تضطر الى حماية منتجيها عن طريق تقييد دخول السلع الامريكية أو منعها منعا باتا •

وقد يفضى هذا الى قيـــام الحكومة الامريكية باجراءات

مضادة للدفاع عن مصالح منتجيها • وربما أدى هذا الى اندلاع حرب اقتصادية قد تؤثر على مصالح فى غاية الاهمية الى الحد الذى تصبح معه الحرب الاقتصـادية بمثابة تهـــديد للأمن ، والافتقار الى الأمن قد يشعل بدوره حربا حامية حقيقية • وفى غضون هذه المراحل تتعرض حرية النظام الاجتماعى لمخاطر جمة•

اننا نعيش فى عالم توثقت فيه العلاقات بين الامم لدرجة أن انبثاق موقف من المواقف التى أشرنا اليها يؤدى الى اضـعاف أسس أية حضارة تحاول أن تجعل الحريات الاربع التى تحدث عنها الرئيس روزفلت حقيقة واقعة وجزءا لا يتجزأ من الحيـاة اليومية •

ولو حدث أن استخدمت دولة من الدول الكبرى ــ سواء أكانت الولايات المتحدة أم الاتحـــاد السوفييتى ــ نفـوذها وسطوتها لفرض النظام الذى تحبه وترىأنها مرتبطة به فان من المحتمل أن ينحاز الى جانبها مواطنوها وهؤلاء المواطنـون فى البلدان الاجنبية الذين يعتقدون أنهم سيستفيدون من سـياسة هذه الدولة القوية •

وسيؤدى هذا الى توسيع هوة الشقاق الداخلى والخارجى بين الأمم واذ ذاك تتعرض الوحدة القومية والدولية للتدهور• ويحاول كل من المعسكرين المتناحرين أن يتخـذ اجراءات من

شأنها تدعيم مبادىء سياسته واضعاف سياسة المعسكر الآخر •
وقد يدعى كل معسكر أنه لا يهدف الا الى اقرار السلام وقد
يزعم أن سياسته وحدها هى التى تتيح العدالة أوالحرية أو طيب
العيش للأمم •

ويهمنا أن نفهم أن هذا محض دعاية تهدف الى اسدال قناع
براق زائف على سياسة هذا المعسكر أو ذاك • وهذا ما يظهر
بوضوح فى قول الولايات المتحدة أن دول ما وراء الستار
الحديدى لا تتمتع بالحرية وأن روسيا قد أقامت هذا الستار
الحديدى لتحول دون التدخل فى شئونها الداخلية أو شئون هذه
الشعوب التى تتطلع الى روسيا كزعيمة لها •

وبنفس الأسلوب تقول روسيا ان الولايات المتحدة لا تتمتع
بالحرية كما لا يتمتع بها جميع الذين يدخلون فى دائرة نفوذها •

لقد فشلت الجهودالتى بذلت فى القرن السابع عشر لفصل
الاقتصاد عن السياسة وفى العقد التاسع من القرن الماضى قال
ضابطألمانى لفردريكانجلز « ان الحياة الاقتصادية للشعوب هى
الأساس الذى تستند اليه فنون الحرب » ولا يستطيع أى معلق
جاد فى وقتنا هذا أن ينكر هذه القضية •

ان قوة أى شعب تكمن فى قدرته على تطويع مصادره
الاقتصادية ورأيه العام لخدمة الاهداف السياسية • وفى هده

المرحلة التى وصلنا اليها من حضارتنا ، يجب أن نعترف ـ بكل أسف ـ بأن الحرب هى الفيصل الأخير بين الأهداف السياسية المتعارضة • ونظرا لان طابع الاهداف السياسية فى أى مجتمع يعتمد على الهيمنة على سلطة الدولة نجد أنه من المحتم الحصول على هذه السلطة لأجل تغيير طابع الهدف السياسى •

وهنا تكمن نقطة الضعف الرئيسية فى نظرتنا الى مشكلة الحرية ، فقد كتب ليونارد هوبهاوس يقول : « ان مذهب الحرية الحديث لا يدعى أن هناك تجانسا وانسجاما يحتاج الى التعقل والنظر الثاقب لكى يؤتى ثماره ، وانما يقول المذهب باحتمال وجود انسجام أخلاقى قد يصل اليه البشر •• »

غير أن ليونارد هوبهاوس يغفل طابع مذهب الحرية القديم وأهداف هذا الطابع • فهذا المذهب يقول « اذا ما أتيح لنا التعقل والنظر الثاقب » فان هذا سيحقق بالضرورة عدالة اجتماعية • فاذا ما أدخلنا العنصر « الاخلاقى » فلا بد من أن نعترف بأن المجتمع لا يحقق انسجاما فى مصالحه دون التدخل فى اقتصاديات الاسواق •

وهذا نفسه يضطرنا الى الاعتراف بواجب الدولة فى التدخل تحقيقا لهذا الانسجام فى المصالح وهو الشيء الذى يرغب فيه المجتمع • وفى الديمقراطيات السياسية التى تعتمد على الهيئات

التى تمثل الشعب يتحدد طابع الواجب الذى يقضى بالتدخل بناء على شخصية الحزب أو الأحزاب التى تتمتع بالأغلبية فى الجمعية التشريعية لمجتمع ما • ونحن نفترض فى هـذا المجال أن تكون الأحزاب على وفاق من حيث المبادىء ، وأن يكون خلافها خلافا سلميا يدور حول مسائل واقعة داخل نطاق هذه المبادىء •

ولسنا نستطيع أن نتهـرب من تلك الحقيقـة التى تقول : «اذا ما حدث خلاف حول المبادىء الاساسية فليست هناك حرية» ومن الواضح أن هذا الخلاف قد عم مناطق كثيرة فى أنحـاء العالم ، وأن الحكومات فى هذه المناطق قدتغيرت وحلت الحكومة التى تستخدم القوة محل الحكومة التى تستخدم وسائل الاقناع • وما أن تلعب القوة دورها على المسرح ، حتى يكون معنى هذا أن الحكومة ترمى الى هدف ما فى النهاية ، وهى تريد أن تحقق هذا الهدف ، وعليها أن تجبر المارقين على الاذعان لاهدافها والا تعرضوا للعقـاب جزاء خروجهم على نفـوذها • ونظرا لأن أية حكومة مضطرة الى أن تدافع عن أهدافها بالوسائل المنطقيـة والوسائل العاطفية ، فانهـا تجتذب فى صفها جميـع الهيئات والوسائل التى تسـتطيع التحكم فيها ، ثم تقـوم بتشكيلها وتنظيمها ، كما تحرم الذين يقفون فى وجهها من وسائل التنظيم والتشكيل •

ومع ما وجه الى هذا النظام من نقد فلست أنكر أن المجتمعات التى تقوم على نظام الحزب الواحد ـ كما هو الحال فى الاتحاد السوفييتى ـ قد تكون مجتمعات تقدمية الى حد كبير وقد يسيطر عليها الحرص على تحقيق الرفاهية لافرادها .

وفى الوقت ذاته فانى لا أومن ـ لحظة واحدة ـ بأن الحكومة ذات الحزبين (أو أكثر) ستضمن بالضرورة ارساء قواعد الحرية . فان هذا يتوقف قبل كل شىء على مجرى العوامل الاقتصادية فى المجتمع كما يتوقف على علاقة هذه العوامل بالنظام السياسى . ومن الواضح أن نظام الحزبين فى دولتين من الدول الرأسمالية الديمقراطية (بريطانيا والولايات المتحدة) قد استطاع أن يعايش نظام استخدام نفوذ الدولة ضد الجماهير حتى فى حالة وجود حق التصويت العام . ان الذين شاهدوا هذه النوبات التى اجتاحت الولايات المتحدة ـ منذ عام ١٩٤٥ ـ ضد الراديكاليين ويذكرون اصرار أمريكا فى اعلان «الاستقلال» على حق الشعب فى تغيير طابع حكومته ، لا يستطيع هؤلاء أن يقولوا ان حق التصويت العام وحده يضمن للشعب الحكومة التى يرغبها أو يتيح له التمتع بالوعود التى قطعها أعضاء الحكومة على أنفسهم .

وفى النادر القليل نرى الشخص الذى يعتنق المبادىء

الراديكالية يعامل معاملة حسنة فى محاكم البلدان الرأسمالية حتى اذا لم يكن هناك ما يوحى بوجود خطر ما • وان الحكومة الاشتراكية التى تسك بزمام الامور فى مجتمع رأسمالى لا يسكن الا أن تدرك ضيق الحدود التى يسكنها فى نطاقهـا أن تقوم بمناوراتها بنجاح ، وكذلك الخطر الذى تتعرض له اذا قامت باستخدام الاجراءات التى تزعزع ثقة الناس وأصحاب الاملاك •

ومما لا شك فيه أن مشكلة الحرية اليوم تتوقف على مسألة العقارات كما كان الحال فى الماضى ، وهناك نقطة لا نستطيع تحديدها حيث يعرب الملاك عن استعدادهم لرشوة معارضى الرأسمالية عن طريق اجراءات الاصلاح الاجتماعى •

ولكن عندما نصل الى هذه النقطة فسيكون هناك خطر داهم ، هو أن هؤلاء الملاك قد يواجهون موضوع الخيار بين ممتلكاتهم وبين المؤسسات الديمقراطية ، كما حدث فى تاريخ الملكية الدستورية فى ايطاليا بعد ظهور الفاشية • وفى تاريخ جمهورية فيما قبل ظهور الهتلرية • ولقد استطاع هتلر أن يبلغ تلك المرحلة من القوة لانه أصبح واضحا لاولئك الذين كانوا مثل رايس وفارين أنه يعد آلة يقومون هم بتحريكها • ولم تكن النقطة الفاصلة نقطة فاصلة بين الدول ، فلقد قام الحلفاء المنتصرون بانشاء حكم هورتى الرجعى فى المجر عام ١٩١٩

لأنهم كانوا يخشون الشيوعية ، كما أن حكومة الولايات المتحدة قامت بمساعدة العهود المناهضة للشيوعية عام ١٩٤٨ • فحدث ذلك أيضا فى تركيا واليونان ، كما أن الحلفاء رفضوا مساعدة دول مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا لانها على صلات طيبة مع الاتحاد السوفيتى ، لنفس ذلك السبب وكان لابد من التأكد من أن الاملاك تعتبر فى مأمن فى أوربا بعد عام ١٩١٧ ، كما أن حكومة لويد جورج التى أيدها مستر ونستون تشرشل بحماسة بالغة قامت بمد يد المعونة لأية مغامرة للقيام بحرب على البلشفية ولم تتردد أية حكومة من حكومات العمال فى بريطانيا فى أن تنكث بأى وعد قطعته لليهود حول الهجرة الى فلسطين حتى يمكن التأكد من الاستيلاء على بترول الشرق الاوسط • ولتحقيق هذا الغرض لم يترددوا فى ابداء الاستعداد للاشتراك فى كوميديا مفجعة بتنصيب ملك على الاردن •

وأبدوا استعدادهم للقيام بأعمال فى فلسطين ، كما قام سابقوهم من المحافظين بأعمالهم فى ايرلندة وفى الهند • ويجب ألا يغيب عن البال أن الاغراض التى يمكن تحقيقها بالقوة العسكرية تعتبر وسائل وقتية لا تلبث أن تزول وتبقى الاغراض كما هى •

لقد مر قرن من الزمان منذ أن قام دى توركيفيل — فى بداية

السنوات الزاهرة التى أتاحت للطبقة العاملة وحـدتها داخـل الدولة ــ بتنبيه مجلس النواب الفرنسى الى أن المسائل السياسية قد أصبحت مسائل اجتماعية • وان هذا التحول هو الذى أتاح مجالا جديدا للحريات التاريخية وجعل من مسألة الحرية مسألة عويصة أكثر من ذى قبل •

وهذا صحيح بالنسبة لحرية الفرد • وليس من اليسير ادراك مدى استطاعة أية حكومة فى بريطانيا (عام ١٩٤٠) القيام بذلك دون اسـتعمالها سـلطة الحجـز التحفظى (الاعتقـال) وهذا صحيح أيضا بالنسبة لحرية التعبير وحرية الصحافة • ولم تتمخض عن ملكية الدولة كما هى الحال فى روسـيا ، أو عن الملكية الخاصة ، كما هى فى معظم الدول الاوربية الغربية ، أو ملكية الجماعة كما فى تشيكوسلوفاكيا ، تلك النتائج التى كنا نصبو اليها •

فبينما تتاح حرية الاجتماع عندما تمكن زعيما فاشيا من أن يجند جيشا من المتآمرين ، أو تمكن الجمعيات الصناعية الامريكية من استخدام مشاكسـين مأجورين للحيلولة دون اطـراد حركة النقابات بين العمال كما أنه ليس من السهل أيضا الدفاع عن أى دعوى فى الحرية الدينية اذا كانت هناك فرق معينة تسعى للحصول

على مزايا خاصة من الدولة التى تهب أعضاء هذه الفرق أفضلية تحرم على من ليسوا فيها .

ولقد اتفق الجميع على أن يسعى الكل الى التحرر من الخوف بيد أنه يتضح من المناقشات التى دارت حول ايجاد منطقة دولية للاغذية والزراعة أنه لم توافق أية دولة من الدول المنتجة للمواد الغذائية على أن تعطى مثل هـذه المنظمة السلطة التنفيـذية الضرورية لتحقيق فاعليتها . الا أنها تفضل حيادا لا طابع له مع أن اللجنة لا هم لها الا ايجاد الحقائق بالرغم من أننا ـ كما صرح بذلك سير جون بويد أور ـ لا نستطيع أن نطعم شعبا جائعا من الجداول الاحصائية .

وكذلك فاننا جميعا نرغب فى التحرر من الخوف ، غير أنه لا توجد أية دولة منظمة على استعداد لان تتخلى عن سيادتها فى سبيل ايجاد وسائل التحرر من هذا الخوف .

واذا رجعنا القهقرى نجد أن هنـاك (منذ عام ١٩١٤) استنتاجين كان لابد منهما . أما الاستنتاج الاول فهو يتمثل فى أن الملكية الشخصية لوسائل الانتاج لم تعد تناسب المؤسسات الديمقراطية ولذلك كلما زاد ثباتها زاد التأكد من أنها ستولد مشاكل ليس من المحتمل الوصول الى تسوية لها بالطرق السلمية. وذلك بالرغم من أن النظام الدستورى متأصل فى بريطانيا العظمى

والولايات المتحدة ولم استثن احداهما من هـذا الاستنتاج .
وان الاثر الذى تخلف عن الحربين العالميتين الاولى والثـانية فى
بريطانيا العظمى جعل من الضرورى القيام بسرعة بتغييرات ثورية
فى اقتصادياتها اذ أنه من المؤكد أن تكون الطبقـة المالـكة قد
أعدت اعدادا نفسيا فى هذه الناحية . ولست ممن يشـاطرون
الرأى البريطانى « عبقرية التراضى » . اذ أنى اعتقـد انهـاء
وليدة ظروف تاريخية معينة ليس من المحتمل حدوثها مرةأخرى .
وسوف يظهر لنا ما اذا كانت حكومة حزب العمال تستطيع أن
تجابه أزمة أو سلسلة من الازمات التى ستكشف لنا عن معـدن
هؤلاء الرجال ، وستكشف لنا عن طريق هذا الاختبار عن الرجال
ذوى العزم والصلابة ، ولقد أظهرت لنا خبرة سنتين أن الحكومة
لن تتعلم درسا أوليا من أنه كلما شـجعت الاشتراكية فى الدول
الاجنبية صانت الاشتراكية فى الوطن . ويجب أن تعكس السياسة
الخارجية صورة الغرض الداخلى اذا أريد لها النجاح . ويجب
أن تنفذ من الشكل الى الجوهر اذا أريد ألا تكون مجرد تعبير
عن أغراض الرأسمالية ، صيغ من جديد فى عبارات بليغة رنانة .
وانى أشك فى وجود ذلك فى الولايات المتحدة ، لانها بالرغم من
هذه الطاقة الانتاجية الهائلة ، أبعد من بريطانيا العظمى فى الوصول
الى حل لمشكلة توزيع الثروة توزيعا معقولا ، لان تكوينهـا
السياسى أقل نضجا من تكوينها الاقتصادى ، ولان هناك بعض

نواح للفساد والعنف لا تتمشى مع النواحى الدستورية . ويجب أن أضيف أن الكراهية التى ولدتها اصلاحات فرانكلين روزفلت الاجتماعية بين الملاك ما هى الا علامة لهـا خطورتها ولا يمكن لأى مراقب أن يهمل شأنها .

أما الاستنتاج الثانى فهو فى نظرى الواجب الاسمى للقرن القادم ، بيد أننا لا نعمل على تنفيذ ما انطوى عليه حساب تعرضنا للخطر . لقد دخلنا فى حقبة أصبح من الواضح فيها أن مبدأ السيادة القومية قد استهلك . فهناك بعض مهام للحكومة دولية فى طابعها ، حتى صار لا يمكن معها الاعتماد على مجرد تعاون ما يسمى بالدول المستقلة المتساوية ذات السيادة لتحقيق سيادة القانون ، الذى أصبح هو الامر الجوهرى . وصار لا يمكن القول بمساواة الدول واستقلالها فما ذلك الا خيال قانونى لا أصل له فى الحقيقة السياسية . انه خيال عقيم لانه يطمس الحقيقة التى يجب أن نلفت النظر اليها . وانى لا أدعى التنبؤ بالمراحل التى ستمر بها الدول القومية . كما أنى لا أنكر أن الشعور القومى ما زال عميقا ، فيجب أن نقدم له الاحترام الكافى ولكنى استطيع أن أقول أنه كلما استطعنا الفصل بين مفهومات الامة والدولة وأن نوضح فى أذهاننا النشاط الواجب القيام به قانونا استطعنا أن نفهم المسألة التى أمامنا . بيد أننا لم

نكسب الا القليل فى الوقت الحاضر عندما نفكر فى موضـوع الاتحاد الاقليمى للولايات المتحـدة الاوروبية وأوروبا الغربية المتحدة وهكذا . وعلى كل حال فمن المشكوك فيه أن لا يعتبر الاتحاد الاقليمى شيئا واهيا . فليس من الممكن وضع دستور له ينطوى على مرونة جوهرية فى فصل السلطات أو تفادى المشكلات الكامنة فى الناحية القضائية .

ويبدو أن السبيل الوحيد للوصول الى شروط تيسر ايجـاد الحرية ، هو تنفيـذ نوع من توحيـد الاختصاصات ، وتعتبر مؤسسة وادى نهر تنيسى مثالا يعتد به لهـــذا التوحيد فى الاختصاصات والامل الذى يداعبنا فى تحقيق ذلك المثال هو عن طريق التخطيط القومى تخطيطا عالى المستوى فى الشئون التى تشبه القوة الكهربائيـة أو المواصـلات أو اقتصـاديات الفحم والصلب . غير أنه من المستحيل أن تهيمن على هـذا التخطيط حفنة خاصة . ومن الاهمية بمكان (وفى نطاق الضمانات التى توافق عليها منظمة الامم المتحدة) أن نخول المسئولين القائمين بتطبيق هذه المشروعات السلطة الحكومية الفعـالة لتنفيذها . ولقد قام سير جون أور بتقديم اقتراح مماثل لتنفيذ مشروعات التغذية . كما أنه لا يداخلنى أى شك فى انه اذا أصبح لذلك أثر فعال ، فان الكسب الذى سنجنيه من ورائه لن يعادله كسب

آخر • ويجب أن تتذكر أنالحرية ــ ومن ثم الحضارة ــ ماهى الا أمر وجود الطعام الكافى الذى يجب توزيعه بالعدل والقسطاس• ولكن لم يتحقق بعد هذا المطلب طيلة تاريخ العالم ، ولن نحققه طالما تعتبر الدولة القومية وحدة أساسية لمنظمة سياسية لسبب بسيط هو أن الصبغة الرأسمالية لسلطة الدولة فى أغلب البلاد، تجعل ذلك المبدأ أداة لتسخير رفاهية المجموع من أجل الاقلية• كما أن مستوى التعليم الحالى يمكن أولئــك الذين يقومون بتحديد غرض الدولة من اثارة الشعور القومى الذى يحتمل أن يساق لاغراض مختلفة فى الحقيقة تماما عن مصالح الامة • ولكن اذا استطعنا فى الوقت المناسبتنظيم تلكالجهود الصادقة،لتكون بديلة لتلك الجهود التى تقوم الدولة بتحديدها ، فمن الممكن أن نصل عن هذا الطريق الى نيل الحرية التى يتطلع اليها الافراد • وذلك اذا استطعنا تنظيمها « فى الوقت المناسب » وهذا هو لب المشكلة وجوهرها • ولم يكن عام ١٩٢٩ هو العامالذى انفرجت فيه الازمات الدورية ، فقد استطاعت الرأسمالية أن تتخطــاها بسهولة ويسر فى السنوات المائة السابقة • ويجب أن تتذكر أنه بعد سبع سنوات من ذلك الكساد الذى استشرى ، لم تبلغ أية دولة مستوى الانتاج اللائق بها فى ذلك العام ، كما أننا كنا نجد بعد ذلك أن المانيا واليابان كان كل همها تكديس اقتصــادياتهما استعدادا للحرب • ولقد انتهت مرحلة من ذلك الصراع الذى

قاموا بالاستعداد له ، بيد أن مرحلة جديدة قد بدأت ، اذ كان على الولايات المتحدة اما أن تقضى على البطالة نهائيا ، عن طريق اعادة توزيع الثروة توزيعا دقيقا فى البلاد ، أو تصدير هـــذا الانتاج ، لتجنب البطالة بما تجلبه من نتائج مفجعة لبقية العالم . وهناك ما يطلق عليه الالمان اسم « السلطة العسكرية » بيد أن ذلك يتعارض مع الحرية ويتنافى معها اذ أنها تتضمن النـــزعة الحربية على نطاق واسع ، وما من شك فى أن العقل الامريكى الآن لا يتقبل المذهب العسكرى بل ينفر منه . ومن الممكن أن توجد التضمينـــات التكنولوجية للحرب الحديثـــة فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول نوعا جديدا من النـــزعة العسكرية لا يعترف به من يبحثون عنها فى النواحى التاريخية . هذا ويبلغ عدد الجنود المشاة فى الجيش والبحرية أقل من مليـــون ونصف مليون من ١٤ مليونا من الافراد الذين عبأتهم الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية . وسيدرك ذلك كل فرد ينعم النظر فى الجهود التى بذلت فى عمل القنبلة الذرية فان العامل الهندسى فى الحرب الحديثة هو الوحدة الاساسية فى تسليح الجيش ، كما أن العامل لا يختلف عن هذه الحال بالرغم من أنه لا يدرك ذلك . وتضفى العسكرية الجديدة على نفسها الصبغة المدنية . ولكن اذا أمكنت المحافظة على نواحى الانتاج الحالية ، فمن المستطاع أن تفرض على شعب يراها اذ ذاك ناحية من نواحى العمل ، بيد

ان ذلك فى اطراده يزيد من الاتجاه نحو الرأسـمالية الاحتكارية وتنطبق هذه الحال على الهيئات الحالية ، أكثر مما كانت عليه عندما كتب عنها الجنرال فيجرير منذ ٤٠ سنة فقال « ان الشركات المالية ترى أن الحكومات يجب عليهـا خوض الحرب لضمان أرباحها » •

ويستطيع أى فرد يعتبر الحرية أساس الحياة المتحضرة أن يرى أن الاخطار التى تهددها هى جزء من أزمة عالمية لم يعـد عامل الوقت فيها يقف فى صفنا • فاننا نسير بخطا حثيثة نحو كارثة جديدة •واننا ندرك أسبابها كما اننا نعلم جيدا العـلاج الذى نواجهها به لكى نحد منها • ان مأساتنا هى أن طريقـة تفكيرنا الاجتماعى ما زالت تحدد معالمها تأملات القرن التاسـع عشر . لاسيما فى الميدان الاقتصادى • بيد أن التقـدم التكنولوجى يسير الى الامام بخطا سريعة بحيث اتسعت الهوة بينهما اتساعا كبيرا ووصلنا الى مرحلة تعتمد الحرية فيها على الاصـلاح • فان أسس معيشتنا هى التى يجب تغييرها ، وقد حان الوقت لان نقول بكل قوة ان البديل عن التغيير المنشود هو حقبة جديدة يخيم عليها شبح الظلام ، تنسى فيها ذكرى كلمة الحرية فى خضم صراع مر من أجل البقاء •

- ٢ -

هذا هو الخطر المحدق بنا فى الوقت الحاضر ولن نستطيع التغلب عليه الا اذا استجمعنا أطراف «شجاعتنا» ونظمنا صفوفنا لمواجهته قبل فوات الاوان . اننى أشير الى الشجاعة هنـا لان الشجاعة هى سر الحرية ، وكذلك كان الحـال حتى فى أيام بركليس .

ان سكوتنا فى وجه الظلم معناه دائمـا اذعاننا لفقـدان الحرية ، وكلما تهربنا من أعباء الحرية وجد الطغاة أمامهم طريقا سهلا ممهدا ، وذلك لان جوهر الحرية يكمن فى أنها تعتمـد فى بقائها على الاحترام الذى تثيره فى نفوس عامة النـاس . واذا ما رغب عامة الناس فى تنظيم صفوفهم لصيانة الحرية استطاعوا أن يوطدوا أركانها . وأعدى أعداء الحرية هو الشعور بالتخاذل والبلادة . والذين ذاقوا طعم الحرية لن يتخلوا عنهـا أبدا اذا ما دوى صوت النـذير ، ويتركز ضعف النـاس فى عجزهم عن كشف القناع الذى يرتديه أعداء الحرية . لقد تعود الناس على الطاعة ولم يعلمهم أحد كيف يطالعون دروس التاريخ . وهم لم

يلموا بمسائل التعاون الاقتصادى بين الدول ، أو تلك العلاقة الضرورية القائمة بين ارتفاع الاسعار وتدهورها فى المجتمع الرأسمالى وبين وجود جيش من المتعطلين فى هذا المجتمع الرأسمالى والصورة التى تتحكم بها وسائل الانتاج فى اشغال النظم السياسية بمقتضى ما تتطلبه تلك الوسائل • ومعظم الناس يولد ويعيش ثم يموت دون أن يلم بطرف من أطراف تلك العوامل التى تتحكم فى مصير العالم • انهم يواجهون دائما تلك الحاجة اليومية من أجل البقاء ، كما يشعرون بعبء العمل ، ويحسون بالحاجة الى النوم وقضاء ساعة فى التمتع بالحب •

لقد تعودوا على الطاعة بعد ما رأوه من قسوة الحياة ، وليس من السهل أن نشعرهم بوطأة المخاطر التى يجب عليهم أن يواجهوها ، وعمق هذه الآراء التى تحتاج الى جيش عرمرم للدفاع عنها ، والزعامة الهائلة وحدها هى التى تستطيع أن تلهب حماستهم وخيالهم وتدفعهم الى الحركة استجابة للنداء •

ان هذه الزعامة تتطلب قبل كل شىء احساسا بالموقف الراهن ، ولا يكفى أن نعرف أننا نعيش فى أيام محفوفة بالخطر ، فنحن فى حاجة قبل كل شىء الى معرفة طبيعة هذا الخطر • ولا يكفى ايضا ان نصر على اننا لا نعيش فى أمان ، فنحن فى حاجة الى الالمام بطبيعة هذا الافتقار الى الامان • ان الخطر الذى نحس

بوجوده الآن لا يختلف فى بواعثه عن تلك البواعث التى أدت الى اندثار حضارات الاغريق والرومان . لقد وصلنا الى نهاية مرحلة من مراحل النظام الاقتصادى تماما كما سبق لهم أن وصلوا الى نهاية مرحلة من مراحله . والآن تتعارض علاقات الانتاج مع طاقته الدافعة كما فى الماضى تماما . والذى يميز موقفنا عن موقف أسلافنا أننا نعرف الكثير عن المسببات التى تؤدى الى حدوث التغييرات الاجتماعية . اننا نستطيع أن نتحكم فى مصيرنا الاجتماعى اذا ما أردنا (ولم تكن للاغريق أو الرومان هذه القدرة) ان الوسائل التى تحقق لنا مزيدا من الأمن ملك أيدينا، وهى تحمل فى ركابها أيضا تلك الوسائل التى تحقق لنا حرية جديدة كاملة . لقد كانت حريات الماضى مقيدة بمفاهيم النظام الاقتصادى الذى كنا نعيش فى ظله ، وقد تعرضت حريتنا فى الماضى لعقبات وعراقيل ناتجة عن خضوعها لمقتضيات الملكيات ولم يسمح بالاستمتاع بالحرية الا حينما كان هذا الاستمتاع لا يهدد الذين يمسكون بزمام النظام الاقتصادى .

والآن وقد أحس أصحاب الملكيات بأن ملكياتهم ستطيح بالحضارة مرة أخرى فانهم يحاولون نبذ الحرية حتى يحتفظوا بالمزايا التى يتمتعون بها . واذا ماسمحنا بنبذ الحرية ــ فى مرحلة معينة ــ فلابد أن يحدث صراع . ان عقل الانسان لا يستطيع

فى النهاية أن يخضع للظلم ، والعبد يثور على سيده فى يوم من الأيام .

انهم يحاولون نبذ الحرية وتجاهلها وسينتصرون ما لم تنظم أنفسنا لنحول دون انتصارهم .

أننى لا اتجاهل على الاطلاق تلك الصعاب والمخاطر التى تعترض هذا التنظيم . فان تغيير الاساس الاقتصادى للمجتمع أخطر مهمة يقوم بها انسان . ذلك لأن هذا الاجراء يتصدى لتقاليد موروثة متأصلة ، ومعتقدات وآراء وطيدة الاركان . ولن تنجح فى مهمتنا دون احداث شعور بالألم والخيبة ، وهو شعور يسيطر على هؤلاء الذين كانوا يعيشون على آمال موروثة . بل لا نستطيع أن ننجز مهمتنا دون أن يشتبك الانسان مع أخيه الانسان .

وان لم نفعل هذا واجهنا حقائق بشعة ، فعلينا اما أن نغير النظام الاقتصادى القائم أو نذعن لهذا النظام الذى طالما أشعل نيران الحرب وربما أشعلها فى المستقبل ، فليس لدينا الآن علاج لأمراضنا سوى أن ننظم الانتاج الناشىء عن مواردنا الاقتصادية لخدمة الاستهلاك الاجتماعى ، ولنواجه الحقائق بشجاعة فنقول ان علينا أن نلغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . كما يجب علينا أيضا أن نلغى نظام المجتمع الطبقى القائم على

أساس المزايا التى تكفلها الملكية الخاصة التى حافظ عليها هذا المجتمع ومن الممكن (ولكن لا أرى أن هذا أمر محتمل تحقيقه) اقناع الافراد اذا ما أردنا تحقيق الاهداف السابقة بالموافقة على هذه التغييرات بطريقة سلمية ، لأن وسائل الدولة ستكون فى ايدينا . ومن المؤكد اننا اذا نجحنا فى اقناع الافراد ، فاننا سنحقق حينذاك أروع ثورة فى تاريخ الجنس البشرى . غير أنه من المحتمل أن يثور هؤلاء الذين كانوا ينعمون بالامتيازات . ولكن يحتمل أن ننتصر اذا ما قمنا بتنظيم أنفسنا . ان الاذعان ليس سوى تأجيل للصراع . وان العمل على تنظيم وحدة هؤلاء الذين يريدون تحقيق النظام الاجتماعى الجديد سيتيح لهم على الأقل فرصة النضال .

غير أننا لا نستطيع أن نؤكد تأكيدا جازما أن الذين يسعون وراء النظام الاجتماعى الجديد جنود يعملون الآن فى جيش الحرية ، وأنهم وحدهم هم الذين يستطيعون القضاء على استغلال الانسان لاخيه الانسان . وفى مقدورهم وحدهم أن ينظموا مجتمعا يتحقق فيه الاعتراف بحق الجميع فى الخير العام . فذلك أمر فيه خلافات ناتجة عن ادعاءات يبررها مقدرة الافراد على مضاعفة هذا الخير العام . ان نظامنا الاقتصادى الراهن لا يستطيع تصوير هذه السمات ولا نستطيع ان نحمى

مجتمعنا الا اذا سمحت دعائمه بالتوسع المستمر • والمعروف الآن أن عهد التوسع فى ذلك النظام الاجتماعى قد انتهى ، وأنه يعانى الآن من الانكماش ، ومن ثم لا يستطيع أن يشبع احتياجات الفرد بطريقة تقدمية ، ولهذا يرى الذين لا يتمتعون بمزاياه انه نظام اجتماعى متطرف وظالم ، وعلى هذا فان النظام الاجتماعى الراهن لا يوحى بوجود الامان وقد جاء فى كتابى ان الامان شرط أساسى للحـــرية •

ولا يقف الامر عند هذا الحد فكلما بذلنا جهدنا لاستعادة هذا الامان فى ظل الاسس الحالية الراسخة عظم تعرض الحرية للخطر ، ذلك لان هذا الضرب من الاستعادة يعتمد على قمع جميع وسائل الحرية • والتجربة التى مرت بها البلدن الفاشية توضح لنا ذلك، فلقد حققت هذه البلدان الامان الذى تنشده عن طريق تحويل مجتمعاتها الى سجون • وفى هذه البلدان الفاشية لم يعد العـــلم والفن أشياء يبدعها العقل البشرى بحرية وانما أصـــــبح هذان الفرعان جهازا فى يد السلطة التى تجبر الافراد على الخضوع فقد اضطروا ــ وهم يسعون وراء الشعور بالامان ــ أن ينـــكروا ميراثهم الحضارى والثقافى ، وسيطر على عقول الناس عبء ثقيل مفزع ومع هذا كله لم يحققوا الامان الذى كانوا ينشـــدونه مع فداحة الثمن الذى حاولوا دفعه •

وقد تقترب هذه النهاية بعد زمن طويل والكل يعـــــرف ان الحرب والسجون ليست بديلا للخبز والعيش المتحـــرر لروح الانسان ، وفى النهاية يعرف الرجال هذه الحقيقة ، وحين ينبـلج فجر هذه الحقيقة تتقد شجاعتهم من جديد ليحاولوا مرة أخـرى تحطيم القيود التى يرسفون فيها •

هذه هى الحقيقة التى تكمن وراء الصراع المر القائم فى الاتحاد السوفييتى • لقد تعود أعداء الحرية أن يغضوا من شأن صانعيها وأن يعلنوا ان الثمن فادح فى نهاية الامر ، ويهم الذين يسـعون وراء الحرية ان يعرفوا حقيقة الامر • لقد كان الاتحاد السوفييتى زعيم الحضارة الجديدة ، كما كانت الاســس التى شيد عليها حضارته لا تبارى فى عظمتها ، ولم يسبق لنا أن مررنا بهذه التجربة، لقد تسلم قادة روسيا مقاليد الحكم بعد أن ألفت الارهاب الدموى وحطمتها حرب فاشلة •وكان الشعب جاهلا الى حد كبير ولم يكن قد تعود بعد استخدام الفنون الصـــناعية التى تعتمـــد عليها الحضارات الحديثة ، وبدأ الزعماء الروس عملية البناء وســط فوضى الحرب الاهلية والتدخل الخارجى ، ووسط المجاعة والوباء، وعاشوا السنوات الاولى من حياتهم فى حالة حصار •

ولم يكن فى استطاعتهم أن يعالجوا المشاكل الهـــائلة التى اعترضتهم دون الالتجاء الى نظم الحكم التى تتمشى مع حـــالة

الحصار هذه • لقد كانوا يفتقرون الى الامان لانهم يواجهون فى الداخل اعداء تحرضهم فى الغالب محركات أجنبية ، كما كانوا عرضة لهجوم قد تشنه دولة من الخارج • ولا شك أن لينين وزملاءه كانوا مسئولين خلال الاعوام السبعة الاولى من حياة الثورة الروسية عن أخطاء كثيرة بل عن جرائم أيضا ، غير أننا نعترف بأنهم حققوا فى هذه الاعوام أيضا الشيء الكثير فى مجال الانشاء وفى مجال التجديد لقد حققوا ذلك بطريقة أتاحت لهم بعد عشر سنوات من سقوط القيصرية أن يتجهوا نحو صبغ نظام الانتاج بصبغة اجتماعية شاملة وفى العشر سنوات الاخيرة نجحوا فى ذلك نجاحا هائلا • لقد كسبوا الحرب وقضوا على أزمة التعطل ونجحوا فى محو الامية والجهل • والآن يتزايد الانتاج فى الاتحاد السوفييتى بصورة تناقض هذا التنظيم الحذر للانتاج الضئيل فى الدول الرأسمالية • واليوم يقف الاتحاد السوفييتى فى الطليعة من حيث معاملته للمجرمين وتدريبه للمتأخرين تدريبا علمية وتطبيقه للعلم فى مجال الصناعة والزراعة ومحاولته اتاحة الثقافة للجميع والقضاء على التفرقة العنصرية واتاحة الفرص لجميع الافراد • ومن الحق أن نقول ان المستويات المادية للحياة هناك هى مستويات منخفضة اذا ما قيست بمستويات بريطانيا والولايات المتحدة • فهى لم تستطع فى العشرين عاما أن تنافس التطور الذى حققته اكثر الدول الرأسمالية تقدما فى القرن

العشرين ، والرد الطبيعى هو أن نقول أن مجال المقارنة الحقيقى لا يتأتى الا اذا تطلعنا الى روسيا قبل الثورة وهنـــا نجد أن المكاسب التى حققتها روسيا فى الميـــدان المادى والروحى هى مكاسب ضخمة • فالمقارنة تقف على طول الخط الى جانب العهد الجديد اذا ما أخذنا فى الاعتبار مسألة الاجور وساعات العمـــل والخدمات الصحية والاجراءات الوقائية وظروف التعليم والحماية الصـــناعية •

غير أن روسيا بعد الثلاثين عاما ما زالت دولة دكتاتورية وقــد سبب هذا بالطبع احساسا بالحزن وخيبة الامل لدى اولئك الذين يحبون الحرية فى بقاع الارض • ان روسيا ليست مجـــرد دولة دكتاتورية فهناك ايضا تلك الاجراءات الرهيبة التى أقدمت عليها ضد أولئك الذين يعارضون سلطاتها وكلنا يذكر قصص الاعــدام الرهيبة منذ مقتل كيرو والشكوك القوية التى تساور الاتحــاد السوفييتى ازاء مناورات أعدائه بل وازاء اخلاص أصدقائه •

والحريات الاربع بمفهومها القديم ـ ليست معـــروفة ـ فى روسيا فليس لاحد الحق فى توجيه النقد الى الاسس التى يرتكز عليها العهد الجديد • ولا يستطيع أى فرد أن يؤلف حزبا يطارد الزعماء الشوعيين • ولا يستطيع رجل أن يصدر صحيفة للـرأى أو يطبع كتابا أو يعقد اجتماعا ليدافع عن أراء ترى الدكتاتورية

السوفييتية انها تهدد الامن والنظام والاستقرار . والمواطن الذى يحاول أن يهدم سياسة ماركس او يقول أن تروتسكى أحق بميراث لينين من ستالين سيجد نفسه فى السجن او المنفى. وهناك حماقات بيروقراطية مثل حرمان الزوجات الروسيات اللائى تزوجن بطيارين بريطانيين من حق الحصول على جواز سفر . وهناك مغالطات ديبلوماسية تتمثل فى الاعتقاد مثلا بأن حلفا مثل حلف كيلوج سيكون مجديا فى مجال الطاقة الذرية .

ولقد قامت هذه الدكتاتورية بفرض ميولها واتجاهاتها على الفنون والمسرحيات والموسيقى والسينما وكانت النتائج مضحكة حينا ومحزنة حينا آخر .

ولكى نتمكن من النظر الى الدكتاتورية السوفييتية بمنظار صحيح علينا أن نذكر جيدا بعض الاعتبارات ، فالدكتاتورية السوفييتية بالرغم من كل هذه الاخطاء ، لا تشبه الدكتاتورية الهتلرية أو الموسولينية . فبالرغم من وجود تفاوت كبير فى المزايا التى تتنازل عنها الدكتاتورية السوفييتية الا أنه ليس هناك ما يدل على ظهور طبقة تعيش عن طريق الامتلاك . ومن المعروف أن هذا التفاوت الكبير فى المنح والمزايا يتوقف على مقدار الخدمات التى يؤديها الفرد مساهمة منه فى تحقيق رفاهية المجتمع . أضف الى

هذا أننا نستطيع أن نقول ان أهداف هذه الدكتاتورية تتصـــل اتصالا مباشرا بهذه الرفاهية التى اشرنا اليها •

لقد ارتفع مستوى تلك الرفاهية قبل عام ١٩٤١ واذا ما ساد السلام ارتفعت من جديد وهى تعتمد على مبدأ الانتاج الــذى يتم تخطيطه على اساس الاستهلاك المحلى ويجب أن نعـــلم ان المجهود الذى بذله الاتحاد السوفييتى قد سار فى جو يخيم عليه شبح الحرب الحقيقية واذا كان قد داخلهم شك قليل فى استتباب النواحى الداخلية منذ عام ١٩٢٤ فانه كان يوجد ولا شك مجـال (ولا سيما بعد عام ١٩٣٣) للخوف من هجوم أجنبى والدليـل واضح كل الوضوح فالاعداء الاجانب قد سعوا الى اثارة الفرقة الداخلية لتكون قاعدة لهذا الهجوم • ويجب أن يؤخـذ ذلك فى الاعتبار ، فذكرياتهم عن الحروب الاهلية واضحة ، وقد علمتهم التجارب التى مروا بها أن يعرفوا الاختلافات المذهبية وهم على يقين من أن المبدأ الاساسى لمنظمتهم الاجتماعية (ولا سيما طبيعتها الكامنة) قد نظر اليه العالم باعتباره تحديا • ولقد فرضت عليهم التجارب التى مروا بها أن يقولوا ان قوتهم وتماسكهم تتناسـب بدقة مع نواحى الاهداف التى كان من المحتمل تحقيقها • ولقـد عانوا كما يعانى كل نظام جديد من البيروقراطية المغالى فيها التى أطلق عليها مستر ومسز ويب مرض الارثوذكسية • والعنف الذى

اتسموا به ما هو الا من تراث التقاليد من جانب ومن جانب آخر هو نظام الثوريين المحترفين الذين تعودوا على أن ينظـــروا الى حياتهم باعتبارها معرضة للخطر لان هؤلاء الثوريين لا يستطيعون أن يوجدوا مبادىء تكون نقطة التقاء • وليس لدى دليل واحد يثبت صحة الفكرة التى تزعم أن تروتسكى قد يكون أقل حزما وصراحة من ستالين فى معالجته لذلك التحدى الذى يقف عقبــة كئودا فى وجه سلطته • أما الاختلاف البين بين ضحايا ســتالين وضحايا القيصر فهو أن العالم أجمع قد اعتبر ضـــحايا القيصر شهداء قضية عظيمة ولم تثر محاكمات الســـجناء من السوفييت الرأى العام كما أثاره اعدام ســاكو أو فلنزيتى أو محاكمــة ديمتروف أو محاكمة البروفسور فوران فى يوغوسلافيا •

ولكى نمعن النظر فى المشكلة مرة أخــرى يجب أن ندرس فترة تاريخية مثل عهد الاصلاح • فقد كان هناك (كما يوجد الآن) نظامان فى الهيئة الاجتماعية يتصارعان من أجل السيادة • ولم توطد البروتستانية مركزها مدى عشرين عاما • فلقد اســتمرت حوالى قرن وربع قرن فى حرب دموية لكى تدفع الافراد الى قبول عبقرية التراضى التى تركزت فى قولهم « عش ودع غيرك يعش » أمــا التجربة السوفييتية فقد زادت عمقا عن التغييرات التى طــرأت أيام الاصلاح وذلك لانها سعت الى تغييرات فى السلوك البشرى •

فليس مما يبعث على الدهشة اذن أنه لم يبد فى ستالين ورفاقه أى استعداد لتخفيف زمام السلطة حتى تتاح المناقشة فى أسسها . ولقد واجهوا خطرا داهما (مثلهم فى ذلك مثل جميـــع الدكتاتوريين) وهو انهم ربما يتجرعون نفس هذا السم : وهو الســـــلطة التى يستحوذون عليها . ولذلك قاموا بالتشبث بهاكسلطة مطلقة حتى اذا تلاشت الحاجة لاستخدام العنف ، وانى لا أنكر وجود مثـــل هذا الخطر . ولا انكر ايضا أن حكام الاتحاد السوفييتى قـــد أحاطوا أنفسهم بالحمقى والمتملقين . ومن جهة أخـــرى يجب أن ندخل فى الاعتبار بعض الحقائق التى لها مغزاها ويعتبر الدستور السوفييتى الجديد خطوة هائلة الى الامام . والحقيقة الاولى هى أنه لن يجرؤ الدكتاتوريون الفاشيون أن يتناقشوا فى الشــــكل أو فى الموضوع . والحقيقة الثانيةهى عدد الافراد العاديين الضخم وهم لا يعتبرون أعضاء من الحزب الشيوعى الذين يســـتخدمون مع ذلك فى الادارة العامة . والحقيقة الثالثة هى ما يتمتع به العامل العادى فى توجيه النقد حول دقائق العمل الذى يقوم به وله معناه بالنسبة له ، بينما لا يتمتع زميله فى الدول الرأسمالية بهذا الحق . وهكذا يقتنع الزائر الذى يحضر اجتماعا فى مصنع سوفييتى أو يقرأ جريدة الحائط فى المصنع ، يقتنع بأن العـــــامل السوفييتى يتمتع بالحرية فى عمله اليومى . (ويتظـــــاهر قليل من النقابيين الانجليز أو الامريكان بأنهم فى ذلك سواء) كما أن العـــــامل

السوفييتى له مطلق الحرية فى الانخراط فى التراث الثقـــافى ولا يضارعه فى ذلك النظام الرأسمالى • وعلى العموم هناك ناحيــة أخرى يتمتع بها زملاؤه فى أى مكان آخر وهى عدم الخوف من البطالة فلقد تلاشى ذلك من حياته وبذلك يثق هو وأطفــاله فى المستقبل وما من شك فى أنه عندما يدق ناقوس الخطر يقـــوم بالتضحية والفداء ولا يزور أى فرد الاتحاد السوفييتى دون أن يشعر بأن الشعب هو المتحكم فى مصيره بخلاف ما يعتقده عنه أى شعب آخر • وما من شك أنها مكاسب هائلة بيد أنها لا تستبعد كون الدكتاتورية تلقى ستائر كثيفة على الحريات • ويقولون فى هذا الصدد أنه طالما تعود الافراد فى الاتحاد السوفييتى على الحياة فى المدنية الجديدة فمعنى ذلك أن حدة الدكتاتورية قد فترت ، ولكن ثمة عوامل حيوية لذلك هى أولا : ازالة الخوف من التدخل الاجنبى • وثانيا : الوقت الـــكافى للتخلص من جام غضب أى معارض لرجال السلطة الذى يعتبر متآمرا ثوريا • ولكن اذا أعلن النقاد مثل تروتسكى أن الشرط الاول للخلاص الروسى هـــو التخلص من الزعماء الحاليين ــ اعتبر ذلك ذريعــة للاجراءات الانتقامية التى ستحد من ايجاد جو يخول فيه الحق لتوجيه النقد• واذا ثارت ثائرة أمريكا حول التوسع السوفييتى فانهـــا بذلك تهدىء من سرعة التقدم الديمقراطى السوفييتى • ويقوم منطق

النظام الروسى فى الظروف الطبيعية على القدرة على السير قدما الى الامام نحو اعادة انعاش مبادىء الحرية •

وليس هذا هو الحال بالنسبة للدكتاتوريات الفاشـــــية • فطبيعتها تحتم عليها السيطرة على الاغلبية لصالح الاقلية • وهى بطبيعتها ايضا تقوم على مغامرة عسكرية تعنى نكدا دائما وشـــدة دائمة ، ولم لا وهى شدة تمر بها هذه الامم للاستعداد للحرب • وهدف الفاشية هو الحيلولة دون مسايرة علاقات الانتـــاج فى انسجام طبيعى مع قوى الانتاج ، وذلك لانه لا يمكن اجتناب هذا المنع أو حتى طريقة الاكراه • ولم تقم الفاشية بأى عمل لحرمان المسيطرين على النواحى الاقتصادية من امتيازاتهم ، الا اذا كانوا معارضين لسياستها ، ولكن كيف السبيل الى ذلك عندما يكون مؤيدوها وحلفاؤها مهيمنين على النواحى الاقتصادية ، وهى لا تسمح مطلقا بظهور حرية التعبير عن البلاء والخطوب، وهى كذلك لا تجرؤ على السماح بحرية الاجتماع لانها اذا سمحت بذلك فان أعداءها سيقومون بشن الحرب عليها • ومجمل القول أنه لا توجد أية وسيلة للدكتاتورية الفاشية لكى تغير عملية الاكراه والاجبـــار الى عملية موافقة وقبول • بيد أن ذلك متاح للرأسمالية فى فترة توسعها ، وبانتهاء هذه الفترة اما أن تحـــارب الديمقراطية أو أن تخضع لما قد يطرأ عليها • والفاشية فى جميع أشكالها تختـــــار

السبيل الاول . وقد احرزت النصر فى مناطق كثيرة ، بيد أنه لا يوجد فى طبيعتها أى فصل ختامى . ولقد مرت عصـــور كثيرة مظلمة فى التاريخ من قبل . وهى أن دلت فانما تدل على نهـــاية النظام الاقتصادى وانبثاق نظام جديد . والفاشى يطرب فى الساعة القلقة من انتصاره ، بيد أنه من الممكن أن يحس وهو فى مجـــده الزائف خوفا من مصير لا يعرف كنهه .

- ٣ -

بقيت كلمة أخيرة يجب ذكرها . وهى أنى لا أعنى بما أتنبأ به (وهو أن النظام الفاشى يحمل بين طياته بذور هلاكه) لا أعنى بذلك أى تأكيد بأن هلاكه النهائى سيأتى سريعا ، أو أن الانتصار الذى تحقق عام ١٩٤٥ سيكون أمرا نهائيا . ولن يساور الشك أى انسان (وهو يمعن فى عالم اليوم) فى شدة كفاح الفاشية فى سبيل المحافظة على امتيازاتها وأنه حتى فى حالة تدهورها سيكون فى ذلك القضاء على قسم كبير من الحضارة . وسيكون علينا أن ندفع ثمن ذلك الدمار غاليا ، ولن ننسى أن ألمانيا لم تبلغ شأوها بعد حرب الثلاثين الا فى القرن التاسع عشر . كما أن اعادة الانتعاش لاوربا وآسيا سيستغرق منهما وقتا طويلا ويتطلب عملا شاقا .

اننا يجب أن ندفع الكثير كما حدث فى الاتحاد السوفييتى ويجب ان يمر الناس بفترة عصيبة قبل أن يعود استقرارالحرية.

أما العمل الذى يجب أن نستعد له فهو مواجهة الاحداث العارضة ولذا يجب أن تنظم انفسنا حتى يصبح الذين تهمهم الحرية من القوة بحيث يتخطون الهوة التى انطوت على المصاعب.

ويلوح بصيص من الامل وسط هذه المتاعب والقلاقل فهم يعلمون جيدا ان الدوافع التى تثير الافراد وتحفزهم الى فرض شخصيتهم تبلغ حدا يستعصى على القمع بل ان الرقيق سيحلمون يوما بعتقهم ، وسيخول لهم الحق فى أن يؤكدوا ـ اذ أخمدت الحرية ـ ان الانتصارات التى يحرزها العلم على الطبيعة تتعرقل فى جميع النواحى . ونحن على ثقة من أن الافراد مهما يبلغ بهم الجهل لن يتحملوا الفقر أو البطالة فى مجتمع ربما يكتب له الرخاء والامن فيما بعد ، ولكنهم فى حاجة الى الشجاعة وقوة الاحتمال لمواجهة مرارة الفشل والهزيمة المؤقتة ، مما يتطلب كبح جماح العواطف عن طريق العقل . وسيكونون فى حاجة الى الفلسفة والى الايمان والجرأة والمثابرة .

هذا وان الحرية هى التى تبعث هذه الصفات وتهبها لأولئك الذين يراعونها باخلاص . ولقد حولت قبل الآن السجون الى مذابح للقربان ولكن لا حد للآمال فى الامكنة الحالكة الظلمة . ونحن الذين نخوض غمار المعركة من اجل الحرية نستطيع الاحتفاظ

بيقين واحد ، فنحن نعلم انه لا وجود لها الا فى الاهـداف التى يتوخاها الناس عندما يكون الاخلاص لها فرضا واجبا ، وذلك اليقين هو الذى يضفى على الرجال العاديين صفة الابطال حينما يلبون نداءها .

هارولد ج. لاسكى

١٩٣٧ ــ ١٩٤٧

الفصل الأول

تمهيـــد

- ١ -

اننى أقصد بكلمة الحرية انعدام وجود قيود مفروضة على الظروف الاجتماعية التى تعتبر فى الوقت الحاضر بمثابة ضمان تقتضيه الضرورة لتحقيق سعادة الفرد . وأريـــد أن أناقش الظروف التى تكفل وجود الحرية فى العالم الغربى . كما سأحاول ــ بنوع خاص ــ أن اكتشف قواعد السلوك التى يتحتم علــى السلطات السياسية اتباعها اذا ما ارادت لرعاياهــا ان يكونوا أحــــرارا .

هأنذا اعرض تأكيداً منطقيا : فأقول ــ أولا ــ ان الحرية معناها ــ قبل كل شىء ــ انعدام القيود . ويفهم من هذا أنها تعنى ان للفرد القدرة ــ والحرية ــ على اختيار طريقه الخاص فى الحياة ، دون التعرض لقيود مجحفة مفروضة من الخارج . انك لا تستطيع كما قال روسو ان تجبر الناس على الايمان بالحرية.

وهم لا يلمسون الحرية فى اطاعة القانون ــ كما أكد هيجل • وهم أحرار ما دامت القوانين التى يعيشون فى ظلها لا تجعلهم يشعرون بخيبة المسعى • وهم ليسوا احرارا اذا ما اضطرتهم القوانين الى السلوك مسلكا لا يرضونه • ولست انكر أن هناك أنماطا من السلوك يجب علينا أن تتخذ اجراءات ضدها • فأنا مضطر ــ مثلا ــ الى تعليم أولادى حتى لو لم أرغب فى ذلك • بيد أنى أومن بأن القانون الذى يتطلب منى شيئا لا استطيع منحه لو لم يكن هناك قانون مفروض ، هو قانون يقلل من حريتى •

وهناك مضمون آخر على جانب كبير من الاهمية • اذ ان قضيتى تتضمن هذا الرأى التالى : اذا ما كانت هناك مجموعة من الافراد يمسكون فى أيديهم زمام السلطة السياسية المطلقة التى لا تحدها حدود ، فان من المستحيل فى هذه الحالة أن يصبح المحكومون أحرارا • فهناك فى البحوث التاريخية نتيجة مؤكدة تتمثل فى هذا الدرس الذى يقول : ان النفوذ المطلق تسرى سمومه دائما فى أوصال اصحابه • فهم مضطرون دائما الى فرض مقاييسهم (فى الخير والصواب) على الآخرين • وفى آخر الامر يزعم اصحاب النفوذ المطلق ان صلاح المجتمع يتوقف على بقائهم فى مناصبهم •

ان الحرية تتطلب دائما تقييد السلطة السياسـية ، ولـن يتحقق للحرية وجود ما لم يقدم حكام الدولة ـ اذا ما اقتضت الضرورة ـ حسابهم للشعب . لهذا آمن بيركليس ايمانا قويا بأن الشجاعة هى سر الحرية .

ويجب ألا نشوه معالم الحرية بحقائق لا تمت اليها بصلة ، فقد لا نرى مثلا قيودا تقيد المجالات الاقتصـادية ـ بمعنى أن للفرد مطلق الحرية فى الانخراط فى أى مهنة يختارها ؛ غير أنه اذا حرم نعمة الاستقرار فى العمل الذى يؤديه ؛ فسيصبح نهبا للعبودية المعنوية ، وللعبودية الجسمانية ، وهى اشياء منافيـة لابسط مفهوم للحرية . ولكن لا يمكن أن نقول ان الاستقرار الاقتصادى هو الحرية بالرغم من انه عامل مساعد . دعنا نتفق على أن الملكية لا تجعل من الانسان فردا يتمتع بالحرية ، وان هؤلاء الذين يكونون على بينة من حياة الفقراء ، وخوفهم الدائم من الغد ، ومن المصير الذى لا يدركون كنهـه ، ومن بحثهم المستميت عن الجمال ـ يدركون أن الحرية لا تساوى شيئا ، دون الاستقرار الاقتصادى . ومما يدعو الى الدهشة أن تجد أفرادا أحرارا وبالرغم من ذلك لا يستطيعون تحقيـق أهداف الحريـــة .

ومرة أخرى يجب أن أذكر أننا نعيش اليوم فى عالم هائـل

يجب علينا ــ بالرغم من تعرضنا للاخطار ــ أن نجد فيه المنفذ والطريق . وفى ظل هذه الظروف لن تتحقق الحرية التى ننشدها مالم ندرب العقل على استخدامها . كما أننا لا نستطيع أن نوضح ما نمر به من تجارب فى هذه الحياة ، حتى نستطيع التعبير عما نحتاج اليه الى أن نصل الى جوهر الاستقرار السياسى . ولقد أصبح حق الانسان فى التعلم عاملا اساسيا لحريته ، لاسيما بعدما غيرت الطبيعة عن طريق العلم مصادر السلطة . فاذا حرمت الانسان من المعرفة ، فسيكون عبدا لحفنة من المحظوظين الذين أتيحت لهم فرصة المعرفة . بيد أن الحرمان من المعرفة ليس انكارا للحرية وانما هو انكار لسلطة استخدام الحرية فى سبيل تحقيق الاهداف الكبرى . وللفرد الجاهل مطلق الحرية ــ حتى فى جهله .

وكل فرد يعلم ما تتعرض له الحرية من اخطار فى مجتمع من المجتمعات التى تنوء بعبء الامتيازات الخاصة من جانب واحد، أو كما اطلق عليها «طغيان الاغلبية» . ولقد أشار جون ستيوارت مل الى ان الحرية كانت تعتبر ــ فى العصور الاولى ــ الدرع الواقى من طغيان الحكام الذين يقومون بفرض سلطة يلتزم الرعايا باطاعتها . وأصبح من الاهمية بمكان ان نحد من هذه السلطة اما بالتماس حصانات خاصة واما بايجاد الضمانات الدستورية .

وتعتبر النعم التى تمتع بها الملاك دون غيرهم تشريعـــا فى صالح هذه الطبقة • لذلك ، يجب أن تسود المساواة فى أية دولة تريد ان تسير فى طريق الحرية حتى النهاية •

وهناك فرق بين المساواة والحرية ــ ولست أوافق على ما قاله اللورد آكتن من ان الرغبة فى المساواة تقضى على الامـل فى الحرية • وربما يتساوى الافراد عند خضوعهم للظلم والاستبداد، ولكنهم يتمتعون بالحرية • غير أن التاريخ يدل على عدم القدرة على نيل الحرية فى حالة انعدام بعض الصفات الخاصة • ولقـد رأى أرسطو منذ زمن بعيد أن الرغبة فى المساواة تعتبر عاملا من عوامل الثورة • وسبب ذلك واضح كل الوضوح ؛ فان انعدام المساواة معناه اتاحة الامتيازات الخاصة للبعض دون البعـض الآخر ــ وهى امتيازات لا توجد فى الطبيعة ، ولكنها توجـد فى البيئة الاجتماعية• وكلما ازدادت المساواة فى الحقوق الاجتماعية بين المواطنين ، أتيح لهم استخدامها فى نطاق أوسع • ومـا من شك فى أن تاريخ الغاء الامتيازات الخاصة يعتبر تاريخا للتوسع بالنسبة للرجل العادى • وكلما ازدادت المسـاواة فى الدولة ، ازددنا معرفة بطريقة استغلال الحرية لخدمتنا •

وليست المساواة هى المعاملة بالمثل • ذلك لاننا لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة الاختلاف فى الطبيعة البشرية ، أو الاختلاف

فى القدرات الوراثية والتطبع الاجتماعى • ومن العبث أن تنظر الى نيوتن مثلما تنظر الى بايرون ، أو أن تنظر الى كرومويل مثلما تنظر الى روسو • فليست المساواة اذن معاملة بالمثل ، ولكنها اصرار والحاح على انه لا يوجد أى اختلاف طبيعى بين مطالب الافراد لتحقيق السعادة • وهى بالتالى جدل ينادى بأن المجتمع لن يقيم العراقيل ضد هذه المطالب • فهى لن تستبعد الرجال عن مهنة قانونية لانهم من السود ، أو لانهم من أتباع ويزلى • وهى لن تحرم الافراد من حقوقهم فى المقاضاة ، لمجرد أن آراءهم لا يتقبلها المجتمع • ومن الواضح ان فكرة المساواة تقوم على التسوية • فهى محاولة لاتاحة فرصة مماثلة لكل فرد ليبذل جهوده • وهى تعنى ان له اعتباره عندما يتخذ من القرارات ما يؤثر عليه ، كما يكون له حق تفسير تلك الاختلافات التى تعنى معرفة الاحتياجات الملحة ــ من طعام ، وكساء ومأوى ــ قبل معرفته لمطالب أخرى ربما لا تكون ذات بال بالنسبة له •

واذا نظرنا الى المساواة هذه النظرة ، اتضح لنا انها مرتبطة بالحرية • لان الحرية تعنى أول ما تعنى تنظيم الفرص ، وهى تعنى فى المحل الثانى ألا تقدم فرص فرد ما قربانا على مذبح مطالب فرد آخر ، الا اذا دعا المبدأ الاجتماعى بذلك ، ولنضرب مثلا لذلك : لا يجب حرمان طفل من التعليم بينما يتاح لطفل آخر

أن يتعلم ، وعند اختيار الافراد لوزارة المالية مثلا ، يجب أن يتم ذلك بناء على الكفاية ، أو الشخصية أو التمرين • ومجمل القول أن فكرة المساواة هى تنظيم الفرصة حتى لا يعانى أى فرد من الفشل والمرارة ، وهو يبذل قصارى جهده ليحقق سعادته• وربما لا يصل الى هدفه ، بيد أنه فى الوقت ذاته لا يستطيع القول أن المجتمع قد وقف حجر عثرة فى سبيل الوصول الى هدفه •

وهناك الاعتبار الثانى الذى أشرت اليه : فلقد قيل ان نظرية الحرية التى توجد عندما يبذل الفرد ما فى جهده لتحقيق السعادة سيقف مفعولها لانها لم تذكر أن للمجتمع حقوقه ـ وقد قيل ان أية منظمة أكبر من الوحدات التابعة لها ، وليست أمريكا أو انجلترا مجرد هيئة من الانجليز أو الامريكيين ، ولكنها أبعد من ذلك بكثير • فلها حياتها ووجودها ، وحرية المواطن خاضعة لحرية «الكل» الذى يستمد منه معنى وجوده ، لان حقوق كل فرد منا تعتمد على درع المنظمة الاجتماعية الواقى • ولقد قيل اننا أحرار لا لأنفسنا ولكن للمجتمع الذى يضفى علينا صفة الوجود • فاذا تصارعت مصالحنا مع مصالح المجتمع وجب علينا الاذعان والاستسلام •

واعتقد أنه من الحق القول أنه اذا انتزعت فردا من المجتمع وسلبته حريته ، فمعنى ذلك أن وجوده لم يصبح له أية قيمة •

ولم يحدث أن ولد أى فرد منا ليقوم بدور كروزو • لقد ولدنا لنعيش على أرض لندن ، أو نيويورك ، أو باريس ، أو روما — ويجب أن ننال حريتنا وسط بحر متلاطم من المصالح المتنافسة والمتضافرة . والتى يمكنها تحقيق التناســق المعقول عن طـريق معجزة من المعجزات • بيد أن الاستسلام الذى نقدم عليه هــو استسلام لا من اجل المجتمع ، ولكن من أجل الرجال والنساء حيث ان مجموعهم يمكن تلخيصه فى أنه اسم جمع مجرد • ولا أفهم مثلا كيف يمكن أن يكون لانجلترا هدف أو غاية تتعارض مع أهداف مواطنيها وغاياتهم• اننا نسعى جاهدين لنقوم بواجبنا من اجل انجلترا — من أجل جيلها الحالى واجيالها القادمة • وما من شك فى أنه لا يمكن أن يكون هناك واجب لانجلترا منفصل عن أفرادها •

ولقد أطلق على هذه النظرية اسم النظرية المثالية للدولة• وهى تؤمن بأن الحرية الفردية تعنى اطاعة قانون المجتمع الذى أنتمى له • وقد قيل ان شخصيتى ما هى الا تعبير عن الكل المنظم الذى أنتمى له • فعندما أقول اننى أسعى الى توكيد شخصيتى فانى أعنى اننى أحاول أن أكون فردا من ضمن النظام الذى اعتبــر جزءا منه • ولم أكن مستقلا بهذا النظام ، كما أنى لم أكن فى عزلة عنه • فكلما توطد مركزه ورسخ ، ازداد مركزى رسوخا ، وكلما

قوى ساعده واشتد ، أصبحت قويا ، وكلما قمت بتأدية الواجب على أتم وجه ، استطعت أن أعبر عن نفسى • فالحرية الحقة اذن بعيدة كل البعد عن انعدام وجود القيود : فهى خاضعة لنظام يشتمل على أهداف معقولة •

ولا يوجد فى تاريخ الفلسفة السياسية مهارة أكثر من تلك المهارة التى عالجت بها المدرسة المثالية نواحى المتناقضات الكلاسيكية بين الحرية والسلطة • ومنذ عهد اليونان حتى روسو قيل ان حرية الفرد تعانى من القصور ، وأن على الحكام أن ينتزعوها منه • ومنذ روسو ، بل ومنذ هيجل ، قيل ان اطاعة القانون او حتى الاذعان الاجبارى له يعتبر جوهر الحرية ، ويحتاج مثل هذا التناقض الظاهرى المخيف الى تفسير ما • فليست الحرية شيئا سلبيا : كانعدام وجود القيود ، فهى تقرر المصير تقريرا ايجابيا ، كما أنها تحاول القضاء على الفوضى حتى يتم توحيد الاهداف • اننا نتوق الى الحرية حتى نكون سعداء • وما تهدف اليه الارادة هو تحقيق الحرية • تلك هى ارادتنا الحقة وهى أسمى جزء من أنفسنا • وهذه الارادة هى ارادة كل فرد فى المجتمع • فالارادة الحقة هى ارادة مشتركة تتجسم فى الدولة ، وبالتالى فان الدولة تعتبر أسمى جزء من أنفسنا لانها تمثل فى ارادتها ما يسعى اليه الفرد مع استبعاد النواحى العاجلة التى لا تتمشى مع العقل والمنطق •

وغاية الدولة ما نهدف اليه وهو الخير الدائم على شريطة أن تتمتع بالحرية • انها غاية دائمة ، وعندما نقوم بتمحيص كل شيء عندئذ نكون قد استطعنا الوصول الى الارادة بعد ما نمـــر بخبرات شخصية تكتنفها الاتجاهات الخاطئة والرغبات المنحرفة• وكلما كانت الارادة متحدة مع ارادة الدولة ازددنا تمتعا بالحرية•

وأحب أن أشير الى أن هذه المجادلة تمكننا من تفسير مشكلة الالتزامات الاجتماعية العويصة • فعندما أطيع الدولة فانى فى الواقع اطيع أهم جزء من نفسى ، وكلما أدركت اهدافهـــا ، استطعت أن أعرف ما تطويه بين جنباتها من غايات أهدف اليها • ولذلك فعندما أكون طوع بنانها فانى فى الحقيقة أطيع نفسى ••

أما عن الاوامر التى تلقيها على ، فهى أوامرى • أما نظرتها فتعتمد على العقول الذكية التى لا تحصى ولا تعـــد ، والتى تستمدها المنظمة الاجتماعية من تفاعلها • وما من شك أن هذه النظرة أسمى فى حكمتها من النتائج التى تصل اليهـا معرفتى الضئيلة • وما حريتى الحقة الا نوع من وصاية دائمة للدولـــة وهى التضحية بهدفى المحدود وتقديمه قربانا لغرض أســـمى ، وأجل • وعندما يتحقق الهدف الكبير ، عندئذ يتحقق هذا الغرض الاسمى ، ويكون لى مطلق الحرية عنـــــدما أتحد مع الاجبـــار والالـــزام •

ويبدو لى أن هذه النظرة تناقض كل الحقائق المعروفة عن الخبرة • فهى لا تتضمن وقف مفعول الارادة فحسب ، ولكنها تتضمن رفضا لما يقال عنه «الطابع الفريد لكل شخصية» ، بمعنى أن كل فرد منا يختلف عن الآخرين ــ أى أن هناك اختــلافا فى الخبرة الانسانية ــ وتعتبر الدولة فى نظرى هيئة من الافــراد تقوم بالقاء الاوامر التى اما أن أتقبل اغلبها عن طيب خاطر واما ألا اكترث بها • بيد أننا نجد أن هناك بعض الاوامر التى لا تتمشى مع القيم التى اكتشفناها فى هذه الحياة • ولا أعرف كيف أتمتع بحرية أكثر عن طريق اخضاع حكمى على ذلــك الحق لآخــر يغير ذلك الحكم الى عكسه مباشرة • فاذا لم يجد الفرد منبعــا للقرارات التى يتخذها عن طريق الاحتكاك بين العالم الخارجى ونفسه ، وعن طريق الخبرة التى يمر بها فسيفنى بذلك مغزى وجوده كفرد • لان الفرد لا يستطيع أن يكون واقعيا بالنسبة لنفسه عن طريق الاحتكاكات التى يشاطر فيها الاخرين ، ولكنه يحقق ذلك باتباع وسائل هو وحده يعرفها • فذاته الحقة هى الذات التى تنعزل عن اقرانه وتساهم بتأملاتها لتحقيق الصالح العام مع الآخرين •

وتقوم نظرية الحرية الحقة على اساس دحض فروض المثالية• لأن ذاتى الحقة لا تعتبر نظاما مختارا لأهداف معقولة متشابهة

مع تلك الاهداف التى يسعى كل فرد فى المجتمع الى تحقيقها •
ولا نستطيع أن نقسم وحدة الشخصية هكذا• ان فرديتى الحقة
هى كل كيانى ، وكل ما أقوم بعمله ؛ انها الاثر الاجمالى الذى
تشكله جميع الاعمال التى أقوم بها ، والتى تشكل وجهة نظرى،
وهى تعتبر من المحاولات التى أبذلها لاعزز من شخصيتى • واذا
نظرت الى أى عمل أقوم به وجدت انه شىء حقيقى ، وكل ماهو
حقيقى يجب أن أكون عنه رأيا ، لا أن يقوم فرد آخر بتكوين
هذا الرأى لى ــ هذا اذا ما اردت أن أكون انسانا له اهدافه التى
يسعى الى تحقيقها •

ان الخبرة تتيح لنا اهدافا مشتركة من الرغبة ؛ بيد أنالارادة
التى تحدد هذه الاهداف المشتركة هى ارادة مختلفة وليست
مجرد استعارة بحتة ، فارادة الجميع هى سلام دولى • الا ان هذه
الوحدة فى الهدف ليست فى الارادة ولكن فى تمازج الارادات
المختلفة لتحقيق هدف مشترك •

ويجب علينا أن نذكر أنه لا يمكن ــ فى أى مجتمع ــ مزج
أهداف الارادات لتكون وحدة واحدة • وانى لا أرى أى معنى
فى ان أهداف التقدميين والماسونيين المتناقضة قد تندمج معا
الى أن تصبح هدفا واحدا • ان كلا منهما يرى بمنظاره النواحى
الخيرة ، كما أن كلا منهما ينظر الى ما يحققه غيره باعتباره

تدميرا لما يحققه الآخرون • ولهذا لا توجد ارادة مشتركة فى المجتمع الا اذا كنا نعنى بذلك فكرة مبهمة لا تعنى شيئا بالنسبة للفلسفة السياسية • وكل منا يريد الخير لنفسه كما يتصوره • وكل منا يرى الخير مستمدا من الفرد وخبرته التى لا يستطيع أى فرد آخر أن ينفذ اليها • ويعتبر ارتباطنا مع الاخرين ارتباطا جزئيا ولكنه متشعب • وما الخبرات التى نسر بها للوصول الى هدف مشترك الا ناحية جزئية • ولا يطرأ علينا أى تغيير عندما تنضم الى الآخرين لتحقيق هدف مشترك نرمى اليه •

وتعتبر العزلة التامة لشخصية الفرد الاساس الذى منه تبدأ نظرية السياسة •

ولا أقبل الفكرة التى تقول بأن عمل الدولة ما هو الا أساس ارادة المجتمع الحقة ، فلست أرى ان الحياة الاجتماعية وليدة عقل واحد ينظم نشاطه بعملية منطقية • ويبدو لى أن « عقل المجتمع » مجاز لوصف عمل من الاعمال نقره بعد ترجمته الى الحقائق • وليست هناك مبادىء ارشادية فى الحياة الاجتماعية تنبعث من تفاعل مكوناتها الاساسية • ان هذه المبادىء تنبعث عن طريق ارادة عقول الافراد • وما الدولة الا نظام متشابك من الحكام والرعايا يسعى — عن طريق منح السلطة للحكام — الى ايجاد تناسق فعال للنشاط الاجتماعى • بيد أنه لا يمكن لاى فرد درس

التاريخ دراسة دقيقة أن يقول أن خبرة الدولة تشير الى تجسيم دائم للخير الأساسى من أجل الدولة • وما من شك أن حكامنـا يهدفون الى تحقيق الخير «كما يرونه»• ولكن ليس من الضرورى أن ننظر الى الخير بنفس النظرة التى نظروا اليـه بها • بل ربما نحس أن الحياة لن تطاق اذا سادت آراؤهم • ومجمل القول أن وحدة الدولة ليست كافية • ولا يكون الخير «خيرا» لمجرد اعتقادهم بهذا •

وربما يصـاب الرجل المثالى بالدهشة لانه لا يتناول تاريخ الدولة ولكنه يعالج موضوع الدولة على حالتها هذه • فهو يهتم بمثال « مجرد » لا بالانحرافات التى تحيد عن المثل الاعلى • ولكن يجب أن تتناول موضوع الدولة التى نعرفها والدول التى يحكمها ويدبر شئونها بشر مثلنا • كما يجب دراسة السياسة التى يعلنونها وتمحيصـها • أما النتيجـة التى تتمخض عن الحكم والتقدير ، فهى تفسر خبرة ليست مماثلة لنتيجتها ، كما أنى لا أومن بأن أية نظرية تطابق حقائق التاريخ التى تقول بأن هذه السياسة ستكون هى السياسة الصحيحة وان الحرية يمكن بلوغها بالمطالبة بها• ولا أعتقد أن الفرد الذى ينتمى الى الهيجونوت (البروتستانت فى فرنسا) عام ١٦٨٥ قد صار أكثر حرية لمجرد موافقته ـــ رغما عن ضميره ـــ على مبدأ الرفض • كما أنى لا أومن بأن لوثر كان

سيتمتع بحرية أكثر اذا كان قد قبل مبـادىء روما وتخـلى عن احتجاجه . وما الانسان الا واحد من بين كثيرين يرفضون رفضا باتا التقليل من شأن الوحدة . كما أنه ليس فى الامكان التقرب من عزلته ووحدته . وهو لا يستطيع أن يتخلى عن النتائج التى تسفر عن العزلة ، وهى أن خبرته تعتبر ناحية خاصة كمـا أن ارادته تتكون من الخبرة الشخصية فاذا قدمها للآخرين فمعنى ذلك أنه يتخلى عن شخصيته ، واذا شكلت ارادته حسب ارادة الآخرين ، فمعنى ذلك أنه لا يعتبر سـيد نفسه ــ ولا يمكننى الايمان بأن الفرد الذى لم يعد سيد نفسه سيتمتع بالحرية .

- ٢ -

لنحاول أن نرسم صورة وضع الفرد فى مجتمع كمجتمعنا .
فهو يجد نفسه وقد تورط فى علاقات متشابكة عليه أن يستخلص
من بينها نمطا من السلوك ليحقق سعادته ، وهناك أسرته ،
وأصدقاؤه ، والكنيسة التى ينتمى اليها ، ونقابته ، كما أن هناك
الدولة . ومن المحتمل أن يتنصل من هذه العلاقات فيما خلا
علاقته بالدولة . ويستطيع الانسان أن يبعد نفسه عن أسرته ،
وعن أصدقائه ، وربما رفض الانضمام الى عضوية الكنيسة أو
أى هيئة مهنية ، ولكنه لايستطيع تجنب الدولة ، فهو يواجهها فى
أى مكان تمثله مجموعة من الاشخاص يقومون باصدار الاوامر .
ويندمج هذا الفرد فى مشكلة تقرير ما اذا كان سيوافق على هذه
الاوامر أو يرفضها . وأريد أن أوضح هذه النقطة .

ان كل أمر من هذه الاوامر يقوم باصداره شخص أو عدة
أشخاص ، لينفذه شخص آخر أو أشخاص آخرون . فاذا ذكرنا
فى مثل هذه العلاقات المتشابكة أن الفرد يتمتع بالحرية — فماذا
نعنى بذلك ؟ نحن نعلم أنه اذا قامت الكنيسة التى ينتمى اليها

باصدار قرار لم يرق له ــ على سبيل المثــال ــ ففى استطاعته حينئذ أن يتركها • وكذلك الحال بالنسبة لجميع الهيئات الاخرى باستثناء الدولة ، فاذا راوغ فى تنفيذ قراراتها فانها تقوم باجباره على اطاعة هذه القرارات والاذعان لها • فهى تقوم بسن القوانين، ولذلك فان العضو فى الدولة يجبر من الناحية القانونية على أن يطيع القانون •

ولكنه لا يتمتع بالحرية لمجرد اطاعته للقانون • وتتــوقف حريته فيما يتعلق بالقانون على ما يتركه أى قرار من أثر على الخبرة التى يمر بها • فهو يسعى الى تحقيق السعادة ، واذ ذاك تبدو بعض القرارات وكأنها هجوم شنيع يستهدف هذه السعادة التى ينشدها • وربما يكون على صواب أو خطأ فى هذا التفكير • وحقيقة الامر أنه لا يملك الا أن يسير وحيدا بقيمه الادبيــة • فالحرية مكفولة فى الدولة حيث يوقن الفــرد أن القرارات التى تتخذها السلطة العليا لا تتعرض فيها شخصيته لأى خطر كان • وعلى ذلك فان شروط الحرية هى تلك الشروط التى تؤكد انعدام وجود هذا الخطر أو هذا الغزو • وأما المواطن الذى يتطلع الى الحرية ، فتتاح له هذه الشروط التى تعتبر بمثابة ضمان يحقق له السير قدما فى طريق سعادته كما يراها ، لا تعوقه فيه عائقة• ولكن لن تبلغ هذه الشروط أو تلك الضمانات حد الكمال ، كما

أنها لن تكون كل شيء تتوقف عليه السعادة • ونرى مثـلا أن الدولة قد تتيح لى الحق فى أن اقترن بالمـرأة التى أحبها ، ولا يمكن أن نقول ان على هذه المرأة أن تقترن بى بمجرد رغبتى أنا فى الاقتران بها • أما الحرية التى تكفلها الدولة لى فى انعـــدام وجود أى حائل فى طريق زواجى اذا وافقت على ذلك •

من هذه الزاوية ، نجد أن الحرية ربما تتحلل الى نظام من الحريات الاخرى • وهناك ميادين للسلوك يسمح لى ــ داخل نطاقها ــ بالقيام بما أشاء لأكون حــرا • فاذا حرمت من ذلك فمعناه أنى حرمت من الحرية •

والشيء الذى نحتاج الى معرفته هو : أولا ــ ما هى ميادين السـلوك هذه ؟ وثانيـا ــ ما هـو الواجب الملقى على عاتقى كمواطن عندما يحال بينى وبين القيام بما أشاء ؟ وطبيعى أنه من المستحيل أن نبالغ فى حدة هذه الصعوبة • ان المشكلة تنحصر فى معرفة الوقت الذى يجب أن يعقـد الفرد فيه عزمه على خرق القانون أو عدم الاذعان له • ولقد أجيب على هـذا بداهة عن طريق تعريف الحرية بأنها طاعة القانون • ولكن يجب علينا ــ وقد نبذنا هـذه الفكرة ــ أن نعترف بأنه سـيوجد من حين لآخـر « خروج على الطاعة » ولذلك ما يبرره •

ويجب علينا أن نكشف عن مبادىء هذه المبررات ••

لقد ذكرت أن الحرية ربما قد تحللت الى نظام من الحريات ، ومن هذه الزاوية يمكن القول أن المنظمة الاجتماعية تهدف الى اتاحة هذا النظام • ولكن كيف تستطيع الدولة التى تتعهدبالقيام بوظيفة التناسق الاسمى أن تحقق هذا العمل ؟ كيف تستطيع أن تضمن لى هذه الظروف التى تتيح لى ممارسة نشاطى حتى لا أعانى من الفشل والمرارة أثناء بحثى عن السعادة ؟

هناك اجابات عديدة عن هذا السؤال • وتعتبر بعض هذه الاجابات على جانب كبير من الاهمية • وأود أن أضع على بساط البحث اجابة أو اثنتين للنظر فيهما لاهميتهما فى حد ذاتهما من جهة ، ولاننى ــ من جهة أخرى ــ أريد أن استنتج أن الترتيبات الآلية وحدها لن تكفل الحرية للمواطن على الدوام •

وسأحاول أن أستنتج أكثر من ذلك أنه مهما تكن أشكال المنظمة الاجتماعية ، فان الحرية ما هى الا تعبير عن نواح دقيقة جدا عند الافراد ، أى أننا نجد ــ فى الاشياء ذات المعنى ــ فرصة المبادأة المستمرة ، والمعلومات التى بها نستطيع أن نختبر أنفسنا، وطريقة التفكير أو العمل الذى نختلف به عن جيراننا دون تعريض سعادتنا للخطر ، ولن نكون أحرارا اذا لم نكيف السلوك الذى نتبعه بحيث يتمشى مع شخصيتنا دون التعرض للعقوبات الاجتماعية • وتعتبر الحرية ــ اذن ــ مسألة تتعلق بالقانون كما

أنها تتعلق بآداب المجتمع خارج النطاق الذى يؤدى القانون عمله فى محيطه ٠

ان الديمقراطية ليست أحيانا ضمانا للحرية ، وتدفعنا هذه المسألة الى التساؤل عما اذا كانت الحرية فى الدولة الحديثة يمكن أن تحميها العقوبات الداخلية ٠ ويتضح أنه يجب ألا نفكر فى الحرية على أنها تشتمل فحسب على الفرد وقد عقد عزمه على الوقوف فى وجه الجماعة ، فهى تتضمن أيضا حرية مجموعة من المجموعات (حرية الجنس والعبادة ٠٠ الخ) حين تقف هذه المجموعة فى وجه المجتمع والدولة وهى تتضمن أيضا العلاقة بين دولة وأخرى ٠ والرجل الانجليزى لن يعتبر نفسه حرا اذا ما أحس أن دولة أخرى تحدد له مفهوم حياته الخاصة ٠ أما الفرنسى فقد أحس بالمرارة حين احتل النازيون أرضه ، ولا يحتمل أن يغفل جيلنا الحاضر أهمية هذه المشكلة ٠

ما هى الحدود الواجب فرضها على طائفة قومية تطالب بالحرية ٠٠؟

- ٣ -

يخيل الى أن كل من يفكر فى علاقة الحرية بمؤسسات الدولة سيجد أنه من العسير عليه أن ينكر الحقيقة التى تقول : لا وجود للحرية بدون الديمقراطية . وليس هذا بالمنهج العصرى الذى يلاقى شعبية كبرى . لقد تعود الناس على مهاجمة المثل الديمقراطية . والذين يهاجمونها يتسترون وراء قناع الدفاع عنها . وهم حريصون على القول بأن المثل الديموقراطية هى مثل غفى عليها الزمن . ولكن .. لنقف لحظة لنفكر فى مدلولات الديموقراطية .

ان الديموقراطية تعنى وجود حكومة تتيح للافراد فرصة اختيار نوع هذه الحكومة التى سيعيشون فى ظلها . وفى ظل الديموقراطية نرى أن القوانين التى تصدرها الحكومة ملزمة للجميع دون تمييز ، ولا اعتقد أن مجرد وجود الرجل العادى فى احدى الديموقراطيات يجعله سعيدا ، ولست أتصور كيف لا يحس هذا الرجل بخيبة أمل مستمرة اذا لم يسهم فى وضع شكل الحكومة التى سيعيش فى ظلها . ذلك لانه اذا لم يسهم فى تشكيل حكومته واذا لم يستطع أن يصبح بنفسه حاكما من حكام هذه الدولة (اذا

وقع عليه اختيار أصدقائه) . فانه قد حرم بذلك من العوامل التى تؤكد له أن تجربته لها أهميتها . والذى يطالع تاريخ انجلترا قبل اتاحة الحقوق المدنية للعامل يكتشف أن الحق المدنى ــ مهمابلغ من الضآلة ــ فانه يضمن لنا اهتمام الحكومة بالمظالم . انالحقوق المدنية اذن لازمة لضمان الحرية ، والمواطن المحروم من هــــذه الحقوق المدنية ليس حرا . انه لا يتمتع بالحرية لسبب بسيط وهو أن حكام دولته لن يعتبروا ارادته شيئا له أهميته فى مجالالتخطيط السياسى . لا شك أنهم سيقدمون له بعض الخدمات غير أنهـا ليست من نوع الخدمات التى يراها هو ضرورة من الضروريات بالنسبة له . لقد حدثت مثل هذه المأساة حين واجه البرلمان ــ منذ مائة عام ــ مشكلة أزمة الســكان فى المــدن بأن شيد مزيدا من الكنائس تمجيدا للرب . ومهما قيل فى مجال التعريض بالنظـام الديموقراطى لدولة من الدول فلست أشك فى أن هذا النظامفرض على الحكومة الاهتمام بمشاكل الرجل العادى بطريقة يســتحيل وجودها فى ظل نظام آخر .

ولكى يكون الشعب حرا يجب أن يكون فى مقدوره اختيار حكامه فى فترات تحدد لذلك ، فهذه هى الوسيلة الوحيدة التى تضمن للشعب اهتمام الحكام باحتياجاته .

وقد أثبت التاريخ أن النظام الملكى والنظـام الارستقراطى

يعتمدان على ما يعتقدان أنه حق لهما فى البقاء فى الحكم حتى دون الاهتمام بمصالح أفراد الشعب ، ولذلك كانا يهملان هذه المصالح ولا يهتمان الا برغبات من يرون فيهم صلاحية يعتمد عليها لبقائهم فى السلطة .

وهكذا أيضا عهدنا أن الاستعمار يتبع سـياسة الاهتمام بمصالح الاعوان دون مصالح كافة الشعب والسلطة المطلقةتجعل من الرجال مجرد وسائل ، بدلا من أن يكونوا غاية فىحد ذاتها. ان الحكومة الديموقراطية المسـئولة تعيش دائما فى ظـل هزيمة مرتقبة ، وهذايضطرها (أىالحكومةالديموقراطية) الىالاهتمام بمطالب هؤلاء الذين تقع على عاتقها مسئولية رعايتهم .

هذا مبدأعام أوضحناهبكل شجاعة ، غير أنه لا يصورمضمونه تصويرا ملائما . لقد دل تاريخ المعارك التى دارت من أجل اتاحة الحرية للشعب على أن هناك نوعا من الحـكام لابد من وجوده لضمان هذه الحرية . ويخيل الى أنه من اليسير علينا أن نقول أن المواطن لا يتمتع بحريته على الاطلاق ما لم يضمن لنفسه حقوقا معينة وهى حقوق لا تجرؤ الحكومة على التفكير فى هدمها ، وما لم يكن هناك فصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لكى نضمن احترام هذه الحقوق وصيانتها .

ولابدأ بشـــانى هذه المبادىء أولا :

يقوم المواطنون فى دولة من الدول باختيـــار الافراد الذين سيضعون القوانين التى يعيش المواطنون فى ظلها ، ويجب أن تكون هذه القوانين ملزمة لجميع الافراد على قدم المساواة ، دون مرضاة لفرد وتخويف لآخر • ومعنى هذا أن على أن أعيش فى أمان وأنا أحس أن هذه القوانين لن تطبق على بطريقة تختلف عن طريقـة تطبيقها على أناس آخرين • ومن الواضح أننا نحتاج فى عصرنا الحاضر الى جيش من الموظفين المدنيين الذين يعملون فى ميـدان القـانون حتى يتسنى لنا تطبيق هـذا القانون فى سبل الحياة المختلفة • ومن المشاكل الكبرى التى تواجهنا فى هذا العصر أن شرعية هؤلاء الموظفين تتعرض للشك فى بعض الاحايين • لقد نادت المجتمعات الانجلوسكسونية بوجوب قيـام هيئة خاصـة من المسئولين لتفسير القانون ــ هذه الهيئة تتألف من القضاة وعلى القضاة أن يحكموا ــ دون تحيـز ــ بين الحكومة والمواطنين • وأعتقد أن هذه النزعة لازمة للحرية الى أقصى درجة • وقبول هذه النزعة يتضمن عدة اعتبارات علينا أن ندرسها بالتفصيل •

تتلخص مهمة المشرع فى تفسير القانون تفسيرا موضوعيا ، ليفصل فى الامور القائمة بين الحكومة والمواطنين ، أو بين طبقات المواطنين التى تتشابك الواحدة منهـا مع الاخرى • ويجب على

القاضى أن يتأكد من أنه يتمتع باستقلاله دون حدوث ما يعكر عليه أمنه • يجب ألا يلحق الضرر ذلك القاضى أو يلحق بسكاته لقاء تعبيره عن رأيه • ويجب ألا يكون فى مقدور الحكومة اصدار الاوامر للآخرين لحرمانه من سلطته التى تجعله يقوم بتطبيق القانون على خير وجه • واعتقد أن هذا يجلعنا تنادى بضرورة تعيين القضاة فى فترات مشبعة بروح النية الحسنة • وقد يكون هناك ــ بالطبع ــ أعمار محدودة تنتهى عندها مدة الخدمة فى السلك القضائى ــ وبصرف النظر عن هذه الناحية يجب ألا يكون هناك ما يحول بين القاضى وبين منصبه اللهم الا الفساد أو العجز الجسمانى • لهذا أرى أن النظام القضائى الذى يعتمد على الانتخابات الشعبية لا يضمن لنا قضاة أكفاء • ويزداد الامر سوءا اذا ما اضطرتنا الظروف الى اعادة انتخاب قاض •

ان استقلال القاضى ليس مجرد اجراء آلى ، بل هو يحمل أيضا طابعا نفسانيا • ولن يستطيع أحد القضاة أن يتمتع باستقلاله وتحرره الفكرى اذا ما كان بقاؤه فى منصبه يتوقف على مشيئة الهيئة التنفيذية ، أو اذا ما تطلع الى منصب سياسى كمصدر يتيح له التألق فى المستقبل •

من هذا أرى أن علينا أن تنظم وسائل الترقية فى السلك القضائى بطريقة تحول بين السلطة التنفيذية وبين اختيار رجال

تنفق آراؤهم مع مشارب هذه السلطة التنفيذية ، وعـلاوة على ذلك يجب أن تتأكد من أن التعيين فى السلك القضائى يعتبر آخر مرحلة فى السلك السياسى .. تلكم مشاكل فنية معقدة ، لاأستطيع التعرض لها الآن . ويهمنى هنا أن أشير فقط الى أن مشـــكلة الاستقلال التى أشرت اليها يجب أن تواجه بصراحة ، وشجاعة.

غير أن سلطة القاضى ــ كضمان لحريتنا ــ تتعرض للخطر فى دولتنا الحديثة . ويتمثل هذا الخطر فى أن تشريعنا الحديث من الضخامة والاتساع بحيث يتعذر على جمعيـة من الجمعيات أن تدرسه بالتفصيل ، فليس لديها الوقت الكافى لتقوم بذلك .

وقد جرى العرف ــ فى عصرنا هذا ــ على الموافقـــة على القرارات التى تحمل طابع السلطة العامة ، وترك التفاصيل للفرع المختص ليقوم بسد الفراغ بحصافته . يجب على الدولة أن تؤدى واجباتها ويجب عليها أن تقوم بتطوير الهيئات التى يتطلبها العمل الواجب انجازه .

اننا قد نسلم باحتياج الدولة الى قانون ادارى يتناول ــ على سبيل المثال ــ مسألة تحديد أسعار المرافق العامة ، وينظر فى قضايا تعويض العمال ، وفى المسائل المتعلقة بالصحة العامة . والآراء التى تدلى بها هيئة من الخبراء فى فرع عام تضارع فى مشروعيتها آراء هيئة قضائية . غير أننا نريد أن نتأكد من أن الخبير ــ حين يصل

الى قراره ــ يكون قد سبق له دراسة جميع الدلائل والبراهين المتعلقة بالموضوع ، وأن أطراف النــزاع ــ الذين يؤثر عليهم قراره ــ قد قالوا ما يجول بخاطرهم ، ودافعوا عن قضـــاياهم . ويبدو أن هذا يقتضى تنظيم اجراءات تسير عليها المحاكم الادارية، وتهتم هــذه الاجراءات بالدروس التى تمخضـــت عن اجراءات المحاكم العادية ، كما تهتم بتاريخ قانون البراهـــين ، كما تقتضى أيضا نداءات توجهها المحاكم الادارية الى المحكمة الادارية العليا فيما يتعلق بالمسائل التى يؤدى فيها اهمال الاجراءات السليمة الى اهمال القضية .

وهناك ضمان آخر له أهميته . اننا غالبا ما تتفق ــ فى الامور القانونية العادية ــ على أن رأى القاضى الواحد يجب ألا يكون نهائيا ، سواء فى القضايا الجنائية أو المدنية ، وأحب أن أرى ذلك الاتفاق الذى يشتمل على القانون الادارى بحيث تجد المحكمة الادارية وقد أصدرت قرارها ، أحب أن ترجع الى محكمة ادارية عليا مكونة ، لا من موظفين حكوميين فقط ، ، وانما من رجال مروا بخبرات عديدة فى هذه الامور ، ليعهـــد اليهم تسوية أى نزاع قائم . ويجب أن تتذكر أنه بالرغم من أهميـــة الادارة الطيبة فى النواحى العامة فان ما يبدو بالامر الادارى العادى ربما يتعلق بالمواطنين الذين حرموا من الحرية . وما من شك أن مثالا كطرد

أوبريان يجعل الانسان يرى مدى حقيقة التهديد الذى تتعرض له الحرية العامة اذا سار التشريع الادارى دون ادخال الناحية القضائية فى الاعتبار فى كل مرحلة من مراحل اضطراره •

والمشكلة لا تنتهى عند هذا الحد فهناك جانبان للعمل الادارى حيث أن سلطة الدولة المطلقة ما هى الا تهديد ضمنى للحرية • وتعتبر الدولة بمفهومها الحديث دولة ذات سيادة • أما الحق فى مقاضاة الدولة فيعد ناحية أساسية للحرية ، فالدولة الحديثة ما هى الا منظمة عامة • وكأى هيئة أخرى تجدها تؤدى عملها عن طريق موظفيها الذين يتخذون القرارات باسمها ، ولا أرى السبب فى عدم مسئوليتها عن الاخطاء التى يرتكبها عملاؤها •

وتذهب مطالب الحرية الى أبعد من ذلك بكثير • ولقدهيمنت على مصالح الدولة أنماط من السلطة الاختيارية وهى تعرض للاخطار ــ اذا لم تمارس بدقة • مثال ذلك سلطة مدير ادارة البريد بالولايات المتحدة ، ووزير الداخلية فى انجلترا ، ولا سيما بالنسبة للطلبات التى تقدم للتجنس بالجنسية البريطانية • والامر الذى يضايقنى هو عدم ابداء الاسباب لطالب الجنسية اذا رفض طلبه • وما من شك فى أنه يحرم من امتيازات خاصة ، ربما تكون حيوية بالنسبة له ولاسرته ، مع أن الاسباب ربما لا يكون لها أساس من الصحة • وتعتبر سلطة الوزير الاقتصادية سلطة كبيرة،

اذ ربما يضع ارادته محل ارادة السلطة التشريعية • لا يجب أن يحرم انسان بسبب اتهامات لا تتاح له الفرصة لدحضها •

وبالتالى فانى أوافق على تلك الفكرة التقليدية التى تنادى بوجوب فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية • فللاولى الحق فى تحديد شرعية القرار الذى تتخذه الهيئة التنفيذية ، لان ذلك هو الاساس الطبيعى للحرية • وبالرغم من ذلك فانى لاأعتقد أن فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية يعتبر أمرا ضروريا أو مرغوبا فيه • أما أصل هذه الفكرة فيرجع الى سوء تفسير الدستور البريطانى الذى قام به مونتسكيو • ويرجع هذا بدوره الى سوء تطبيق بعض الاقوال • وترجع الحقيقة الى أنه يسفر عن هذا الفصل تفتت المسئولية تفتتا تاما غير مرغوب فيه• وان النظام البريطانى ــ حيث تعتبر الهيئة التنفيذية كلجنة للهيئة التشريعية تكون مشروعاتها عرضة للموافقة أو الرفض ــ له ميزة واضحة لاظهار أين تكمن مسئولية العمل لهيئة المنتخبين ، وعندما تكتشف بعض الاخطاء أو يوجد أى نوع من أنواع الفساد يعرف، أصحابها فورا • ولكن لا يوجد مثل هذا النظام فى أمريكا •

ولا يعتبر رئيس الجمهورية سيد الهيئة التشريعية أو موظفا فيها • ونجد أن النظام الثانى يقوم بعمل مشروعاته وكلما اختلفت وجهة نظره أو لون الحزب ظهر اتجاه دائم لعرقلة ادارته • فكل

منهما يقوم بالقاء اللوم على الآخر للفشل الذى منى به • ولم تظهر أية سياسة واضحة لتقوم هيئة المنتخبين بتكوين حكم واضـح المعالم • فالاستقلال يسعى الى توليد العداء الذى يحاول بدوره خلق الفوضى والاضطراب ويعنى مثل هذا الفصل تكوين هيئة شبه تنفيذية منفصلة فىالهيئة التشريعية لها ميزة واضحة ــ وغالبا ما تكون معادية ــ لما يتميز به الرئيس ، ويبـدو لى أن النظام البريطانى أكثر اقناعا حيث نجد أن الهيئة التشريعية ربما تقضى على الهيئة التنفيذية فى أية لحظة وذلك كعقوبة على خطأ ارتكبته وحيث نجد دائما امكانية الاتصال المباشر للشعب للوصول الى الاحكام الخاصة بخلاف ما •

- ٤ -

تعتبر وثيقة الحقوق نظاما دستوريا آخر لحماية الحرية • اذ ينظر الى بعض المبادىء على أنها نواحى مقدسة • ولقد أدمجت فى وثيقة لا يمكن للهيئة التشريعية أو التنفيذية — من الناحية الدستورية — انتهاكها الا عن طريق اجراء خاص من الصعب اتخاذه • أما التعديل الاول فى الدستور الامريكى مثلا فينص على أن الكونجرس لن يتخذ أى قانون يقلل فيه من حرية الكلام ، كما أن أى قرار يمس هذه الناحية سيقاوم بشدة أمام المحكمة العليا ، كما أنه لا يجب مهاجمة التعديل الا عن طريق تغيير دستورى يطرأ على أمريكا •

ولقد أقنعتنى سنوات اقامتى فى الولايات المتحدة أن هناك قيمة حقيقية فى وثائق الحقوق التى من السهل — بل من الخطأ — التقليل من أهميتها • أما تسليمنا بأن الشعب قد ألم بأهداف هذه الحقوق فانها ستلفت بذلك أنظارهم الى ضرورة التيقظ والحذر بالنسبة للامور الاساسية كما يقول كروميل • ولا شك أن وثائق الحقوق بمثابة رادع يحول دون تطرف الحكومات الحاضرة، فهى

تحذرنا من أن بعض القوى الشعبية فى حاجة الى من يحارب من أجلها ، ومن سيحارب من أجلها مرة أخرى ، وهى تهيب بالناس أن يكونوا على حذر ، وهى بمشابة مركز تجمع لهؤلاء الذين يتحمسون لمثل الحرية العليا ويخيل الى أن وجود التعديل الاول فى أمريكا قد لم شعث عدد كبير من المواطنين هرعوا ليدافعوا عن حرية التعبير عن الرأى . ان وثائق الحقوق اذن بمثابة تقديس لدعائم الحرية وهى بذلك تغرى الناس بالتعبد فى هذا الهيكل الذى ربما لم يلتفتوا اليه من قبل ولم يحسوا بوجوده .

كل هذا صحيح ، كما أعتقد . غير أن هذا لا يعنى أن وثيقة الحقوق هى ضمان تلقائى للحرية . ذلك لان المشرع هو الذى يقوم بقياس العلاقة بين التشريع وبين مضمونه . والافراد بشرعلى كل حال ، ومن المحتمل أن تطيح بهم أعاصير العواصف الشعبية الجامحة .

ان التعديل الاول للدستور الامريكى يضمن حرية التعبير عن الرأى كما يضمن وجود الاجتماعات السلمية والتعديل الرابع يضمن للمواطن الامريكى عدم تفتيش منزله الا بناء على تفويض يتعلق بقضية ما .

أما التعديل الثامن فيحمى المواطن من دفع الكفالة الباهظة. غير أنكم ستذكرون كيف أن السلطة التنفيذية أضاعت كل هذه

التعديلات سدى فى اسبوع جامح من أسابيع عام ١٩١١ ٠ وستذكرون أيضا كيف أن التعديل الخامس عشر ـ الخاص باتاحة الحرية السياسية للمواطنين الملونين فى الجنوب لم يطبق بطريقة ايجابية من قبل السلطة التنفيذية أو المحاكم القضائية ٠

والحقيقة أن وثائق الحقوق تعتمد فى تنفيذها على تصميم المواطنين واصرارهم على صيانتها ٠ ان وثائق الحقوق ذات سطوة تماثل سطوة الادارة الشعبية التى تتوق للحرية لا أكثر ولا أقل ٠

انتى لا أومن بأن الاجراءات الدستورية وحدها ـ مهما بلغت من ضخامة ـ ستحمى الحرية من غائلة الهزيمة ، فالاجراءات الدستورية تحقق الهدف المنشود منها طالما صمم الشعب على ذلك ، فاذا لم يصمم فانها ستصبح عديمة الجدوى ٠ وان قيمتها لتتمثل فى أنها توقظ ـ فى بعضنا على الاقل ـ غيرة تعودنا عليها ٠ ولكى تبقى هذه الاجراءات الدستورية حية ناشطة يجب أن نبذل جهودا هادفة واعية ٠ وليس هذا بالامر الهين ، خاصة اذا ما أدى هذا الى نشوب صراع بين أهدافنا وأهداف أخرى مرغوبة ٠ ليس هناك من هم أكثر من الهيئة القضائية توازنا فى التفكير ٠ غير أنك اذا ما تحققت فى تعليقات القضاة الخاصة بقضايا تثير أحاسيسهم الدفينة سترى كيف أنهم مضطرون الى بذل جهود عنيفة ليظهروا

بمظهر المتسامحين ازاء وجهات النظر المتعارضة مع تلك الاحاسيس الدفينة ، وهم لا ينجحون فى ذلك دائما .

نستنبط من هذا كله أن مجتمعنا لن يسمح لاجهزة الدولة بخدمة قضية الحرية ما لم نوافق على الاهداف التى تتجه اليها هذه الحرية . وفى فترات الازمات حين نجد أن الخطر الساحق يتهدد كل عزيز لدينا سنجد اننا لا نستطيع مقاومة الرغبة فى خلع رداء التسامح . فهذه العادات تنحدر الينا من ميراثنا الاجتماعى، وهى جزء من اجراء يجب أن نتعلم قيمته من جديد اذا ما أردنا الاحتفاظ به . هذا كله يفسر لنا تلك الحكمة التى تقول ان اليقظة والانتباه الدائمين يضطراننا — فى كل عصر — الى أن ندافع من جديد عن قضية الحرية ، اذا ما أردنا للحرية أن تدوم .

- ٥ -

قبل أن أنتقل الى نقطة أخرى فى الموضوع ، أريد أن أناقش جانبا عاما من جوانب المظاهر السياسية للحرية • لقد سبق لى أن قلت أن مقاومة الاستبداد أمر لازم لتحقيق الحرية ، ذلك لان القوة الاستبدادية تحتاج دائما الى توسيع دائرة نفوذها • هل هناك نظام خاص يضمن للناس الطريقة التى تساهم فى مقاومة هذا النفوذ ؟ هل هناك طريقة نستطيع بها أن نجعل المواطن العادى — فى الدولة الحديثة — يقتنع بأن من صالحه أن يقاوم هؤلاء الذين يعتدون على حقوقه ؟ وهل نستطيع بعد هذا أن نقول أن هـذا الاتجاه قد يعود بالنفع — فى النهاية — على المجتمع بأكمله ؟

ان الاجابة عن هذه الاسئلة هى : نعم • بل وانى لاتجاسر فى مجال التعميمات لاقول أنه كلما كان توزيع السلطة على نطـاق واسع فى احدى الدول ، تضاعف طابع اللامـركزية فيها ، ومن المحتمل حينذاك أن يزداد تحمس المواطنين للحرية • ان هـذه القضية بالطبع عريضة الملامح • فهى تنادى بأن التجربة التاريخية قد دلت على أن الحكومة الصالحة لا تعتبر فى النهاية بديلا للحكم

الذاتى من حيث الصلاح والكفاءة . وأعنى بهذا أن الاوامر التى تفرض على مجتمع من قبل السلطات ــ لفائدة هذا المجتمع ــ لا تؤدى الغرض المنشود منه ، وأجمل من هذا أن تنبع هذه من داخل المجتمع نفسه ، وبطريقة طبيعية . ويخيل الى أن هذاينطبق على الفرد كما ينطبق على المجتمع . ومن المحال تحقيق هــذا المطمــح بكل حذافيره ، ذلك لانه ســيجعل من التناسق الذى نشده فى حياتنا الاجتماعية أمرا بعيد المنال . غير أننا كلما زدنا فهما لهذا المطمح ، خدم هذا مجتمعنا الذى ننتمى اليه .

ولا أريد أن يفهم القــارىء من هذا أننى أشير الى وجــود مبدأ محدد يساعدنا على محو خط التقسيم الذى يميز بين ما هو فردى وما هو اجتماعى ، وبين ما يتصل بالجماعة ، وما يتصــل بالدولة ، وبين مجال الحكومة المركزية ومجال الحكومة المحلية . ولا نستطيع أن نعالج هذه المشكلة الا عن طريق المنهج التجريبى، وهذا أمر يعرفه كل من حاول فهم تلك المحاولة الشهيرة التى بذلها جون ستيوارت مل ، وقائمة الاستثناءات التى أدت الى ظهــور هذه المحاولة فى شكل غريب . وأعتقد أن غالبيتنا تستطيع وضع قائمة لمسائل حكومية يمكن الفصل فيها بين الموضوعات المركزية والموضوعات المحلية دون حدوث اختلاف لا مبرر له ، وعلينــا أن نقول بوجه عام ان السياسة الخارجية ، والدفاع ، والشئون

المالية ، والتنظيمات التجارية ، كانت داخل نطاق الموضـــوعات المركزية ، أما الموضوعات المحلية فكانت تشمل على سبيل المثال المكتبات العامة ، والحمامات ، والمغاسل ، والملاعب • وعلينا أن نوافق على أن الجريمة شيء يخص الدولة ، وأن الاثم أمر يخص الكنيسة • وعلينـــا أن نعترف بوجوب وجود تنظيمات متناسقة خاصة بمسائل الزواج والطلاق ، على شرط أن يقـــرر الافراد بحرية ــ داخل نطاق هذه التنظيمات ــ ما اذا كانوا سيتزوجون أو يطلقون •

أعتقد أن هذه المسائل جد واضـــــحة • غير أنى أريد لفت الانظار الى ما يأتى :

ا) فى حالة الوصول الى قرار يمس مسـألة عامة ، يجب أن يساهم فى وضع هذا القرار أكبر عدد ممكن من الاشخاص الذين يؤثر عليهم هذا القرار •

ب) اذا ما ثار الرأى العام بعنف ضد قرار يرمى الى وضـــع قانون من القوانين فى صيغة تنظيم حكومى ، فان القضـــية التى تناهض هذا القرار أقوى حجة من القضية التى تؤيده • ولتناقش كل نقطة على حدة •

ربما استطعت أن أعبر عن النقطة الاولى أحسن تعبير اذا ما قلت ان السلطة الخلاقة تحمل طابعا فدراليا فى الغالب • والهدف

الذى تعمل السلطات من أجله هو ارضاء الرغبة الى أقصى حد • ولكى يتحقق هذا الهدف ، يهمنا فى آخر الامر أن نلقى بالا الى رغبات هؤلاء الذين يؤثر عليهم القرار الذى تتخذه السلطات • واذا لم تتخذ هذاالاجراء بقيت رغبات هؤلاء مجهولة • ان اشباع الرغبات الى أقصى الحدود معناه اجراء مشـــــاورات الى أقصى الحدود • وكلما زادت مساهمة المواطن فى وضع القوانين التى يعيش فى ظلها ، مال الى اطاعتها دون الاحساس بوجود قيــــود تقيده • وليس هذا كل ما فى الامر • ان مجرد استشارته تجعله يشعر بأن الدولة تهتم به ، وسيشعر أنه ليس مجرد رجل يتلقى الاوامر ويطيعها ، وحينئذ يؤمن بأن الدولة وجــدت لخدمته لا لخدمة وجودها فقط • وسيتحقق من أن احتياجاته ستجد صداها طالما أنه يساهم بأحكامه المدربة فى مجال التجربة التى تتمخض القوانين عنها • وسيشعر دائما بأن الدولة تستشيره وأن عليه أن يكون رأيا فى المسائل العامة • وسيعلم كيف يكره الاوامر التى توجه اليه دون اعتبار لارادته ، وسيشعر بخيبة امل حين توضع القرارات بطريقة مجحفة ، دون محاولة لوضعها بناء على موافقة الذين يهمهم الامر • انه يتعلم كيف يكون يقظا ازاء مســــالك السلطة • والذين يتعلمون كيف يكونون على حذر سيصبحون من دعاة الحرية ، فهم سيقاومون كل ما يعتبرونه انتقــــاصا من حقوقهم ، وسيهتم المسئولون باحتجاجاتهم • والذين ينشـــطون

ويدافعون عن حقوقهم أقلية بلا شك ، غير أنهم يدفعون غالبية الجموع الى التفكير فى حقوقهم ، وفى حريتهم .

ولا يكفى أن ندعم مزيدا من العلاقات بين البرلمان وبين السلطات الادارية ، فعلينا أن ندمج الاخيرة فى الجمهور الذى تخدمه . ولقد أوضحت فى مكان آخر أهمية وجود لجنة استشارية . فهى تعتبر بمثابة رادع يحول دون تسلط الاستبداديين ، كما أنها تعتبر وسيلة للوصول الى قرارات تمثل مصالح الناس أصدق تمثيل .

غير أن هذا كله لا يكفى . فلن تكون هناك حرية فى احدى الدول ما دام هناك تركيز متطرف فى مركز السلطة . ونحن فى حاجة الى سلطات واسعة بمنأى عن هذا المركز . فليست جميع مشكلاتنا بالمشكلات المركزية . ونحن حين نعرض على الحكومة المركزية مسائل تؤثر على جزء محدود فى المجتمع ، فانما نحطم فى هذا الجزء بالذات احساسه بالمسئولية كما نقضى على ملكة الابتكار وحسن التصرف . والادارة من الخارج لا تستطيع أن تلم بجميع اتجاهات المنطقة الداخلية ، وهى أبعد ما تكون عن هذه المنطقة الى حد انها لا تجذب الاهتمام .

وينطبق هذا القول على مظاهر أخرى فى مجتمعنا . والذى يعرف تاريخ الكنائس يرى أنه من الضرورى ترك هذه الكنائس

لتعنى بنفسها بشئونها الداخلية والخاصة ، وهيئات الاطبـــاء والمحامين اقدر على رعاية مهامها الداخلية • غير أنه من الضرورى أن نحول دون تفاقم هذه المظاهر خوفا من أن تصبح بمثـــابة احتكارات ولهذا يجب وضع اطار من المبـــادىء تعمل هـــذه الهيئات داخل نطاقه ، والاحتفـاظ بحق مراجعتها من حين لآخر من قبل هيئات خارجية •

- ٦ -

يستخلص من هذا كله كلمات أقولها عن القانون • ان القانون بمثابة لوائح لاشباع الرغبات الانسانية • ويجب أن يعرف الناس ما يدور خلال مراحل وضع القانون حتى نضمن اشباع هذه الرغبات • والناس لن يطيعوا قانونا يتعارض مع ما يعتبرونه هاما أو أساسيا • وقد يكون اعتبارهم هذا محض خطأ ، غير أنهم يعتنقونه ، ولن يشعروا بأنهم احرار الا اذا تصرفوا وفقا لمعتقداتهم الاخلاقية الخاصة •

ان القانون ليس مجرد أمر ، انه مناشدة أو « نداء » انه محاولة لتجسيم تجربتى فى القانون الذى تفرضه هذه التجربة • والطريقة المثلى لنجاح هذه المحاولة تتلخص فى استشارتى ، فأنا أستطيع أن أتحدث عن تجربتى • ان القانون الناجح ينجح لان الفرد يربط بين هذا القانون وبين تجربته الخاصة ، فاذا لم يستطع ذلك أصبح القانون موضع شك •

ولنتطرف فى تصوير هذا الرأى لنقول ان القانون يخرج الى

حيز الوجود عن طريق قبول الفرد له • ان السلطات ــ كما أرى ــ تمارس مهامها وهى على شفا الخطر • وهى لا تعيش عن طريق قدرتها على اصدار الاوامر وانما عن طريق نجاحها فى الاقناع • والاقناع وليد الموافقة •

والفرد يتصرف ــ فى المسائل العامة ــ على ضوء ضـــميره الخاص وانى لاوافق على أن الضمير ــ بالنسبة لغالبيتنا ــ مرشد ضعيف ، وهو غبى ، وهو لا يعرف الا النزر اليســير من التراث الاجتماعى • غير أنه المرشدالوحيد الذى نملكه ، وحريتنا تنبع من التصرف فى ظل مطالبه • وعلينا أن نبحث عن أنجح الوسائل لتدريبه وتنويره • وعلينا أن نذكر أن المدنية شىء هش •

ان الحرية معناها أن ينصت الفرد الى ضميره ، وأن يكون قادرا على المقاومة بشجاعة تصون هذه الحرية • فأى نظام لن يكون خيرا مطلقا بكل تأكيد ، والثورة لم تكن دائما اجـــراء مخطئـــا •

الفصل الثانى

حرية الفكر

لقد حاولت أن أبين أن النظم السياسية التى تقوم عليها الحرية لا تؤدى عملهـا تلقائيا مهما كانت أهميتها • فهى تعتمـد على وجود عوامل تدفعها الى أداء عملها • وان يقيننا من أن أى انتهاك للحرية سيقابل بمقاومة شديدة هى الضمان الحقيقى الذى لدينا• وأعنى بذلك أن هناك بعض الظلال من الفوضى التى تواجه الدولة دائما • وانى أحبذ هذه الفكرة لأن سر الحرية هو الشـجاعة فى المقاومة •

وأهم ناحية فى هذا الشأن هى حرية الفكر • فالمواطن يبحث عن السـعادة ، وتعتبر الدولة بالنسبة له مؤسسة لتيسير ايجـاد الحرية له • فهو يقدرها على أساس قدرتها وامكانها للاسـتجابة الى الاحتياجات التى يشعر بها نتيجة التجارب التى يمر بها • وقد ذكرت من قبل أن هذه التجارب تعتبر تجارب خاصة به وحده • وطابعها الفردى هو الذى يميزها ، فاما أن تكون خاصة به أولا

تعتبر شيئا . فاذا حلت محلها تجارب انسان آخر كان ذلك انتهاكا للحرية ، والمواطن ينتظر من الدولة أن تدخل فى اعتبارها عند تحديد أية سياسة التجارب الفردية التى يسر بها والطريقة التى يعبر بها عنها .

ومن الجلى أنه اذا قدرت هذه التجارب فمعنى ذلك أن الفرد يستطيع الاعراب عنها ، فتخويله الحق فى الجهر بها وطبعها وتجسيمها مع آخرين يعتبر عاملا أساسيا للحرية . ولكن اذا أجبر على الصمت وعدم القيام بأى نشاط لتنفيذها أصبح مخلوقا أصم أبكم . وعندئذ تهمل شخصيته عند رسم السياسة وتحديدها فبدون حرية التفكير والاجتماع يسلب الانسان وسيلة حماية نفسه فى التنظيم الاجتماعى . وربما قام بالتعبير الخاطىء أو الحديث السخيف أو الاجتماع بآخرين لأغراض لا تجيزها أغلبية الافراد . فاذا سلبته الحق فى القيام بمثل هذه الاعمال فمعنى ذلك أنك سلبته سعادته . وبالتالى يصبح آلة لاغراض أفراد آخرين . وهذا هو ما يؤدى الى انحراف السلطة . فعندما نحد من حرية التعبير نجد أننا نقيد بل نمنع توجيه النقد للمؤسسات الاجتماعية . كما أن الآراء التى تكون محل الاعتبار هى الآراء التى تطابق ارادة المهيمنين على السلطة . ويعتبر الصمت دليلا على الموافقة كما أن القرارات التى تسجل على أنها قانون لا تعكس احتياجات المجتمع ولكن تعكس

الاحتياجات القوية التي توحي بها السلطة : ونحن نعرف من السوابق التاريخية ان الطريق المؤدى الى الطغيان هو انتهاك الحرية وسلبها فى هذا الميدان .

وانى أحاول هنا التعرض للموضوع من ناحيتين: فسأبين أولا: أن حرية الفكر والاجتماع — وهما متشابكتان — صالحة فى حد ذاتها ، وثانيا ان انكارها على الفرد يعنى الاحتفاظ بمصلحة خاصة هى فى العادة ناحية شريرة لا تتمكن من القيام فى جو من الحرية ؛ وسأشرح القيود التى يجب أن تفرض على هـذا الحق والشروط التى يتطلبها هذا التقييد وسأثبت أن جميع القيود المفروضة على حرية التعبير (على أساس أنها تدفع الى التمرد والالحاد) لا تتمشى مع سلامة المجتمع ورخائه .

فمن السهل أن ننادى بدعـوى أن حرية الفكر والتعبـير صالحة فى حد ذاتهـا . فاذا كان عمـل من يمارسون السلطة فى الدولة هو سد احتياجات من يحكمونهم ، فمن الواضح أنه يجب عليهم معرفة هذه الاحتياجات . وما من شك أنهم لا يستطيعون معرفتها ما لم تتمتع جمهرة الافراد بالحرية فى التعبير عن التجارب التى يمر بها هؤلاء الافراد . فنحن نرى مثلا ان الدولة لا تستطيع تحديد ساعات العمل اذا تمتع رجال الاعمال فقط بالحرية فى ابداء آرائهم حول النواحى الصناعية . كما اننا لا نستطيع أن نطـور

من قانون الطلاق اذا أعرب المتزوجون السعداء عن آرائهم حول هذا الموضوع . وعلى القانون أن يدخل فى الاعتبار مجمل التجارب . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اتاحة الفرصة لكل فرد لكى يعبر عما فى نفسه .

هذا ويبدى بعض الافراد استعدادهم للموافقة على هذا الرأى عندما يكون فى النواحى العامة ، ويتراجع البعض الآخر عن هذا عندما يعرف كنه ما يتضمنه فهو لا يشير الى الحق فى تحسين النظام الاجتماعى الحالى فحسب ، بل يشير أيضا الى الحق فى التنديد به . وربما قال أحد الافراد ان النظام الديموقراطى لن يسود انجلترا أو أمريكا ما لم تنفذ المساواة فى الدخل ، وأن المساواة فى الدخل لا يمكن تنفيذها الا عن طريق القوة ، ومن ثم فان الطريق لتحقيق الديمقراطية الحقة هو طريق الثورة الدموية . وما من شك فى أن مثل هذه الآراء تعتبر آراء بغيضة . الا أنها تمثل عموميات تجربة أحس بها فرد من الافراد . وهى تشير الى احتياجات تهدف الى أن تشبع وأن الدولة لا تكسب شيئا من الحيلولة دون التعبير عنها .

والذى يحدث فى الواقع أنك لا تستطيع عن طريق الحظر أن تدفع الشيوعى الثائر أو الكاثوليكى المتحمس الى التخلى عن عقائده ، فالارهاب يجعل هذا الثائر المتحمس أكثر ايمانا بأن المجتمع الذى يعيش فيه مجتمع فاسد من أساسه ، كما يجعله أكثر

استعدادا للبحث عن وسـيلة أخرى يعبر بها عن معتقـداته • ان الارهاب لا يغير الآراء • فهو يدعمها ويثبتها كما يجعلها تستميل هؤلاء الذين كانوا لا يهتمون بها حين لم يكن هناك ارهاب • وقد حدث أن منعت مصلحة الجمارك الامريكية دخول كتاب «كانديد» لفولتير ، على أساس أن موضوع الكتاب موضوع بذىء ، غير أن هذا الاجراء أثار غريزة حب الاستطلاع فى نفوس الآلاف الذين كان من المحتمل ألا يلقوا بالا الى هذا الكتاب • وفى عام ١٩٢٥ أدانت الحكومة البريطانية طائفة من الشيوعيين ، وقرأت الجماهير أنباء المحاكمات وتعليقات الصحف على نتائج المحاكمة ، واذ ذاك عرف جمهور كبير من القراء مبادىء الشيوعية • ولو لم تكن هذه الظروف لما اهتم هؤلاء القراء بالتعرف على طبيعة هذه المبادىء الشيوعية • ولا تستطيع الدولة أن تقمع حب الاستطلاع المتأصل فى الانسان • ويشعر الفرد بلذة من طراز فريد أشـبه ما تكون باحساس نفسـانى ناتج عن ندرة الشىء — ليعـرف كل ما هو ممنوع • ولم يكتشف أحد بعد وسيلة للحظر تحول دون شيوع هذا المحظور فى مجال أكبر •

غير أن هذا كله هو الخطوة الاولى نحو تحقيق حرية التعبير عن الرأى ، ولابد أن تكون الحقيقة الجديدة فى مبـدأ الامر مفهوما يعيه فرد من الافراد قبل أن تصبح مفهوما مشاعا يتقاسمه

الجميع • ولن يكسب العالم شيئا اذا ما رفضت أن تفكر فى رأى جديد ، فربما كان أبعد ما يكون عن الزيف • كما اننا لن نستطيع أن تنجح ونحن نختار ما نشاء من المحظورات • ولن نغالى اذا قلنا ان قائمة الآراء التى كانت محرمة فى الماضى قد تكون هى نفسها قائمة الآراء التى أصبحت اليوم شيئا معتادا • وأغلب الناس يعرفون أن نيرون لم يستفد شيئا من وراء تعذيبه للمسيحيين • غير أن القول الذى يناهض موقفه انما يناهض أيضا موقفا مشابها وقفه أشخاص آخرون • فعلى أى أساس نستطيع القول ان اضطهاد الرأى سيفضى الى مكاسب فى المستقبل ؟

اذا ما كان الرأى المعتنق رأيا زائفا فان التجربة تدلنا على أن الايمان بزيفه مظهر زمنى فقط • واذا ما كان الرأى المعتنق يشتمل على جزء من الحقيقة فان التطاحن الفكرى الحر سيوضح لنا ماهو زائف وما هو حقيقى • وحينئذ يضطر هؤلاء الذين يعتنقون الرأى الزائف أن يدافعوا عن موقفهم على أسس منطقية ، فاذا كان الرأى المعتنق حقيقيا فان الحيلولة دون حرية التعبير عنه لن تؤدى الى مكاسب • وسواء أدار هذا الرأى حول العقارات أو الزواج أو الدين أو شئون الدولة فان صحته تتطلب من الفرد أن يغير وجهة نظره كما تتطلب تغيير النظام الاجتماعى • والافكار الزائفة تحول دون الاكتشاف ، كما أنها تقلل الاحساس بالسعادة • ولا شك فى أن

هذه الآراء الزائفة تفيد فئة معينة تكسب من ورائهـا ، غير أن المجتمع بأكمله هو الذى يدفع الثمن .

وهناك أيضا هذا السؤال :

من هم الاشخاص الذين نثق بهم ونوكل اليهم مهمة اختيـار ما يجب حظره ومنعه ؟

وما هى الصـفات الواجب تحليهم بها لكى يقوموا بواجبهم خير قيام ؟

وما هى الاختبارات الواجب أن نجريها لمعرفة الآراء التى يجب أن تقمع ؟

لايكفى أنيكون هناك مجرد تحمس لرفاهية المجتمع وخيره. فهناك كثيرون ممن كانوا يتحلون بهذه الصفة وقاموا بدورالرقيب غير أنهم فشلوا فى مهمتهم .

هناك مستر جومستوك الذى نصب نفسه رقيبا وأدمج آراءه الاخلاقية الخاصة بمبادىء الاخلاق المتطرفة ، والذى يطلب من المواطن أن يتمشى مع مقياس جومستوك هو مفـكر يتخبط فى الظلام .

ما هى الاختبارات الواجب تطبيقها اذن ؟

لنتحـدث بصـورة عامة فنقـول أنه يجب فرض حظر على بعض المطبوعات على أساس أنها مطبوعات بذيئة أو خطرة . غير

أن أحدا لم يصل بعد الى تحديد معنى البذاءة تحــديدا علميا ، حتى فى النواحى القانونية • ولننظر ــ على سبيل المثــال ــ فى كتابين منع القضاة الانجليز تداولهما • والكتاب الاول هو « طيب الوحدة » للآنسة رادكليف هول • وقد نظر مستر ارنولد بينيت، ومستر برنارد شو الى هذا الكتاب باعتبــاره عملا أدبيا يعــالج موضوعا يهم المجتمع الى حد كبير • وقد كتب هــذا الموضوع بطريقة رصينة وعلى مستوى عال من التفكير ، ولم يجد الكاتبان ما يبرر اعتبــار الموضوع ــ وهو الانحراف الجنسى ــ شــيئا يؤذى الشخص العادى السليم • غير أن السير تشارتر بيرون لم يوافق على هذا الرأى • ولكنى لا أستطيع القول بأن رجل القانون ــ مهما كان حاذقا فى مهنته ـــ يمكنه أن يلمس ما يؤدى الى الانحراف الخلقى بما يكون قد فات المستر بينيت والمستر برنارد شو ، والذى يقرأ كتاب مس هول لابد أن يؤمن بهذا الرأى •

وهناك كتاب آخر تم توزيعه بطريقة سرية • فقد طبع كتاب ديفيد هربرت لورانس « عشيق الليدى تشاترلى » طبعة خاصــة محدودة غالية الثمن • ويفهم من هذا أنه لو طبع طبعة عادية لمنع المسئولون تداوله بكل تأكيد • غير أننى لاحظت أن كبار النقــاد الامريكيين أثنوا على هذه القصة باعتبارها أروع مثــل لرواية انجليزية فى القرن العشرين ، تحاول كشف النقــاب عن حقيقــة

العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء ٠ وربما يكون النقاد قد أفرطوا فى الثناء٠ ولست من الكفاية بحيث أعالج هذا الامر ؛ غير أننى أريد أن أقول أننى اذا أردت أن أختار بين اعتناق رأى مأمور البوليس أو رأى المستر روبرت لوفيت ، فاننى لن أتبع رأى الاول فى الكتب التى لن تضرنى اذا طالعتها ٠

وانى أود أن أذكركم أيضا بشىء لا تستطيعون الاشارة اليه فى غالب الاحيان ، وهو أن التطبيق الصارم للمقاييس القانونية لكل ما هو بذىء قد يحول دون توزيع نسبة كبيرة من المؤلفات الادبية العالمية ٠ وسيتعرض للحظر : الانجيل ، وشكسبير ، ورابليه ، وأفلاطون ، وهوراس ، وكاتولوس ٠٠ الخ ٠

ويجدر بنا أن نلاحظ أن الذين يهتمون الاهتمام الاكبر بحظر تداول المؤلفات « البذيئة » هم رجال الدين ٠ فاذا طبقنا مقاييسهم فلن يسلم منها الانجيل نفسه ، غير أنهم يؤمنون ــ بصفة عامة ــ بأن الانجيل وحى من الله ، وهو موقف أجرؤ فأقول أنه لابد أن يجعلهم يترددون لحظة ٠ ولست أعرف فى الواقع كيف نخلق اتجاهات اجتماعية سليمة ازاء المشاكل الجنسية اذا ما نبذنا الآراء الجديدة التى تعالج هذه المشاكل بصراحة تعترف بالطبيعة التجريبية لاحوالنا الراهنة ؟

وينطبق هذا أيضا على قضية الالحاد ٠ فاننى لا أعطف على

تلك الافكار التى تجد لذة فى اهانة المعتقدات الدينية التى يعتنقها الآخرون . غير اننى لست مستعدا لقمع هـذه الافكار ، فلقد وجدت من دراسة التاريخ أن هنـاك عددا لا حصر له من الآراء التى اعتبرها المتدينون آراء ملحدة ، كما لاحظت أنه فى عصور عدم الاكتراث الدينى ، توجه أصبع الاتهام الى الرجل المسكين فقط اذ اصبع الاتهام تتجه الى مستر فوت . غير أنها تترك لورد مورلى يحدث من التلف ما لا يعد فوت مسئولا عن مثله ، كما لا أنسى أن الالحاد فى تينيسى يعتبر تعقلا فى نيويورك .

ويحدث أن هيئة دينيـة ما تقصـد بالالحاد تلك الآراء التى تهاجم مبادئها الاساسية الراسخة . ويتسع هذا الهجوم عادة فيضع هذه الهيئة الدينية موضع السخرية . ونحن الذين نطالع كتاب «عصر التعقل» للكاتب الشهير «بين» ونعجب بروعة تدليله ودقة أسلوبه وبحثه عن الحقيقة دون وجل ، نشعر بالاسى حين تتذكر كيف كانت الايدى تتداوله فى تحفظ وكتمان باعتبـاره كتـابا « ممنوعا » يدل امتلاكه على الخروج على تعاليم المجتمع .

وأذكركم أيضـا ببعض الحقائق الاخرى فنحن نعتبـر الاعمال التى تجعل مبادىء المسـيحية موضع كراهية وسـخرية واحتقار ، أعمالا تنطوى على الالحاد . وأنا كما قلت آنفا ، أمقت هذه الاعمال التى تتلذذ بالاسـاءة الى المسيحيين ولـكن .. اذا

ما أردنا أن نحظر تداول بعض المؤلفات ، وعاقبنا مؤلفيها لانهم يلحقون الاذى ببعض مواطنينا ، فالى أى حد نمضى فى هذا الاجراء ؟

ان قسما كبيرا من أدب الدعاية الدينية يؤذى كثيرا من الاشخاص المخلصين الجادين الذين لا يستطيعون — بوحى من ضمائرهم — أن يعتنقوا عقيدة معينة . وحين تتذكر الوصف الذى ألصقه المستر وليام ساندى بالذين لا يعتنقون المسيحية ، لا نستطيع أن نتحاشى الاحساس بأن هناك « الحادا دينيا » لا نستطيع أن ندافع عنه مطلقا ونحن تتذرع بمكارم الاخلاق .

ان مستر ساندى مجرد أنموذج لهؤلاء الذين يتبعون قبيلة كاملة من الوعاظ والكتاب الذين يستخدمون عبارات جارحه فى وصف المعتقدات التى تختلف عن معتقداتهم ، وهم يتهمون « الملحدين » بأنهم لا خلاق لهم ، غير أنهم لا يجدون دليلا واحدا يعزز هذا الاتهام .

والآن هل نحظر نشر هذه المطبوعات أيضا ؟ واذا ما سرنا قدما فى حملة الحظر هذه الى نهايتها المنطقية المحتومة ، فهل سنجد لدينا الوقت الكافى الذى نشن فيه مغامرة اجتماعية أخرى ؟

ما زالت هناك مشاكل أخرى : ففى عالم التربية تواجهنا

مشكلة الكتب المقررة التى قد تسىء الى بعض الطوائف • واذ ذاك يطلب منا — على سبيل المثال — أن نحول دون استخدام هذه الكتب فى المدارس • وقد كنت عضوا فى لجنة تعليمية تسلمت طلبا من هيئة كاثوليكية تطلب فيه تحريم استخدام بعض الكتب التى تحتوى على بيانات غير صحيحة عن عهد الاصلاح ، ولم أجد أية رغبة من هذه الهيئة فى استخدام مثل هذه النصوص فى مدارسها الطائفية ، بينما أعرب البروتستانت عن استعدادهم لتقبلها كصورة صادقة لعهد الاصلاح • ولم تكن لهذه المشكلة الصبغة الدينية فقط • فقد بحث الجيل الحاضر من الامريكيين مسألة حرب الاستقلال ، والدستور ، والبواعث التى أدت الى حرب ١٩١٤ ، وما ترتب عليها ، لا ليدرسها أطفال المدارس فحسب ولكن ليدرسها طلاب الجامعات أيضا •

وهناك نظرة الحادية فى ميادين السياسة والاقتصاد ، وهى مجرد رغبة فى تدريس الآراء « الصحيحة » لاصحاب العقول غير الناضجة • ولكن عندما تدرس مثل هذه الآراء ، نجد أنها مجرد آراء لأنصار قضية معينة • ولقد درجنا على القول بأن النظرية الحقيقية أو الصحيحة القيمة يمكن أن نستخلصها من مؤلفات البروفسور كانان ، أما أعمال ماركس وكانان فتعتبر الحكمة العليا فى المدرسة الفكرية للعمال • وليس من الحكمة فى شىء ألا نبدأ بالعمل الا بعد معرفة كل جوانب الحقيقة ، فذلك لا يحقق

الحرية المطلقة فى تفسير هذه الحقائق ، لان الحقائق كما قال وليام جيمس لا تولد مجردة ولا متساوية . بل يجب تفسيرها فى ضوء ما نمر به من التجارب .

ولقد قصرت بحثى حتى الآن على الميدان غير السياسى. والآن أود أن أجمل ما وصلنا اليه وأسلم بتلك القيود التى تفرض على حرية التعبير . فقد دحضت دعوى أن تلك القيود يدعو الى فرضها الالحاد أو الفحشاء أو عدم العدالة الاجتماعية أو التاريخية وان لها ما يبررها . وهذه الدعوى لا مغزى لها فى رأيى ، وهى غير صالحة لانها تحول دون اباحة البحث الضرورى فى الشئون الاجتماعية . وهى غير صالحة لانها تبعد الافراد عن معرفة الحقائق والآراء الهامة، وهى غير صالحة لانه لايوجد أى فرد يتصف بالحكمة ليكون حكما فيما يقوله فرد آخر أو يكتبه ، كما تعتبر غير صالحة لانها لا تطبق التطبيق الذى يتمشى مع الادراك السليم، وهى تقوم بحماية التقاليد القديمة ولا تسمح بادخال تقاليد جديدة ، وهى تفرض سلطة فى ميدان تنقصه الامكانيات اللازمة لممارسة السلطة والاختبارات التى يجب أن تجرى لتطبيقها . فان أى قرار يتخذ حول مسألة من المسائل ما هو الا رأى من آراء . أما القمع فلا يعنى الحيلولة دون اظهار الباطل ولكنه الحيلولة دون اظهار الآراء التى لا يستسيغها من يمارسون سلطة الرقابة .

وليس هناك دليل يثبت ــ من الناحية التاريخية ــ انها استخدمت لاهداف أخــرى ٠

واني لا أجد أي رأي آخر له وزنه ــ في هذا الصــدد ــ غير هذا الرأي ، ولكني أود أن أؤكد اعتقادي بأن حرية التعبير تعني الحرية في التعبير عن أي موضوع عام له أهميته عند أفراد الشعب ، لا عن شخصية فرد من الافراد ٠ وليس لي الحق في أن أقول ان جونز يضرب زوجته أو أن براون يخــدع رئيسه ما لم أبرهن على صحة قولي ٠ وليس من حقي أن أذيع فضيحةعلى الملأ لتؤذي سمعة جاري لمجرد أني أستمرىء ذلك ، ولكن اذا كان براون أحد المرشحين ، واذا استطعت أن أثبت عليه ذلك ، وجب على اعلانه لا لشيء الا ابتغاء المصلحة العامة ٠ ولا يمــكن أن أنظر الى حريتي على أنها حرية التعبير المطلق ٠ ولا يمــكن أن أوقع قصاصا على أحد مالم يتمخض عن خير للمجتمع ٠٠

وأود من جهة أخرى أن أشير الى حقيقة تعتبر ذات أهمية كبرى في مجتمع كمجتمعنا ٠ فالمصلحة العامة في عادات الافراد ناحية حقيقية ولذلك وجب علينا أن ندفع الاذى عنها ٠ ومــن العسير ، بل من المستحيل ، عندما تتلون أية قضــية بالصــبغة السياسية ، أن تستمال هيئة المحلفين على أن تنظر القضــية على أساس جدارتها ٠ ولقد كنت من بين هيئة المحلفين عندما كنـــا

تنظر فى قضية قذف . وأستطيع القول أننى كنت أميل الى الشك فى صلاحية نظام هيئة المحلفين . واعتقد انه مما يستوجب الاهتمام — اذا وضعنا القذف الاجرامى جانبا — ان تنظر فى الغاء حق طلب التعويض فى جميع القضايا السياسية أو شبه السياسية ، وأن ينصب الاهتمام بدلا من ذلك على اعلان صريح يوضع فى صيغة اعتذار . ونرى مثلا أننا فى انجلترا تتبع عادة سيئة ، وهى التفكير فى أن مركز المدعى الاجتماعى يعتبر مقياسا نحدد التعويض على ضوئه . كما أنه من المعروف وجود بعض الاماكن حيث لا يراود أى اشتراكى أى أمل فى الوصول الى حكم مناسب من هيئة متوسطة من المحلفين . وعلى أية حال يبدو لى أنه ما دام القانون ساريا فلا أستطيع أن أقذف فى حق أحد المرشحين لمجلس العموم دون أن أتحمل عقوبة هذا القذف .

يتضح مما سبق فى الاجزاء الماضية اننى تناولت مسألة الحرية فى المجال السياسى كما لو كانت تهم شخصا واحدا بمفرده فى مواجهة المجتمع ومواجهة الدولة . ولقد حاولت أن أوضح كنه حريته فى محيط العلاقات المعقدة التى يعيش فى تيارها . غير انه من الواضح ان هذا النهج من الدراسة يعتبر تبسيطا مفرطا للمشكلة . ان الفرد لا يقف وحده . انه يضع يده فى يد الاخرين الذين يتشابهون معه فى طرائق التفكير حتى يقنعوا المجتمع أو

يضطروه الى تطبيق الاراء التى يؤمنون بها • وليس من الضرورى أن أؤكد الدور الحيوى الذى تلعبه المنظمات والهيئات فى المجتمع الحديث (راجع كتابى : اجرومية السياسة) • ولو سلمنا باخطار هذه المنظمات لرأينا أنها تعبر ــ بطريقة حية ــ عن الشخصية الانسانية ، وهى فضلا عن هذا تعبير طبيعى مثل الدولة تمامـــا • ان الحرية تؤمن بحق الفرد فى أن ينضم ــ بناء على مشيئته ــ الى اقرانه للقيام بجهود مشتركة فى ميدان من الميادين التى تجتذب اهتمامهم • والنقطة التى يهمنا دراستها هى مدى السيطرة التى يتاح للدولة فرضها على مثل هذه الهيئات •

وانى أرى أن هذه المسألة تعتبر أكثر المشاكل تعقيـــدا فى ميدان العلوم السياسية • انتى على يقين من اننا اذا نظرنا من زاوية الحرية الشخصية وجدنا انه كلما قل تدخـــل الدولة ، أفاد ذلك الاجراء الفرد الذى ينضم الى هيئة من الهيئات • غير أننى أومن ايضا بأن على الدولة أن تتدخل فى بعض الحالات • فأنا أستهجن مثلا حق منظمة من المنظمات فى فرض عقوبات بدنية على أعضائها او الزج بهم فى غياهب الســــجون • وأرى أن الحكومة على حق حين تتدخل لتحول دون اتخاذ هذه الاجراءات •• غير أن المشاكل التى تعترضنا ليست بمثل هذه السهولة •

ها هو جوزيف سميث يعلن أنه تلقى من السماء رسالة تبشر

بحق الناس فى تعدد الزوجات فى مجتمع لا يعترف الا بالزوجة أو الزوج الواحد بحكم القانون : ما هو الحق المتاح للدولة للتدخل اذا ما انضم عدد من الرجال والسيدات الى جوزيف سميث وبدأوا ينفذون تعاليمه ؟

وما هى الحقوق المكفولة للدولة اذا ما أعلن اعضاء نقابات العمال الاضراب العام ؟

وهل يختلف طابع هذه الحقوق اذا ما كان هدف الاضراب هدفا صناعيا وليس هدفا سياسيا ؟

وما هى الحقوق المكفولة لجمعية ينضم اليها رجال يعملون فى صناعات متشابهة تحتم عليهم أن يجتمعوا ويعملوا بما تقتضيه ضرورات المجتمع ؟

وما هو موقف الدولة ازاء مجتمع من الرجال اشتغلوا بالدعاية لثورة تستخدم فيها القوة المادية ؟

وهل هناك فارق بين فئة تقتصر جهودها على مجرد استحسان مثل هذه الثورات وفئة تمارسها فعلا ؟

وهل يعنى النشاط — فى الحالة الاخيرة — التحريض على الثورة عن طريق شراء الاسلحة مثلا ؟ أم أن هذا النشاط يتسع ويمتد ليصبح دافعا للنضال الصناعى على أمل أن يفضى هذا الى ثورة سياسية ؟

سترون أن هذه الاسئلة ليست من قبيل الاسئلة الفقهية• ففى النصف الاخير من هذا القرن ظهرت هذه الاسئلة فى مقـــدمة المناقشات السياسية ، ولقد كانت جميعها ما عدا السؤال الاول موضوعات حية تتطلب قرارات حاسمة فى السنوات التى أعقبت الحـرب •

ولنبدأ أولا بالنظر فى وضع هيئة مثل هيئة كنيسة المورمون التى ترغب فى مزاولة مقاييس للسلوك تختلف عن تلك المقاييس التى يسير عليها المجتمع • وعلينا أن نفترض أن الاعضاء الذين انضموا الى هذه الهيئة قد انضموا اليها عن طيب خاطر واستمروا فى عضويتهم بها بمحض مشيئتهم • وعلينا أن نفترض أيضا أن أعضاء هذه الهيئة لا يفكرون فى فرض منهجهم فى السـلوك على الآخرين ، وهم يريدون ألا يتـدخل المجتمـع بسلطاته فى مجال معين من مجالات سلوكهم ــ وهو الزواج •

وفى رأيى أنه ليس من حقنا التدخل فى شــئونهم • وقد نعتبرهم أغبياء حمقى لا يرعون حرمة الاخلاق • ونحن نعرف جيدا اننا لا نستطيع ان نطمع فى القضاء على هذا الســلوك بمقتضى ما يفرضه القانون من قيود • لقد حدث لى أن آمنـت بأن من قبيل الخرافة أن نعطى نقـودا للكنيســة الكاثوليكية الرومانية لتقيم قداسا على روح تارك الوصية • بيد أنى أومن

فى الوقت نفسه بأننا لو حرمنا هذه الاجراءات لكان ذلك تدخلا فى العلاقات التى تربط الكنيسة بأعضائها •

ولا أرى ما يثبت أن الايمان بتعدد الزوجات أسوأ بطبيعته من مئات التصرفات الاخرى التى يسمح المجتمع ــ بطريقة مباشرة ــ بممارستها أو يتغاضى عنها لانه يعرف جيدا أن فرض القيود الصارمة لا طائل من ورائها •

ان الحل الوحيد لمعالجة المثل التى تؤمن بها كنيسة المورمون يتلخص فى أن نقنع أعضاءها بعدم صلاحية هذه المثل • والتاريخ يدلنا على أن العقاب لن يقوم مقام الدليل والبرهان المقنع • وليس من المعقول أن نزعم ان الهدف الشرعى للمنع يتمثل فى تحويل السلوك الذى كان يمارس علنا الى سلوك يمارس فى الخفاء وبطرق ملتوية •

وليس للدولة ــ مثلا ــ الحق فى حظر تداول المعلومات التى تتعلق بتحديد النسل ، وهى حين تفعل ذلك فانما تجعل من الاسرة مجرد وسيلة من وسائل الاخصاب والانتاج وبذلك تحطم حتى الاستمتاع بالخلوة والحرية وهو الحق الذى يكمن وراء العلاقات الجنسية المتآلفة •

لهذا أومن بأن للهيئات والجمعيات الاختيارية الحق فى الايمان والتصرف وفق هواها ومشيئتها ــ خارج المجال الذى تؤثر فيه

افكارهم على القانون وتغيره تغييرا مباشرا أو تصيب تيار العادات الاجتماعية المألوفة بالتوقف .

وليس معنى هذا أن تقتبس طائفـة من النصوص مثل قول برودون : أن الملكية مظهر من مظاهر السرقة والسلب ، ومن ثم يبررون حقهم فى جمع هذه الممتلكات والحصول عليها . غير اننى أدافع عن حق جمعية من اتباع مذهب مورمون (بالرغم من أنى أكره مبادئها) فى اعتناق مبدأ تعدد الزوجات فى مجتمع أمريكى.

ولأترك هذا المجال لاتحول الى ميدان سياسى ولأتناول أول مسألة حق الدولة فى السيطرة على حرية الجمعيات التى تؤسس فى المجال الصناعى . والواقع أن المسائل التى تدور حول هـذه المشكلة تتلخص فى مسألة واحـدة وهى : هل للدولة الحق فى تقييد سلطات نقابات العمـال لدعوة الاعضاء الى الاضراب . اننى أريد أن أضع فى جانب تلك المسائل التى تحمل صبغة تشريعية فنية ، والتى تثيرها هذه المشكلة . وسأحاول قدر استطاعتى ـ مناقشة عدالة المبادىء العامة التى تكمن فى صميم المشكلة .

وأعتقد أنها تبلغ فى عددها اربعة مبادىء :

١ ــ يقال ان من حق الدولة أن تمنع قيام اضراب عام على أساس أن هذا الاضراب محاولة من جانب المتظاهرين للضـغط على الحكومة بطريقة مباشرة لتقدم تشريعا لم تكن لتقدمه لو لم

يحدث الاضراب ، أو يضغط المتظاهرون بطريقة غير مباشرة عن طريق تعريض المجتمع لصعوبات ومشاق تجعل المجتمع يحرض الحكومة على التصرف وفقا لمشيئة المضربين •

٢ ــ يقال أن من حق الدولة أن تمنــــع هؤلاء الذين تستخدمهم بطريقة مباشرة (مثل ساعى البريد) من الاستمرار فى الاضراب او الانضمام الى منظمة تتعارض طبيعتها مع حياد الحكومة •

٣ ــ يقــال ان بعض المرافق والصــناعات مثــل السكك الحديدية أو محطات توليد الكهرباء ــ ضرورية للمجتمع لدرجة أن طبيعتها تفرض استمرار العمل فيهــا على الدوام ، ومن ثم يحرم القانون قيام المشتغلين فيها بأى اضراب •

٤ ــ ليس هناك ما يحول دون تقييد اهداف نقابات العمال فى نطاق المجال الصناعى فقط •

أريد أن أحلل كل مبدأ من هذه المبادىء على حدة ، غير أنه يهمنى أن أورد بعض الملاحظات التمهيدية• لقد أصر مستر هولمز على أن حرية التعاقد فى أى مجتمع صناعى ــ تظهر فى الوقت الذى تظهر فيه المساواة فى مجال المنافسة • ولو سلمنا ــ من أجل هذا ــ بوجود ظروف عادية للاستثمار الحديث لوجدنا أن نقابات العمال القوية فقط هى التى تستطيع أن تحمى العــامل

العادى فى عمله المتعاقد عليه . واذا ما وقف هذا العامل وحـده فليس لديه الالمام ـ أو الطاقة ـ الذى يجعله يحمى نفسه بما فيه الكفاية. وليس هذا كل ما فى الامر. ان نقابات العمال القوية معناها أن الرأى العام قد يؤتى ثماره فى مجال المنـازعات الصناعية . وعلينا أن نعقد مقارنة بين وضع صناعات النسيج فى بريطانيا ، حيث تضطر الدولة فى حالة نشوب خلافات الى البحث عن تسوية عادلة ، نظرا للنفوذ الذى تتمتع به النقابات هناك ، وبين وضع نقابات العمال فى امريكا ، فهى نقابات ضعيفة ، والدولة لا تكاد تعرف متى بدأ خلاف ما ، والبوليس يقف فى جانب صاحب العمل ... اذا ماعقدنا هذه المقارنة عرفنا جيدامعنىنقابات العمال القوية . انها شرط من شروط العدالة فى المجالات الصناعية . ويجب ألا نسمح بفرض قيود على حرية الانضمام الى نقابة من النقابات ، اللهم الا اذا كانت هذه القيود تفيد هيئات المجتمع بما فيها نقابات العمال .

وعلى ضوء ما ذكرته آنفا نتجه الآن الى المبدأ الاول من المبادىء الاربعة التى تحدثنا عنها . لنناقش هذا المبدأ . ان أى ضغط تفرضه الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر هو اجـراء غير شرعى . واذا ما أراد الافراد أن يحصلوا من الحكومة على حلول لا تبدى هذه الحكومة الرغبة فى تقديمها ، فان الحل لا

يكمن فى استخدام النفوذ الصناعى وانما يكمن فى الذهاب الى صناديق الانتخاب فى الانتخابات العامة . ولو نظـرنا من زاوية الضغط غير المباشر وجدنا أن الدول تهتم أول ما تهتم برفاهيـة المجتمـع . ان الاضراب العـام يهـدف بالضرورة الى رفاهية المجتمع . وقد تحظر الدولة هذا الاجراء . ان الاضراب العـام ــ حتى ولو كان اضرابا سلميا عاما ــ هـو فى الحقيقة سـلاح ثورى ، ومن ثم فهو يهدد الدستور ويخالف القانون وليس له ما يبرره .

غير اننى لا أعتقد ان المشكلة بهذه الوجاهة التى توحى بها البساطة المزيفة لهذا الجدل . ولو قيل ان مؤتمر نقابات العمال فى بريطانيا ليس له الحق فى الدعوة الى اضراب عام لاجبار الحكومة على جعل بريطانيا العظمى فدرالية فاننى أوافق على هذا الاجراء فورا . غير أننى أقول : ان أحدا لن يفترض أن يحدث هذا الاجراء يوما ما ، ومن ثم فان قرار الحظر غـير ذى موضوع . غير أننى لا أومن بأن من حق الدولة أن تحظر اعلان الاضراب العام لتحديد ساعات العمل بمعدل ثمانى ساعات يوميا وضـمان دفع اعانات للمتعطلين . أما مسألة الحكمة من هذا الاضراب وما اذا كان سليما ، فهذا موضوع آخر .

ولست أنكر أن الاضرابات العامة الاقل منها وطأة تؤثر على

المجتمع وتلحق به الاضرار وتعرضه للمتاعب • غير أن نقـابات العمال حين تسعى وراء ما تراه تحقيقا للعدالة ، فانها تستمد قوتها من ايقاظ الرأى العام البطىء الخامل ليتعرف على الموقف الذى تعانيه • ولكى تحقق هذا بطريقة فعالة ، فان واقع الامور يضطرها الى اقلاق راحة هذا الرأى العام ، ذلك العملاق الذى لا يكتشف الواجبات المفروضة عليه الا حين يسبب له أحد المتاعب • وحين تتوقف القطارات على سبيل المثال وحين لا يستخرج الفحم ، فان هذا المجتمع سيستيقظ ، وهنا يبدأ اهتمامه بالموقف ، ويطالب هذا المجتمع بالقيام باجراء ما • ان فرض المتاعب على المجتمع لاسترعاء انتباهه هو الحل الوحيد على ما يبدو لى ، ولست أعرف حلاآخر، هو الحل الوحيد الذى يفضى الى النتيجـة التى ترغبها نقـابات العمال • ان تقييـد حق القيـام بالاضراب هو نوع من أنواع العبودية الصناعية • فمعنى هذا أن على العامل أن يعمل وفقـا للشروط التى يمليها عليه صاحب العمل حتى لا يسبب المتاعب للمجتمع • ان هذا الانكار للحرية اجراء يتنافى مع العدالة •

ويجدر بنا فى هذا المجال أن نشير الى نقطتين على جانب كبير من الاهمية ، يوافق البعض على تقييد حرية تأليف الجمعيـات والنقابات للاغراض الصناعية فان الحق بجانبها اذا مارست هذا التقييد فى حالة استخدام سلاح الاضراب من أجل بعض الاهداف السياسية •

غير أننى لم أسمع بمثل هذا القانون الذى يضع حدا فاصلا بين الهدفين بنجاح • ليس هنـــاك خط فاصـــل قاطع بين الاجراء الصناعى والاجراء السياسى • ليس هناك مقياس نقول بمقتضاه : ان الاضراب من أجل تشريع للمصانع هو اجراء صـــناعى ، وان الاضراب من أجل التصديق على اتفاقية واشنطن الخاصة بعـــدد ساعات العمل هو اجراء سياسى • ومن الصعب تحديد الحالات المتطرفة • غير ان هناك حالات عــديدة تقف فى منتصف الطريق وعلى نقابات العمال أن تهتم بهذه الحالات • وهنـــــاك نوع من الاجراءات السياسيةالتى تقدم عليهانقابات العمال ــ مثل الاضراب من أجل منع الحرب على سبيل المثال ــ واعتقد أن صالح المجتمع يحتم على النقابات ألا تتخلى عن مثل هذا النوع من الاضرابات • اننى أتحدث بصراحة تامة فأقول : اننى كنت أحبذ قيام اضراب عام ضد اشعال الحرب عام ١٩١٤ واعتقد أن فرض النفوذ بهذه الطريقة هو اجراء ضرورى حكيم لحماية الشعب من الحكومةالتى تقترح القيام بمثل هـــذه المغامرات الحربية • انك لا تستطيع أن تجزىء الحياة وحين تنبثق أحداث خطيرة يجب أن تكون الاسلحة المستخدمة لمجابهتها من الكفاية بحيث تفى بهذا الغرض •

وكذلك يجب ألا ننسى الحدود التى يمكن القيــــام باجراء قانونى فى نطاقها • فالقانون لازم عند الحاجة اليه • بيد ان ذلك

ليس له أثره الكبير • وعندما تبدو المشكلة التى يقوم حولهـا النزاع أمرا حيويا بالنسبة للنقابات التى تستطيع أن تقوم باضراب عام للدفاع عن موقفها فهى تلجأ الى الاضراب فى مثل هذهالظروف مهما كان القـانون • ويزيد المنع القانونى من حـدة النزاع • والتكييف القانونى ما هو الا مجموعة من الالفـاظ المجردة من الحيوية ، ولكن التطبيـق على أى موقف من المواقف هو الذى يكسبه حيويته وفاعليته • ولا يعزب عن البـال أن هؤلاء الذين يقومون باعلانه لتطبيقه لا يضفون عليه هذه الهالة من الاهمية ولكنهم هؤلاء الذين يقع عليهم هذا التطبيق لتنفيذه • ولا يكمن سر تفادى الاضرابات العامة فى تقييدها ومنعها ، ولكن فى تطبيق شروط تصبح معها مثل هذه الاضرابات عديمة الجدوى وغـير ضروريـة •

ولا يعتبر انكار القيام باضراب عام حماية ضرورية لمصـلحة الجماعة الكلية ولكن تتحدد صحة هذه الامور أو عدم صحتها فى كل قضية بذاتها كما يجب ألا يغيب عنا أن الحكومة التى تقـابل التهديد بالقيام باضراب عام بتهديد مثله لا يكتب لها التأييد العام لمجرد تهديدها فكل شىء يتوقف على ما يرمى اليه الاضراب العام• وكل شىء يعتمد على ما يهدف اليه هذا التمرد ونجد النقابى وقد عقد عزمه على شىء ما بينما نجد أن المواطن العادى يعقـد عزمه على شىء آخر •

ويعتبر القانون فى هذه الناحية عديم الجدوى فهو لا يحول دون قيام اضراب عام . لان هؤلاء الافراد لم يجدوا أمامهم طريقا غيره . وفى مثل هذه الحالة نجد هذا الاضراب وقد زادت حدته ولذلك ، فتقييد الحرية فى هــذا المجال يبــدو أنه ليس صحيحا فى غايته التى وضع من أجلها كما أنه سيترتب عليه عواقب وخيمة.

وانى لا أنكر أنه فى الامكان استغلال حرية العمل فى هــذا المجال ، فذلك من طبيعة الحرية . فكل هيئة من الافراد الذين يمارسون السلطة ربما تستغل هذه السلطة وتسىء استخدامها . فعندما يفصل الرئيس بعض العمال لمجرد أنه لا يستسيغ آراءهم السياسية ــ يعتبر ذلك استغلالا لسـلطته . وعنــدما لا تسمح جامعتنا اكســــفورد ، وكمبردج للطلبة المنشـــقين على الديانة الكاثوليكية بالالتحاق ، يعنى ذلك سوء استغلال للسلطة . وليس من المحتمل أن تسىء النقابات استخدامها للسلطة أكثر من استغلال البرلمان للسلطة . فللبرلمان الحق فى الغاء هذه النقابات . وقصر عضوية مجلس العموم على الاشخاص ذوى الدخل الكافى . واننا على يقين من أنه ليس من المحتمل أن يقوم باتخاذ مثل هذه الخطوات لانه اذا استغلت السلطة استغلالا سيئا فمعنى ذلك أنها تبطــل مفعولها . ويمكن تطبيق نفس هذه الحقيقة على الحرية لاعــلان اضراب عام .

وهنا تثار مشكلة أشد تعقيدا فالحكومة ــ كما اعتقد ــ مخول لها الحق فى السهر على خدمة أفرادها باستمرار • فهى لذلك تقوم بوضع اللوائح للحد من حريتهم فى العمل • ويشغل الجيش والبحرية والبوليس مكانة خاصة فى الدولة ــ فاذا أطلق لها العنان كالمواطنين العاديين أصبحت السلطة التنفيذية فى وضع غير لائق •

ولذلك تقوم الحكومة بوضع لوائح مناسبة لتقييدها • غير أنه من الاهمية بمكان توخى العدالة عند وضع مثل هذه اللوائح• ويجب وضعها وادارتها بالاشتراك مع من يتأثرون بها ، كما أنه فى حالة تطبيقها أو تغييرها لا يجب أن تكون الاعمال التنفيذية أعمالا قاطعة • وان المبادىء التى نطلق عليها فى انجلترا اسم مبادىء « وتلى » ما هى الا البديل الذى يجب على موظفى الحكومة توقعه فى مقابل التخلى عن حق الاضراب • واذا كانت الحكومات هى القاضى فى أية قضية من القضايا • فمن المستحيل أن يلفت رجال البوليس ــ الذين قاموا باضرابات عام ١٩١٩ فى بوسطن ولندن مثلا ــ الانظار دون القيام بأعمال عنيفة • ثم انى أحب أن ألفت الانظار الى أنه ولو أن المضربين فى الاضراب الاول كانوا دائما يفشلون الا أن من أعلنوا الاضراب بعدهم كانوا على الدوام يفوزون بنفس المطالب التى كانوا يقاتلون من أجلها بل أنهم كانوا يفوزون بأكثر منها •

أما عن القوات الدفاعية للدولة ، فهى تعتبر قضـــية خاصة • فعندما تتجه نحــو موظفى الدولة العاديين ، تستجد اعتبــارات مختلفة فاذا قمت بتحليل كلمة « هوايت هول » مثلا ــ تجد أنها هيئة صغيرة جداتتكون من رجال ونساءينظر اليها علىأنهمالافراد الذين يقومون برسم السياسة وتحديدها • وتلى ــ هذه الهيئــة هيئة أخرى أكبر من الاولى مرتين أو ثلاث وتقوم بجمع المــواد اللازمة لوضع السياسة وتطبيقها فى نطاق ضيق • ويلى ذلكجيش كبير من الموظفين الذين يقومون بالاعمال العادية •

ولا يمكن القول بأنه بالنسبة لهذه الفئة الاخيرة تبزغ الدولة على أنها مؤجر يختلف فى النوع عمن يقابلونه فى نواحى العمل العادى • اذ أن المطالب الاقتصادية العامة هى التى تحدد الثمن• ونجد أنهم يعملون خارج نطــاق الحكومة حتى يتسنى لهم رفع المستوى • ولذلك فان اشتراكهم مع آخرين للقيام بأعمال خاصة يبدو لى أن له ما يبرره حتى يرفعوا من مستواهم الاقتصـــادى العام • كما أنى لا أرى أية عدالة فى الحيلولة دون قيامهم بذلكبل أنى اعتقد أكثر من ذلك • فان لهم حق القيام بالاضراب مـــا لم توجد وسيلة أخرى حيث يستطيعون ضمان سد احتياجاتهم •

غير أننى اعتقد ان الهيئـــــة التنفيذية لديها ما يبرر أعمالهـــا عندما تقوم باجبـــارهم على السير على مقتضى القواعد المتبعـــة

للمصالحات قبل أن يلجأوا الى الاضراب . أما فرنسا فتوضح لنا أنه لا خطر هنـــاك من جانب موظفى الحـــكومة فى أن يسيئوا استخدام حقهم فى الاضراب . ولكنها توضح كذلك أنه ليس من الحكمة فى شيء أن يترك للحكومة العنان فى تحديد شروط عقـــد الخدمة فمن المحتمـــل أن تحاول الحصـــول على أقصى ما تريد ــ شأنها فى ذلك شأن صاحب العمل العادى ــ فى مقـــابل عطاء قليل .

وهى ــ مثل صاحب العمل أيضا ــ لا تصلح للتصرف وفق هواها فى هذا الميدان . وكلما سيطرت هيئة مستقلة على ظروف العمل فى الخدمات الحكومية كلما كان هذا أكثر صوابا . ويجب ألا تنساق ورا ءهذه الادعاءات الزائفة التى تجعلنـــــا نتوهم أن للدولة الحق فى السيطرة على رعاياها بكل حرية .

ان الموظف المدنى ليس مجرد مســـتخدم فى الحكومة ، انه مواطن أيضا . ولقد انبثقت فى عصرنا الحاضر ــ بصفة خاصة ــ تلك المشاكل الدقيقة التى تدور حول حقوق الموظف المـــدنى أو المواطن الذى يعمل فى القوات المسلحة فى التمتـــع بجميع المزايا السياسية التى يتمتع بها أى فرد يعمـــل خارج دوائر الحكومة . هل لموظف الحكومة ــ على سبيل المثال ــ الحق فى تسلم منصب سياسى ثم العودة الى وظيفة بعد ذلك اذا ما فقد هذا المنصب ؟ ان

معظم البلاد الحديثة مثل انجلترا ، وكندا ، وجنوب افريقيا تعتبر النشاط السياسى شـــيئا يخرج عن نطـاق اختصاصات موظف الحكومة . غير أن فرنسا مثلا لا تكاد تقيدموظفيها بهذه الطريقة . أما حكومة ألمانيا فلقد سمحت لموظفيها بممارسة السياسة ، ودخل الرايخستاج (البرلمان الالمانى) خمسون من موظفى الحكومة مع احتفاظهم بحق العودة الى وظائفهم اذا ما فشلوا فى هــذا البرلمان الالمانى وموظفو الحكومة يعتبرون تضييق الخناق حول الفرص السياسية المتاحة لهم أمرا يتعارض مع الحرية المدنيــة ، وهو أمر لا ضرورة له وليس هناك ما يبرره .

انتى لا أظن المشكلة يسيرة يسهل حلها ، ومن ثم فان الحلول المتاحة ستكون معقدة متشابكة . ولنتصور أن موظفا كبيرا فى وزارة الخارجية البريطانية قد انتخب عضــوا فى البرلمان وقضى دورة هناك أخذ يهاجم فيها وزير الخارجية بعنف ، وبعد أن فشل فى منصبه الجديد رجع هذا الموظف الى وزارة الخارجية مرة ثانية ليعمل مع الوزير الذى سبق له أن هاجمه فى البرلمان . اعتقد أن موقف الاخير سيكون غير محتمل الى حد كبير .

معنى هذا أن هناك نوعا من الوظائف المدنية تقتضى طبيعتها وارتباطاتها عدم الدخول فى الميدان السياسى ، واذا رغب هؤلاء الذين يشغلون هذه المناصب فى دخول الحلبة السياسية فعليهم أن

يستقيلوا من وظائفهم الاصلية . نستطيع بالطبع أن نضع حدا فاصلا فلست أرى ما يحول دون تمتع بعض مستخدمى الحكومة مثل ساعى البريد أو عمال بناء السفن من التمتع بحقوقهم المدنية العادية . ولست أرى أيضا أن هناك خطرا ما من تمتع الافراد ـ الذين يقلون فى مستواهم عن أفراد السلطة التنفيذية ـ بالحقوق السياسية العادية طالما راعينا جانب الحذر فى تصرفاتهم .

وأرى أن على هؤلاء الذين يرسمون سياسة الدولة أن ينكروا ذواتهم فى هذا المجال . والحكومة لا تثق بكبار موظفيها ما لم تتأكد من أنهم بعيدون كل البعد عن الارتباطات السياسية . واعتقد أن مثل هذا التقييد ينطبق أيضا على الجيش ورجال الاسطول ، ورجال البوليس . وللدولة الحق فى فرض قيود مطلقة على النشاط السياسى الذى يزاوله هؤلاء الافراد ، حتى تصون مصالح المجتمع . ولو لم نقيد حرية هؤلاء أصبح خضوعهم فى رحمة حزب من الاحزاب ، ومن ثم يعجزون عن خدمة الدولة بتلك الطريقة الحيادية التى هى أساس وجودهم . وتتضح أهمية هذه الاجراءات اذا ما تذكرنا تصرفات الجيش الفرنسى أيام دريفوس ، والعلاقات الخاصة التى كانت موجودة بين الجيش الالمانى والملك . وهناك مدن أمريكية تعتبر العلاقة بين رجال البوليس وكبار أصحاب العمل أمرا يفضى فى النهاية الى اغفال سلطة رجال البوليس فى المنازعات التى تدور فى المحيط الصناعى .

أما الرأى الذى يقول بأن فى استطاعة الصناعات التى تهم المجتمع بطريقة حيوية أن تحظر الاضراب الذى يقوم به عمال هذه الصناعات • وهذا الرأى يقابل فى الأزمنة الحديثة بترحيب كبير• ويذهب بعض الكتاب الى تطبيق مبادىء الجيش على هذا الميدان أيضا • ويشاركهم فى هذا الرأى مسيو « دوجوى » الفرنسى ، غير أنه يستند الى أسس أخرى • ويقول هؤلاء الكتاب أن بعض المرافق الحيوية الهامة مثل النقل والكهرباء تستمدان وجودهما من صفة الاستمرار ــ فاذا ما تعرض الاستمرار للتوقف تحطم قانون وجودهما •

انني أشارك كل فرد فى الايمان بأن شل حركة هذه المرافق العامة أمر غير مرغوب فيه ، انه يتحتم القيام بجميع الاجراءات الممكنة لتلافى وقوع هذا بقدر الامكان • غير أننى لا أعتقد اننا سنحقق هذا الهدف اذا ما أنكرنا على العمال حقهم فى الاضراب، كما لا أعتقد بأن هذه الاعتبارات نفسها تنطبق على كل فرع من فروع الخدمات العامة • فلابد من وجود فارق بين الصناعات التى تتم لقاء ربح خاص وبين الصناعات الاخرى ، ففى الحالة الاخيرة يتسم طابعها بالحيوية ويعترف الجميع بأهميتها •

ولأوجز آرائى فى النقاط التالية : اذا ما كانت الصناعات الحيوية مرفقا عاما فيجب تطبيق الشروط التى تطبق فى الخدمات

الحكومية بصفة عامة ، فاذا ما كانت هذه الصناعات الحيوية فى يد فئة معينـــة فعلى الدولة أن تتـــلافى احتمال وقوع اضرار بقـــدر الامكان ، فاذا ما حدث خلاف فليس من حق هــــذه الدولة أن تفرض على العاملين التزام نتائج التحكيم الاجبارى • فالعاملون لن يطيعوا هذه الاوامر أحيانا • ومن الغباء اذن أن تفرض تشريعا لا نستطيع تطبيقه وتنفيذه فى اللحظات الحاسمة • ان مهمة الدولة لا تتمثل فى الحظر والمنع ، وانما تتمثـــل فى بذل الجهود لجعـــل الاضراب الملجأ الاخير ــ لا الملجأ الاول ــ فى أى صراع يحدث •

ويخيل الى أننا نستطيع تحقيق هذا الهدف بطريقتين • فنحن نستطيع تحديد أرباح الملكيات الخاصة فى مجال الصناعات الحيوية تحديدا مطلقا أو نسبيا (تنطبق الحالة الاخيرة على شركات الغاز فى لندن) • واعتقد أن للدولة الحق حينئذ فى القول بأن تقييـــد حرية صاحب العمل ــ فى مجال الربح ــ يعتبر مبررا لتقييد حق العمال فى الاضراب عن طريق توضـــيح الشروط • التى يصـــبح الإضراب فى ظلها أمرا له أثره وفاعليته • وهذه الشروط تجـــد صداها فى قانون تحقيق الخلافات الصناعية بكندا • وفى ظل هذا القانون نكون قد فتحنا المجال أمام تحقيق عام فى الخـــلاف ، ثم يحاول الجانبان المتنازعان ، وكذلك الرأى العـــام الوصول الى تسوية معقولة للمشكلة • اننا نحترم حرية المنظمات حين تتيـــح

لها حرية الاصرار على أن اقتراحا ما هو اقتراح يتعـــارض مع العدالة ، كما نحمى المجموع ونضمن للمجتمع اســتمرار المرافق العامة فى تأدية أعمالها حين نصر على أن حق القيـام بالاضراب لا يسرى الا اذا استنفدنا جميع الوسائل للوصول الى حل سلمى .

يبقى بعد ذلك مشكل أخير . يقال ان على نقابة العمال أن تهتم بكل ما يتصل بظروف أعضائها فى المجال الصناعى . غير أنها لا تستطيع أن تحوم فى كل ميدان من ميادين النشاط العام . يجب أن نبدى شيئا من المقاومة اذا ما أصدر نادى كرة القدم قرارا يمس السياسة الخارجية للدولة مثلا ، وينطبق هذا أيضا على نقـابات العمل ، فليس لهـــا حق النظر فى مســـائل خارجة عن نطـاق اختصاصـــاتها ومن ثم فان من حـــق الدولة أن تحـــدد مناطق الاختصاص هذه ، وأن تجعل نشـــاط نقابات العمال قاصرا على المسائل التى تدخل فى نطاقها .

غير أنه سبق لى أن أوضحت أن مثل هذا التحديد يتعـذر تنفيذه . ولنتناول على سبيل المثال موضوع السياسة الخارجية . انك لا تستطيع أن تحرم نقـابات العمال من الاهتمام بشـــئون السياسة الخارجية لان هذه السياسية ترتبط بالطبع بالمســائل الاقتصادية ، وهذه المسائل بدورها هى العامل الاساسى الذى

يحدد ظروف الاستخدام . انك لا تستطيع أن تستبعد أى مجال اقتصادى من دائرة اختصاص نقابات العمال .

ان هذه المناقشات التى دارت حول العلاقات القائمة بين نقابات العمال والدولة تصور لنا على ما اعتقد تلك المشكلة التى تتصل بحرية المنظمات فى المجال السياسى ، لقد أنكرت حق الدولة فى السيطرة على الشئون الداخلية لهذه المنظمات . واعتقد أن على الدولة ألا تتدخل فى هذا المجال الا اذا اضطرت الى ذلك .

والذى حدث أنه كلما تدخلت الدولة فى شئون الكنيسة التى تطالب باستقلالها كلما نشب صراع لا مفر منه . واذا مااجتمعت الكنيسة والدولة أكدت الاخيرة أهميتها وسلطانها وليس أمام الكنيسة حينئذ الا أن تنكر هذا التأكيد ولهذا ـ أعتقد أن أية محاولة تبذل للربط بينهما (بين الكنيسة والدولة) . ستسىء الى الحرية بطريقة ما ولو حدث (كما كان الحال فى انجلترا) ان قامت الدولة نفسها بارساء دعائم الكنيسة رسميا ، فان الكنيسة ستعتمد على الدولة بدون شك ، ولا تتمتع باستقلالها ، وبمرور الوقت تطلع الكنيسة على الناس بآراء لا توافق عليها الدولة وقد تكون هذه الآراء خاصة بمسائل الزواج ، والطلاق ، والتربية ، وتضطر الكنيسة الى التخلى عن أوضاع كانت تتمتع بها منذ قرون عديدة لكى تحافظ على مزايا تعضيد الحكومة لها . ويتضح

الآن أنه فى حالة وجـود خلاف فى الـكنيسة التى ترسى الدولة دعائمها فان الاقلية المهزومة لا تتردد فى تجاهل هذه الابواق التى تردد صوت الكنيسة رسميا لكى تحافظ على مبدأ من المبادىء أو طقس من الطقـوس التى تريد الكنيسة تغييرها • واذا بنـا نواجه مجلسا تشريعيا يناوىء معظمأعضائه الكنيسة أو لايلمون بمشاكلها الدقيقة الالمام الكافى ، وسيجد الاعضاء أنفسهم فىهذه الحالة وهم يحاولون تحديد مبادىء مقدسة ان مثل هذهالكنيسة هى بلا شك وليدة الدولة ، وهى تفرط فى حقوقها الروحية لقـاء ثمن زهيد •

ولا يسعنى ازاء هذا الا أن أومن بأن المبدأ الامريكى الذى ينادى بالانفصال التام وعدم التدخل هو الذى يحقق الحـرية المنشودة • واذا لم تنتهج كل من الدولة والكنيسة طريقامنفصلا فلن تسـود الحـرية ، ذلك لان الاندماج والزمالة بين الدولة والكنيسة سيؤدى الى صراع حول من منهما يسيطر علىالآخر •

يبقى بعد هذا موضوع أريد مناقشته فى هذا الفصل وهو : الحقوق المكفولة للدولة ازاء المنظمات التى تهـدف الى القضاء على النظام الاجتماعى الراهن • ما هى السلطات التى يجب على الدولة أن تتمتع بها فى هـذه الحالة ؟ وما هى الظـروف التى تتدخل فيها ؟ هل للدولة قدرة وقائية ـ أى قدرة على الحيلولة

دون ترعرع هذه المنظمات التى تهدف الى تغيير النظام الاجتماعى؟ أم هل يقتصر سلطانها على العقاب بعد ارتكاب الاخطاء ؟

ومن الواضح ان طابع الحرية يتوقف الى حد كبير على السلطات التى تكفلها للدولة فى هذا الميدان . وأعتقد أن من الضروريات الاساسية أن تحمى الدولة نفسها من أى هجوم. وهى ـ كدولة ـ يجب أن نفترض أن وجودها يجب أن يصان . ويجب أن تطالب بأن تكون التغييرات التى تدخل على نظامها جاءت نتيجة للاقناع السلمى لا الهجوم العنيف . ومن ثم فان على الدولة أن تفترض أن واجبها الذى يحتم عليها صيانة السلام والأمن يكمن فى صميم وجودها . ومن ثم يجب وضع الحريات التى تتمتع بها المنظمات والهيئات فى نطاق يحول دون استخدام هذه الحريات لقلب نظام الدولة . وفى هذه الحالة يكون للدولة الحق فى حد هذه الحريات .

ولانتقل فى موضوعى هذا الى مرحلة أخرى تختلف عن المراحل السابقة الى حد كبير . هناك فى كل مجتمع أنماط من السلوك ليست بالمؤذية فى حد ذاتها ولكنها قد تؤذى فى يوم من الايام . ولهذا يعتقد البعض ان الواجب يقتضى من الحكومة ألا تشجع مثل هذا السلوك ، حتى ولو أدى الامر الى فرض قيود على المظاهر البريئة لذلك السلوك . ان الاعتدال فى احتساء

المشروبات الروحية لا يؤذى أحدا على سبيل المثال ، غير أن البعض يقول ان للحكومة الحق فى تحريم صناعة المشروبات الروحية أو بيعها نظرا لان السكر يؤذى الفرد ويؤذى المجتمع . ويحاول هؤلاء أن يطبقوا المبدأ نفسه على المشروبات الضارة والطباق والقمار بل قد يتطرف البعض فيزعم أن للدولة الحق فى تحريم أى مظهر من مظاهر السلوك ــ مثل ألعاب يوم الاحد ــ التى يعتبرها غالبية المجتمع مؤذية . وهؤلاء ينادون بأن انكار الحرية شىء مباح اذا ما رأى المجتمع أن هذا يخدم الصالح العام .

انني لا أستطيع أن أقبل بسهولة هذا الرأى الذى يقول بأن أى مبدأ من المبادىء الواضحة الصريحة ينطبق على هذه المشاكل المعقدة التى تتعرض لها فى هذا المجال . كما أنني لا استسيغ أن يجرم القانون نمطا من أنماط السلوك على زعم أنه يؤذى المجتمع فى حالة الافراط ، أو على زعم أن المجتمع لا يرضى عن هذا السلوك سواء أكان مؤذيا أم غير مؤذ . وفى رأيى أن الحالة الاولى بمثابة وقاية ضد الافراط ، أما الحالة الثانية فان من العسير القول بأنها مبدأ عام . اننى على استعداد ــ مثلا ــ لتحريم فتح منزل للقمار ، غير اننى لست مستعدا لتحريم لعبة جماعية للبريدج فى منزل خاص . يجب تحريم سلوك ما أو فرض عقاب عليه

اذا ما كان مؤذيا فى حد ذاته أو اذا ماكان ضارا بالمجتمع فى حالة الافراط ، ويجب أن نقوم بهذا الاجراء قبل الالتجاء الى اجراءات القانون الجافة .

ونحن لا نستطيع القضاء على جميع انماط السلوك التى تضر بالمجتمع فى حالة الافراط فيها . ويجب علينا — فى معظم الحالات — أن نتيح للفرد حرية تحديد نقطة الافراط . ان الافراط فى تناول الطعام مضر ، غير أننا لن نفكر فى اصدار تشريع يحرم هذا الافراط . وكثير من سائقى العربات يموتون — خاصة فى أمريكا — بسبب الافراط فى السرعة ، غير أن أحدا لن يفكر فى تحريم هذه السرعة . ويحدث أحيانا أن يفضى افراطنا فى عبادة نجوم السينما والرياضيين الى اعتناق مقاييس اجتماعية زائفة ، غير أننا لسنا من الغباء بحيث نحرم نشر هذه الاشياء التى تسبب هذه العبادة المفرطة . واعتقد أن علينا أن ندرس أى تحريم على ضوء الشىء الذى سيطبق عليه هذا التحريم .

وعلينا أن نتذكر دائما أن هذا التحريم يغفل أهمية شخصية الفرد ذلك لانه يقيد المسئولية . ولم يخلق الرجال عن طريق تحصينهم من المغريات وانما عن طريق اتاحة الفرصة لهم لينتصروا على هذه المغريات .

أننى أومن بهذا الرأى بناء على أسباب ثلاثة . فأنا أعتقد

ـــ أولا ـــ بأهمية ترك الفرد حرا فى تشكيل حياته ما دام الفرد ناضجا . ومن الخطـــورة بمكان أن نحصـــنه فى كل مرة ـــ من التجارب التى قد تؤذيه اذا ما أفرط فى ممارستها لان ذلك يجعله يعيش وهو فى خـــوف دائم من الاجراءات ، وفى النهـــاية يحس بالضياع والفشل : وهما أعدى أعداء الحرية. يجب على أن أعرف حدودى بصفة عامة ـــ عن طريق التجـــربة . ولست بمستطيع تكييف سلوكى طيلة حياتى طبقا لمقاييس وعادات تمثل تجـــارب الآخرين . فالاسباب التى قد تجعل البعض يؤمن بنجاح النتائج التى تمخضت عن تجاربهم قد لا تقنعنى . واذا ما أصر هـــؤلاء على وجوب تطبيق قانونهم فى الحياة فان هذا معناه انهم يحطمون شخصيتى ومعناه أيضا أنهم يحاولون اجبارى على أن أعيش رهن مشيئتهم حتى ولو لم يبرر ذلك . وغالبية النـــاس تتفق على أن اجبار الملحد على التردد على الكنيسة اجراء خاطىء يـــدل على الغباء . ان غياب هذا الملحـــد لم يؤثر بأية حال على اخـــلاص الآخرين وحضوره فى الكنيسة لن يفيده شيئا لانه يحس بالسخط ازاء اجباره على الاشتراك فى طقوس لا تعنى شيئا بالنسبة له . وفى هذه الحالة اما أن يختلق المعاذير للخروج أو يعتنق مبادىء عدوانية تسىء الى المؤمن باســـتمرار ، أى أنه يحـــرم من قول الصدق أو يعجز عن الاخذ والعطاء اللذين يميزان المواطن الدمث. ومن زاوية الشخصية نجد أن قوانين السلوك التى تؤتى ثمارها هى

القوانين التى لا تفرض من الخارج بل تنبثق من الداخل ، وهذا النوع الاخير من القوانين وليد التجربة التى يمارسها الفرد .

أما السبب الثانى فليس أقل من السبب الاول أهمية . ان قدرة القانون على تحديد انماط السلوك الاجتماعى تعتمد الى حد كبير على نجاح هـذا القانون فى اكتساب موافقـة عامة. والإهداف التى يسعى القانون وراء تحقيقهـا يجب أن تلقى ترحيبا من هؤلاء الذين سيخضعون لمبادىء هذا القانون ، ويجب أن يكون هذا الترحيب قائما على أسس منطقية . والفشـل مآل كل تشريع يغفل هذه الشروط ، بل ويفضى الى تعريض القانون للاحتقار والازدراء . اذ حيث تنظر هيئـة من الافراد الى نظام معين على أنه نظام سخيف ، نجد أنهم مغتبطون لعصيانه ويصبح السلوك غير القـانونى مدعاة للفخر والاعجـاب . كما أنه يثير الشعور بالاغتباط ويقوم باشباع الغرور البشرى . ولا ينظر أى فرد فى لندن الى جندى البوليس على أنه رجل يهدد حريته . بيد أن الحال يختلف فى نيويورك فان انتهـاك القانون يعتبر سـمة للشجاعة والاقدام . كما أن فرض العقـاب على الافراد سيثير فى نفوسهم ونفوس أصدقائهم الشـعور بالظـلم الفاحش . وانى لأعتقد أنه مبدأ أولى ذلك الذى ينادى بنواحى علم النفس الذى يقوم على العقاب حتى انك لا تسـتطيع أن تقـوم بارتكاب أية

جريمة فى السـلوك اذ أن الافراد ينظرون اليها على أنها عمـل اجرامى • ويقف الشعور العام فى جانب القانون ضد الجريمـة ـ كما انك تستطيـع أن تقوم بتنفيذ القـانون • الا أن ذلك الشعور العام فى انجلترا لن يوافق على القانون الذى يحول بين عمل الخمور وبيعها فسيحاول الجميع نتيجة لذلك أن يكرسوا جل تفكيرهم للوصول الى طرق ووسائل مختلفة لتفادى القانون• وتفتت هذه العـادة كل مبادىء السـلوك التى تؤدى الى الامن الاجتماعى ، وهى تلزم الجهود الاجتماعية باتخاذ اتجاه واحد ؛ وتدفع الفرد الى المراوغة ليتجنب تنفيذ القانون • ونرى مثلا أن وضع المحكمة العليا فى تقريرها للحكومة الامريكية الحق فى قطع أسلاك التليفون لاقامة الدليل على خرق قانون فولستد (هـذا القانون قد أصدره الكونجرس وهو ينص على سريان التعديل الثامن عشر الذى يحدد نوع الخمور) لا يعتبر قانونا مشـجعا• ويكمن فى هذا الطريق الفساد والابتزاز وأنواع العـادات التى نقرنها فى انجلترا بأسماء مثل أوليفر الجاسوس ، وفى روسـيا كمثيرى القلاقل مثل آزيف • وهناك أشياء قليلة أكثر تدميرا من هذا بالنسبة للتوازن الادبى للنظام الاجتماعى •

ويجب علينا ألا ننسى أثرين لمحاولة التنفيذ • وليس لهـذين الاثرين الا جوانبهما السيئة ، فان الحكومة التى دائما ما يسـخر

الافراد منها بالنسبة للادارة ستزداد حدة قسوتها وجورها ، ولن يقتصر ذلك على الأهانة فحسب بل سيتعداه الى الوسائل لمواجهة مثل هذه الاهانة وكذلك ما سيوقع من قصاص عند حدوثها. والمثال القديم لهذه النتيجة هو حكومة جنيف منذ عهد كالفن. فلم يتمخض عنها تنفيذ القانون تنفيذا مرضيا ولكن تمخضت عنها المراوغة على نطاق واسع ومقابلة الشدة من ناحية بأعمال وحشية من ناحية أخرى . كما أن التفاوت بين الجريمة والعقاب يدفع أفراد الشعب الى العطف على المذنب ، واعتقد أن ذلك له عواقبه الوخيمة على أى مجتمع من المجتمعات اذ يرتاب الافراد فى أعمال الحكومة وتتاح الفرصة ــ فى غير وقتها ــ للاستشهاد . وينجم عن ذلك عدم القدرة على تنفيذ القانون اذا ما عرف الشعب ما تقوم به من أعمال ان دلت على شيء فانما تدل على عنف وتهور. ولابد أن يقضى على نظام التشريع هذا لا محالة ــ ان آجلا أو عاجلا . وبالرغم من ادراك الحكومة للعواقب التى ستتمخض عن مثل هذه الاعمال الا أنها تتمادى فى غيها . ولقد فشل الاضراب عن الطعام فى السجن عندما قامت الحكومة البريطانية بمواجهته واستخدام نفس السلاح ضد الذين قاموا بالاضراب فيما بعد باطلاق سراح المضربين مؤقتا اعتمادا على القانون المسمى «قانون القط والفأر» . ولهذا الاجراء جانبان : جانب مفجع والآخر

مضحك . الا أنه قد نتج عنه عدم قيام الشعب بمثل هذا الاضراب . ولذلك لم يعلن الشعب مثل هذا الاضراب أثناء الثورة الايرلندية . وعندما ترك مستر لويد جورج أحد اللوردات يموت ، اهتم الشعب بالظروف التى توفى فيها اللورد أكثر من اهتمامه بسؤال هام هو : ما اذا كان يجب ألا يسمح له بالموت ؟ ويبدو أن انكار الحرية فى هذا المجال سيتمخض عنه اطراد تدريجى نحو الشقاء .

أما الاثر الثانى ذو الطابع السيىء فهو عندما تتدخل الحكومة لقمع عمل من الاعمال تعتقد هيئة من الافراد أن له فوائد ستعود عليهم وهم بالتالى فى حاجة اليه . وعندما يعارض عدد كبير من المواطنين هذا القمع فستخرج الى حيز الوجود صناعة من الصناعات لمد هذا العمل . أما وسائلها فستكون وسائل شاذة ، وستجذب الى مصافها عوامل غير مرغوب فيها فى المجتمع ، وستكون جيشا جرارا من الخارجين على القانون يصفح عنهم دائما عدد كبير من الافراد . وهذا هو الحال فى النوادى الليلية فى بريطانيا ، وكما أن المخاطر كثيرة ، فان المكاسب عالية ، ومن ثم فان المصالح التى يجب حمايتها لها شأوها . وان تاريخ هذه المغامرات فى انجلترا وأمريكا ليعتبر حلقة منظمة من حلقات الفساد . وليس لسخط القانون أثر عليها . اذ ينال الرجال والنساء السلطة عن طريق وسائلها . ومن العسير أن نبالغ فى مدى تأثير رجال

البوليس فى هذا الفساد • وتجدهم وهم يقومون بتنظيم مغامرة لاثارة غريزة الشك فى الافراد العاديين • واعتقد انه من الخطأ أن نضفى على الاعمال غير القانونية صفة البطولة • وليست الاجابة عن ذلك هى القول بأنه عندما يؤدى القانون عمله ، فان العملاء سيتخلون فى الحال عن المذنب الذى ألقى القبض عليه ، ويعتبر ذلك دليلا على أنهم فى حقيقة الامر لا يقرونه على ذلك ولا يبدو لى أن التنفيذ الذى يدفع الى الجبن فى اللحظة الحرجة ـ فى نفوس الشركاء فى الجريمة ـ يكون مدعاة للفخر •

أما السبب الثالث فهو مختلف نوعا ما فى صبغته • فنحن نعرف أنه يوجد فى كل دولة كتاب متحذلقون فى الآداب والاخلاق • وهم يسعون الى استخدام جهازها ليلحوا فى أن تكون عاداتهم هى مستوى السلوك الرسمى الذى يتبعه الشعب• وهم يهتمون بالمحرمات لا لشىء الا لذاتها • كما ان كل نجاح يحرزونه يحثهم على بذل جهود أعظم • واذا قاموا بوقف بيع الخمور ، فسيكون ذلك مدعاة لتحمسهم الشديد لتقييد تجارة الدخان وهم يتوقون الى التحكم فى نشر الكتب، وانتاج المسرحيات وملابس السيدات وقواعد الحياة الجنسية وقضاء أوقات الفراغ• وتتولاهم الدهشة ازاء ما يطلق عليه فساد الادب أو الفجور ـ وهم يقصدون قواعد السلوك التى لم يوافقوا عليها • وهالتهم

النواحى التى لا تتبع العرف • وأمعنوا فى التنديد بها والسخط عليها • وقاموا بتكوين لجان لتقديم الدليل على انحطاط العصر الذى نعيش فيه • واقتحموا الهيئة التشريعية لاجبارها على العمل كلما تفتقت أمامهم حادثة ــ شذت عن القاعدة ــ لسلوك معوج • وبطبيعة الحال فهم يتخيلون أنفسهم على أنهم كلفانيون صغار (من دعاة الاصلاح) جاءوا لانقاذ جنيف الحديثة من رجس الشيطان • ولا يساور أى فرد الشك فى أن أشخاصا أمثال مستر كورنستك يعتبرون أنفسهم منقذى المجتمع ومنتشليه • فلهم رسالتهم الالهية التى وضعت لهم ، وهم يكرسون حياتهم لتحقيقها وهم الاشخاص الذين وجدوا فى كانديد (قصة لفولتير) وسائل افساد عقل المجتمع • ولقد هالهم الفن العارى • واعتقدوا أن أداء «مهنة مسز وارن» (مسرحية لشو) ما هو الا امتحان للمثل الاعلى • واعتبروا داروين « خائنا » ، وما مؤلفاته الا تهجم على الاله ، كما آمنوا بأن الظروف التى ألمت بحياة مكسيم جوركى الزوجية تستدعى زجره ونهره أمام الجميع •

ولست أرى شيئا يتعارض مع ظروف الحرية الفكرية أكثر من التدخل الذى يصدر عن هؤلاء الناس • انهم لا يحترمون ما للشخصية الانسانية من مكانة ورفعة • وهم لا يفهمون أن الافراد الذين يحيون حياة تختلف عن حياتهم يفكرون أيضا

بطريقة مختلفة، وأن المبادىء المطلقة لايمكن تطبيقها فى حضارتنا الحديثة المتعددة النواحى • ومن اليسير علينا أن نقدر الثمن الفادح الذى ندفعه لقاء نجاح هؤلاء فى فرض مقاييسهم المطلقة• وحيثما وجد هؤلاء وترعرعوا لم نجد أدبا أو فنا رائعا اللهم الا أدبا وفنا يعبران عن الشعور بالغيظ والحقد • كل هذا يفسر لنا كيف أن جنيف لم تنتج أدبا مذكورا منذ أيام كلفن • ان هذا النوع من الناس هو الذى جعل بيرون وشيللى يعيشان فى المنفى• انهم يتطرفون فى كبريائهم ، ومن ثم يضحون بالملكات والفطرة الانسانية • وغالبا ما يخيم عليهم الجهل ، وهم خطرون دائبون على العمل • وما أن يعفى أصدقاء الحرية حتى يتنبه هؤلاء ويستيقظوا ولا يردعهم رادع وهم يرتكبون فى نظرى أبشع صور الالحاد اذ أنهم يحاولون تشكيل الانسان وفق ارادتهم ومشيئتهم • اننى أصرح مخلصا بأن المجتمعات الديموقراطية ـ بصفة خاصة ـ تتعرض لمخاطر تهدد الحريات ، وهى مخاطر لا نستطيع ازاءها أن نكون على حذر • اننى أشير الى المجتمعات الديموقراطية لان نسبة المواطنين الذين يتحمسون فيها لخدمة الحرية قد تكون ضئيلة الى حد ما ، هذا اذا لم تكن هناك مسائل هامة كبرى معرضة للخطر • ان الاضطهاد المتوالى الذى لايعوقه عائق انما ينبع من استمرار تراكم القيود التافهة • ويهمنا جدا

أن تتأكد من أن كلا من هذه القيود انما هو ضرورة اجتماعية ، قبـل أن نسـمح بادماجه داخل اطار القانون .

ويجب ألا نحرم سلوكا معينا الا اذا أثبتنا أن ممارسـته بطريقة معقولة لن تفضى الا الى اعاقة نمو الشخصية .

ويجب فى الحقيقة أن نحول دون ممارسة الحرية بطريقـة مفتعلة ــ عن طريق الفرد أو المنظمات ــ لبث الضغينة فى مجال الدين أو الاجناس . فأنا أوافق على اسكات منظمة مثل منظمة كوكلوكس كلان التى تهاجم الزنوج .

الفصل الثالث

الحرية والسلطة الاجتماعية

- ١ -

دعونى أذكركم بفحوى دراساتى . لقد آمنت بأن الحريـة تعنى انعدام وجود قيود حول الظروف التى تضمن للفرد التمتع بالسعادة . وليست هنـاك حرية اذا ما فرضنا قيـودا على حرية الخطابة . وليست هناك حرية اذا ما تمتعت طائفة معينة فى المجتمع ببعض الامتيازات التى لا يتمتع بها غيرها . وليست هناك حرية اذا ماسيطرت فكرة متسلطة على العادات الاجتماعية التىيمارسها الآخرون دون اقناع هؤلاء الآخرين بمايبرر فرض هذهالسيطرة. فلقد أوضحت كيف أن تجربة كل فرد ذات طابع فريد ، ومن ثم فانه هو الوحيد الذى يستطيع فهم دلالة هذه الفكرة بالنسبة له. ان الفرد لن يتمتـع بحريتـه ما لم يستطـع التصرف بوحى من احساسه الخاص بهذه الدلالة . ان حرمانه من الحرية معنـــاه تجاهل تجاربه ، ومعناه أيضا أن المجتمع المنظم يرفض اشـباع الدروس التى يرى الفرد انه تعلمها من الحياة .

غير أن الفرد لا يقف وحده . انه يعيش مع الآخرين ويحقق وجوده فيهم . ومن ثم فان حريته ليست حرية مطلقة . فصراع التجربة يعنى أن هناك أنماطا معينة من السلوك تفرض علينا حتى لا يحطم الصراع أمن المجتمع . ان هذا الفرض ضرورى للمجتمع بوجه عام ، ذلك لأنه يحقق السلام ، والسلام هو الشرط الذى يضمن استمرار الحرية ، ولهذا فان المحرمات التى تفرض على المجتمع هى بمثابة محاولة لاستخلاص بعض مبادىء السلوك من المجتمع ، وهى مبادىء يجب على الافراد السير وفقا لها حماية لصالحهم . وفى الحقيقة أننا لانستطيع أن ندعى أن جميع المبادىء التى تفرضها حكومة من الحكومات هى مبادىء يجب فى الواقع فرضها . وكل ما نستطيع أن نقوله ان بعض المبادىء حين تفرض ترتبط بمضمون الحرية ارتباطا وثيقا .

هذا هو المظهر المتناقض للحكم الذاتى . ان بعض القيود التى تحد من الحرية قد تضاعف سعادة المرء فهذه القيود تريحه من مشقة الرجوع الى المبادىء الاساسية عند كل خطوة يخطوها ، وهى تلخص له التجارب الماضية التى مرت بمجتمعه . كما أنها تحول دون نشوب صراع نتيجة للتعارض مع الرغبات ومن ثم تتيح للفرد احساسا بالأمن . ان الفرد أشبه بمسافر يصل الى مفترق الطرق ، والقانون يساعده حين يبلغه على اختيار طريق

واحد على الاقل مما يغريه بالسير فى هذا الطريق . ومن الواضح أن القضية لا تحدث دائما بهذه الصورة . ولكن اذا كان هـذا هو الحال فيجب أن يكون هدف القانون هو ما يرمى اليه الفرد، ويجب أن تكون خبرة القانون هى الخبرة التى يمر بها الفـرد كذلك ـ أى يجب ألا تتعارض خبرة القانون مع خبرة الفرد . فلقد جرت العادة على أن فى هذا التعارض يكمن القصاص الذى يقع على الفرد ، ما دام أنه فى هذا الطريق الذى وقع اختيـاره عليه ، سيجد رجل البوليس فى انتظاره حيث أن هذا الطريق لم يكن طريق القـانون . ولذلك وجب علينـا البحث عن الطرق والوسائل التى تكفل لنا السير مع القانون .

لقد حاولت أن أوضح أنه يمكن تحقيق عدم التعارض بين خبرة الفرد وبين خبرة القانون عن طريق الموافقة على تعـديل القانون باستمرار .

وأود هنا أن أبحث النواحى اللازمة التى تحدد ما اذا كان فى الامكان الحصول على مثل هذه الموافقـة ـ أى أننى أريد أن أبحث فى أمور التحامل والتقدير أوالحكم والرغبة ـ التى تتمثل فى الرأى العام ، كما أننى أريد أن أعرف مدى علاقته بالحرية، فاذا صحت دراستى على أن الرعوية تساهم فى تحقيق الخير العام، وأن العمل الصحيح يقوم على أسس هذا الحكم أو التقـدير ،

فعامل التعليم اذن يعتبر عاملا أساسيا هاما . ونرى مثلا أنه اذا أردت أن أعارض الدولة فى أمر من أمورها كالخدمةالعسكرية، فيجب على ألا أخطو مثل هذه الخطوة ما لم أدرس الحقائق وأمحصها اذ اننى سأرسى عليها مبادئى . أما اجراء التغييرات الضرورية فيعتبر أمرا هاما فى كل ناحية من نواحى النشاط الاجتماعى . ولذلك يجدر بى أن أتأكد من صحة الحقائق التى سأعتمد عليها فيما أقوم به من عمل .

كما أن عالم الحقائق الذى يلقى بأعبائه على كل منا ، عالم معقد وجسيم . وليس فى امكان أحد منا ادراك هذا العالم. ولذلك نجد أنه يجب الاعتماد على الآخرين لمعرفة جزء كبير منه ــ ربما يكون جزءا أساسيا فى ظرف من الظروف . ومن الواضح أنه من الاهمية بمكان أن تتمشى النواحى التى نستمدها من الآخرين مع الحقيقة التى يمكن اتخاذ حكم أو تقدير سليم بناء عليها . ان شروط الصلح السليمة التى يجب أن تبرم مع المانيا ستكون شروطا واحدة اذا كنا قد تعلمنا من الخبرة الهتلرية أنه لن تفيد البلاغة شيئا فى ادخال النواحى البربرية الى حظيرة الديمقراطية ، واذا أدركنا ما قصد به فرانكلين روزفلت من سياسة « حسن الجوار » . ولكنه سيكون صلحا مختلفا اذا أدركنا أن رغبة ألمانيا هو الثأر والانتقام للهزيمة التى حلت بها عام

١٩٤٥ . ويعتمد الموقف الذى أتخذه بالنسبة لتأميم الصناعات القائمة على التعدين ــ سواء أكان فى بريطانيا العظمى أم فى مكان آخر ــ على ، أولا : حقائق الصناعة ذاتها . وثانيا : على عمليات التأميم فى ميادين أخرى . وعندما أقوم بالامعان فى هذهالحقائق، أجدنى فى بعض الاحيان أقف وأسأل نفسى « ان تقرير هــذا الرجل أو هذه الصحيفة ، يمكن الوثوق فيه » .

ونجد أن هناك صلة بين الحرية والاخبار لأن الاراء تعتمد على صحة الحقائق وليس لشعب يقوم بابداء رأيه أو تقديمه لنواح عدة مطلق الحرية ، اذا أراد الحكم لا على النظريات المختلفة حول الحقائق المعترف بها ، ولكن على التشويهات المختلفة للاساطير غير التهذيبية كما يبدو من أول وهلة . فحادثة مين ومجزرة بكين التى لم تحدث قط وخطاب زينوفيف ــ كل ذلك يختلف عما أطلق عليه مستر ليمان طابع البيئة الجامد الذى تحتم على أن أفكر فيه ، ولو حدث وأعد المسئولون لى « برهانا » استخلصوه من اهتماماتهم الخاصة فان التشويه قد تتم حلقاته الى حد يتعذر على ازاءه أن أصدر حكما معقولا .

ولنوجز فنقول اننا نواجه هذه العقبة التى تتمثل فى التحكم فى الانباء على ضوء المصالح الخاصة ، هذا التحكم يجعل الناس ضحايا القيود فى الوقت الذى يظنون فيه أنهم أحرار . والرجل

الانجليزى الذى يحاول أن يكون له رأى فى اضراب قام به عمال المناجم لن يكون حرا اذا ما كانت الحقائق التى يطلع عليها قد صيغت بحيث ينحاز فى النهاية الى صفوف اصحاب المناجم .

والرجل الصينى الذى يسمع أن حزب الاحرار فى رومانيا هو الذى فاز فى الانتخابات ، والفرد الامريكى الذى يقال له أن « رجال الاصلاح » فى المجلس البلدى هم الذين يحكمون لندن ، سيكتشفان الحقائق بعد ذلك وأفكارهما ما زالت متأثرة بالانباء الزائفة السابقة التى تمخضت عن تجارب معادية ، ومن ثم لا يستطيعان بسهولة أن يحكما على الحقائق حكما صائبا . وحين انعقد مؤتمر لاهاى فى شهر اغسطس من عام ١٩٢٩ للبحث فى مسألة التعويضات أخذت الصحف الايطالية تصور مستر سنودين فى صورة شيلوك ـ ذلك الرجل اليهودى الجشع فى مسرحية تاجر البندقية ـ واعتبرته رجلا يستخلص من ايطاليا ما عليها من ديون ، أما الصحف الانجليزية فرسمته فى صورة رجل يقف صامدا أمام جهود أوروبا التى تريد أن تجعل من بريطانيا العظمى بقرة حلوبا . واذ ذاك صار من المحتم على الرجل الايطالى أو الانجليزى الذى يريد أن يعرف كنه الحقائق التى يتهددها الخطر أن يشغل نفسه بالبحث والتنقيب ليغوص وراء الحقائق الفنية التى قد يعجز عن تفهمها أو يضيق وقته عن تفهمها

لقد أجمع علماء النفس على أهمية الانطباعات التى تحدث لنا فى طفولتنا وما لهذه الانطباعات من دلالة فى المســـــتقبل • ومن الواضح أننا لو نظرنا الى الامور من هذه الزاوية وجـــدنا ان الاشياء التى تتعلمها ، والعادات الفكرية التى يتميز بها من يعلمناء لها اهمية كبيرة • فالطابع الفكرى قد يتعرض لتغير كبير اذا ما كان علم التاريخ الذى ندرسه لاطفالنا يتميز برحابة الافق او ضيقه ، كما يتعرض من جراء منهج المعلمين فى التدريس : هل « يحاولون تربية النشء تربية موضوعية أو ذاتية ؟ والافراد الذين يقعـــون فريسة لقيود المبادىء الجامدة فى صباهم سيخوضون فى المستقبل غمار معركة مرة للتخلص من هذا الجمود •

قل لصبى عاما بعد عام ــ أن الدستور الامريكى يعتبر المثل الاعلى للحكمة السياسية وحينئذ لن يستطيع الجيل الذى ينتسب اليه هذا الصبى أن يجرى بسهولة بعض التعديلات على هـــذا الدستور •

ولن تستطيع أن تكسب عقولا متفتحة اذا ما جعلت الصـــبى يتتلمذ على أيدى هؤلاء المدرسين الذين قال عنهم البروفســـور هاربر أن ٧٧٪ منهم ينادون بأن على الفرد ألا يجعل تجـــربته ومنطقه يقودانه الى مسالك يعرف أنها تخالف تعاليم الانجيل ، وأن ٥١٪ منهم يزعمون « أن على قوانين الدولة أن تحرم هـــذا

النقد المتطرف الذى نسمعه ونقرأه فى غالب الأحيان ، والموجه ضد عدالة البلاد أو الحكومة »

وبالاضافة الى ما للمدرسة من أثر على الطفل ، نجد هذا التأثير المشابه فى المنزل ، وفى الكنيسة ، وفى الطريق • وكل هذا يؤكد لنا بطريقة صارخة أن معظم الانطباعات تخلف وراءها أثراه

وليس هناك ما يستدعى أن نطلب من الافراد أن يعيشوا وهم محفوفون بالمخاطر • أنهم لا يستطيعون أن يتفادوا هذه المخاطر اذا ما كانت سعادتهم تتوقف على تمشيهم مع الحقائق •

ومن الخطورة بمكان أن نترك أطفالنا فى أيدى مدرسين يؤمنون بوجوب نبذ جميع التجارب والافكار التى لا تتمشى مع تلك التجارب التى انحدرت الينا من تاريخ قبيلة من القبائل السامية منذ آلاف الاعوام ، أو فى أيدى هؤلاء المربين الذين يربطون بين الوطنية وبين الرضوخ الجامح للنظام السياسى الراهن •

وتتعرض سعادة الشاب المراهق للخطر اذا ما آمن بأن تعاليم ماركس ــ على سبيل المثال ــ هى التعاليم الحقة ، أو أن موسولينى قد قال الصدق •

والسعادة تتمثل فى قدرتك على معالجة الحقائق بذهن متفتح، تلك الحقائق التى أعدها أناس مستقلون لا تجعلهم مصـالحهم الخاصة يتناولون الامور من زاوية معينة • وما عدا ذلك يكبـل العقل فى قيود المبادىء الجامدة التى تعمل عملها طالما أن العقـل لا ينظر الى ما وراء هذه الحدود المغلقة التى تعيش المبـادىء الجامدة داخلها ـ فاذا ما تطلع العقل الى ما وراء هذه الحـدود أحس بالشقاء لا محالة •

كيف نحصل اذن على الحقائق ؟ وكيف نحصل على العقـل الحر ؟ والجواب بالطبع هو ذلك الجواب المحزن الذى يقول أن لا سبيل الى ذلك بسهولة •

ان العلاج يكمن بعض الشىء فى تطوير وسائلنا ، غير أنه يكمن الى حد كبير فى نوع الوسائل التربوية التى نستـخدمها ، وهذه الوسائل بدورها تتوقف على الاهداف التى اسـتخدمت تلك الوسائل من أجل تحقيقها ، واننى أوافق موافقة تامة على أن الهيئات المستقلة التى تسعى وراء الحقائق دون أن تلقى بالا الى الاجور او الظروف الاجتماعية ، ستقودنا فى طريق الخلاص• غير أننى أعتقد أنها لن تقودنا الى مسافة كبيرة فهناك تلك الهوة التى تفصل بين البحث عن الحقائق وبين عرضها على الرأى العام ليؤمن بها • هذه الهوة تكتظ بتلك المصالح الخاصة التى تعتبـر عدوا يتهددنا •

ولن نستطيع أن نخدم الحرية أكثر مما تخدمها هيئة عـــامة يشرف عليها رجل مثل ك٠ب٠سكوت بصحيفته المانشستر جارديان حين يصمم على مزج النبأ بالحقيقة فى نفس الوقت ٠ ولكن ليس هنالك كثيرون من أمثال مستر سكوت ، ومن ثم صـــار الامل ضعيفا ٠

كما لا نستطيع أن ننكر أن تطور الاحساس بالمهنـــة بين الصحفيين وادماجهم فى سلك مهنى له قواعده الخاصة بالانضمام والممارسة ، سيساعد الى حد كبير على حل الازمة المعقدة ٠ كمـا يساهم فى العلاج ايضا تطوير بعض صحف الرأى المتخصصـة فى ميدان من الميادين الى جانب بعض الاختراعات الجـديدة التى تشبه اللاسلكى ٠ والمنافسة على الحصول على الحقائق تساهم الى حد ما (ولا أقول الى حد كبير) فى ابراز الحقيقـة ٠ والدعاية الجامحة تقتل نفسها بيديها والناس لا يؤمنـــون بما تقـــوله « الجرائد » لانهم وجدوا ان هذه الجرائد كذبت عليهم فى عـدة مناسبات ظهرت فيها الحقيقة واضحة للعيان ٠

ونحن فى حاجة الى العلاج أيضا فى مدارســنا حتى ندرب العقول على التفكير بحرية ٠ وقد يكتشف الناس أن مسألة الذكاء وحسن الادراك لا ترضى بوجود مدرسين من الصف الثانى يخيم عليهم الركود والاهمال والروتين ٠ وقد يعلن هؤلاء النـــاس

استعدادهم لجعل مهنة التعليم مهنة ذات راتب محترم يجتــذب أصحاب الكفاءات ، كما يضعونها فى اطار مشرف لارضــاء ذوى الطموح العريض .

وبالرغم مما أحرزنا من تقدم فى عصرنا الحاضر ، لا نستطيع أن نقدر بما فيه الكفاية الاثر الذى يتركه المربى الكبير فى جيله . ولنتصرف وفق مشيئتنا ، ولنترك لهذا المربى الكبير حرية تعليــم الطلاب وفق هواه ، غير أن العقول التى تتصل به ســتقتفى اثره وستعرف هذه العقول كيف تتحمس كما يتحمس هذا المــربى ، وكيف تعشق التساؤل والمعرفة .

قد يكون هذا المربى الكبير الكاتب هكسلى فى لندن، أو وليم جيمس فى هارفارد أو مارك بلوخ فى باريس واذ ذاك يصـــبح طلابهم أبناءهم الروحيين مثلهم فى ذلك مثل هؤلاء الذين يتعلمون قواعد الاتيكيت فى كلية ايتون ، أو كيفية احتـــرام امبراطور اليـــابان فى طوكيو .

وقد يجدر بنا أن نعرف أن الوطنية الضيقة الافق فى التاريخ والسياسة تؤدى الى نتائج اجتماعية أشد خطرا مما لو عرفنا كيف نبادر بالشك ونشعر أن وطننا لم يكن على صـــواب دائما وان مقاييسنا الخاصة بالهيئات الموجودة عندنا ليست مقاييس دقيقة فى جميع الحالات .

غير أن هذه الاحتمالات بأكملها لا تستطيع أن تشعرنا بالامل اذا ما وقفت وحدها دون سند آخر • واذا ما كانت الانباء الزائفة تؤتى ثمارها المرجوة فلا شك أنها ستنتشر وتمضى فى سبيلها دون عائق • واذا ماكانت هناك مصالح خاصة تستفيد من تشويه الحقائق فان الحقائق ستظل مشوهة • واذا استمر النظام التربوى الهزيل فى تدعيم اسس السلطة الراسخة فسيظل هذا النظام هزيلا واذا ما تطلب نظام التوسع فى التعليم نفقات طائلة فان الذين يتحملون هذه النفقات سيجدون من الدوافع والاسباب ما يجعلهم يجدون فى هذا التوسع داعيا للسير فى سرعة القواقع ومن ثم لا يستطيع هذا التوسع الجديد أن يؤثر على الجنس البشرى اللهم الا فى مدى دهور طويلة •

اننا نواجه عقبة مزدوجة تتمثل فى أن الدعاية تستطيع أن تحقق نتائج باهرة فى لحظات قصار وأن التغيرات الابداعية فى نظم التعليم لا تؤتى ثمارها الا بعد مضى جيل ومجىء جيل آخر • ان هناك عوامل كثيرة لها سطوتها ونفوذها وهى تكره ذلك النمو الفكرى الذى يسعى وراء الحقيقة •

والذين يناصرون هذه العوامل لا يريدون التعبير عن التجربة بطريقة صادقة وانما يفضلون التعبير عن التجارب التى تجد هوى فى نفوسهم •

انهم لا يحبون أن يتعلم الشعب كيف يقدر الحقيقة ، وانما يريدون منه أن يتدرب بحيث يسلم بما يقرأ ويصدقه . ونحن لن نظلم التعليم فى عصرنا الحاضر اذا ما وصفناه قائلين انه فن يدرس للناس ليعلمهم كيف تخدعهم الكلمة المكتوبة والذين يستفيدون من هذا الخداع هم سادة المجتمع .

ذلك لانه يتحتم علينا أن نتذكر أن علينا فى هذه المسائل أن نركز جهودنا فى القيم الوشيكة التحقيق لا القيم التى لا تتحقق الا بعد وقت طويل .

اننا لا نضع تشريعات يمتد أجلها الى فترة خيالية قد تشهد مولد اليوتوبيا وانما نضع هذه التشريعات لتطبيقها فى عالمنا الذى نعرفه وفى حياتنا التى نحياها . ويجب علينا أن نشكل الحرية التى نطلبها وان التدهور الذى تتقبله والفشل الذى لا نحرك امامه ساكنا يوحدان القوى التى تعادى الحرية . ويعرف الجميع ذلك جيدا ولقد كافحوا فى الماضى لنيل الحرية ، فكانوا على يقين من أن تراكم الامتيازات البسيطة لا يؤدى بهم الا الى الهزيمة . وهم لا يستطيعون تحديد الخطأ . ولقد انكروا وجود هذا الخطأ خشية ان يكون العقبة الكؤود فى طريق ايمانهم بالسلطة ويتجلى الخوف عندما يقام الدليل على براءة فرد من الافراد — فربما يزعزع من الايمان فى محاكم الماسوشست .

ويمكن القول ان هذه الحالة تنطبق على مستر تشرشل عندما حاول أن يخدع مجلس العموم حول طريقة معاملة الليدى كونستانس ليتون فى السجن •

وما الارادة لنيل الحرية ـ وهى كالارادة للهيمنة على السلطة ـ الا عادة مآلها الهلاك لضعفها •

وان ما أستطيع استنتاجه يعتبر عاملا أساسيا • ففى أى مجتمع من المجتمعات تجد أن الافراد جميعا يهتمون اهتماما متساويا بالحرية اذ انهم يشتركون فى النتائج بقدر متساو • وعندما يستحوذ بعض الافراد على هذه النتائج نجد أنهم لم يكونوا بعيدى النظر لادراك مدى حرمانها عن الآخرين ، وسيحملون أنفسهم على الاعتقاد بأن هؤلاء الذين حرموا منها راضون بمصيرهم أو انهم خلقوا من طينة أخرى ، وعلى ذلك فهم لا يصلحون للاستمتاع بما يستمتعون به •

ومن الخطر ادخال مثل ذلك فى أى اعتبار لاننا فى نواح عدة لدينا الطاقة التى ربما جنينا من ورائها الكثير • غير أن الوقت لم يحن بعد للقيام بعمل ما ، لاننا نعتقد أن هذا العمل ربما أدى بنا الى مطالب لا مبرر لها • كما أن الحياة التى نعيش فيها حياة مختلطة متشابكة حتى أن هؤلاء الذين لا يريدون الخوض فى معركة الحرية دائما ما يجدون العذر الكافى • وربما يخشى الفرد

على ضياع وظيفته . ومهما كان الدافع على الامتنـــاع ، فان للافراد طرق تفكيرهم طالما كانوا مختلفين فى طـرق معيشتهم . لان ذلك كما يعتقدون سيحفزهم الى ايجاد المبادىء التى يجب السير على نهجها عند القيام بأى عمل من الاعمال لمعالجة مـــا يجدونه متنافيا مع العدالة .

وطبيعى اننا لا نستطيع معالجة الخبرة التى تحمل بين طياتها كل معانى المرارة والظلم . وليس لخيانة الاصدقاء مثلا أى أثر . ولكن يمكن للنواحى الاجتماعية معالجة تلك المرارة وذلـــك الظلم بسبب انخفاض الاجور او انكار الوضـــع السياسى أو بالاحرى لنا مطلق الحرية فى معالجة مثل تلك النواحى اذا أولينا ذلك اهتمامنا واذا لم يكن هذا الاهتمام متساويا ، فان حاجتنـــا لمشاركة الآخرين ستكون بقدر ضئيل . وينبثق الشعور بالتماسك عندما يكون لاى عمل مشترك طابعه على الحياة العامة .

ومما يزيد من موقفنا حرجا أن كل خطوة تتخذها من اجل الحرية والتى تعتبر خطوة من أجل تساوى الامتيازات الخاصة لم تهدف الى ذلك . ونجـــد فى بعض الاحيان أن هــؤلاء الذين يستحوذون على هذه الامتيازات يمنون انفسهم بان ســـلامة المجتمع تتوقـــف على رفضهم التخلى عن هـــذه الامتيازات ويعتقدون أن نشر الحقائق بامانـــة لن يؤدى الا الى طريـــق

الكوارث والمصائب فما السبب الذى يدعوهم الى التخلى عن اسلحتهم للاغراض الدفاعية ؟ وما السبب الذى يدفعهم الى عدم ادراك ان هذه الاسلحة ما هى الا اسلحة فتاكة ؟ ولذلك فمعنى انك تفسر لأى كاثوليكى مخلص انه يجب أن يخبر اطفاله أن هناك من الاسباب ما يجعلهم ينبذون المعتقدات التى آمن بها ــ معناه أن ينبذ المعتقدات التى أرسى عليها صرح حياته •

- ٢ -

واستخلص من هذا انه مهما تكن مؤسساتنا وأنظمتنا ، فما زال هناك أمل فى أن يبزغ نور الحرية فى أى مجتمع من المجتمعات كما انه يمكن الاحتفاظ بها . وذلك اذا اهتم الافراد بها وأولوا اهتمامهم للمحافظة عليها وانى أوافق على ما لهارنجتن من بعد نظر وثقابة فكر فى أن توزيع السلطة الاقتصادية فى الدولة سيترتب عليه توزيع سلطتها السياسية . كما انى أومن بصحة ما قاله جيمس ماديسون من أن الاملاك هى المصدر الوحيد فى النواحى الشخصية كما أننى اعتقد أن ادراك الاشتراكيين الاوائل قد وجد ما يبرره عندما قالوا ان المجتمع الذى يسيطر عليه عدد صغير من الاغنياء ويوجد فيه عدد كبير من الفقراء يعتبر مجتمعا من الاستغلاليين والمستغلين ولا أومن مطلقا بأن الحرية فى مثل هذه الظروف تعد أمرا من الامور التى يهتم بها من بيدهم زمام السلطة. فان ما يولون جهودهم اليه هو كيفية الاحتفاظ بالسلطة . وسيسمحون بكل شىء الا الدخول فى مناقشات حول هذه السلطة . وسيكون للجميع مطلق الحرية فى مناقشة أى أمر من

الامور غير الجوهرية . ولكن اذا شن الهجوم على احتكارهم للسلطة فسينظرون اليه على أنه تمرد او الحاد . فاذا فرض أن شكل المنظمة الاجتماعية شكل هرمى فسيكافح الافراد للوصول الى القمة أما اذا كان المجتمع قد بنى على عدم المساواة فى النواحى الاقتصادية فمعنى ذلك أن عدم المساواة هذه ستولد الصراع الذى يكمن فى أساسه . ويعنى امتلاك الثروة امتلاك كل شىء يؤدى الى السعادة فى الحياة حيث تجد الوقت الكافى للاطلاع والتفكير وغير ذلك . كل هذا يعتبر ضمانا ضد عدم الاستقرار الذى ربما تحقق فى الغد ومن المحتم أن يدفع ذلك الذين حرموا من هذه النواحى الى الغيرة من الذين يتمتعون بها . وهذا بدوره سيولد الحقد والضغينة . وسيكافح المحرومون من هذه الامتيازات لنيلها ، وسيكافح الذين منحوا اياها للمحافظة عليها . وستكون العدالة قانون الاقوى وأما الحرية فستكون قانونا يسمح به الاقوى . غير أن الحرية التى يتوق اليها الفقراء فى أى مجتمع من المجتمعات هى التمتع بما يتمتع به الحكام .

ان هذه المساواة هى التى انكرها الحكام اذ أنها تعنى التخلى عن ممارسة السلطة والتخلى عن المتع التى تصحبها . كما انها تعنى ايضا ان احتياجاتهم لا تحدد ما يرمى اليه الانتاج ، كما ان حقهم فى تحديد توازن القوى الاجتماعية قد وضع جانبا . وتعتبر

المساواة فى الحقيقة حرمانهم من فلسفة الحياة التى ترعرعت عن طريق أسلوب معيشتهم . ولذلك لا يبدو لى انهم على اســتعداد للكفاح ضد هذا الحرمان .

ويصحب الحرمان من المساواة حرمانا آخر هو الحق فى المطالبة بها . بيد أن الحق فى نيل الحرية سيتوق اليه الجميع . وبذلك ، فسيحشد الجانبان قواهما ان آجلا او عاجلا لخــوض المعركة . وانى لا أعرف أى مثال استطيع أن استشهد به من التاريـــخ ، فالمهيمنون على السلطة تنازلوا عن امتيازاتهم الخاصة عن طيــب خاطر . وهم يدللون على ذلك بقولهم أن العدالة تسود . وهم فى الواقع يقصدون عدالتهم . وهم على استعداد تام لان يقوموا بأعمال الاجبار والالزام ، والامل يراودهم فى النجاح ، وهم على استعداد ايضا لان يستشهدوا على أن يستسلموا ويجب ألا يغيب عن البال انه من المستحيل أن يسود المنطق اذا وضع الافراد نصب أعينهم القتال حول نتائج انتصاره ولكنهم اذا أبدوا استعدادهم للقتال ، فلن يكون ثمة مجال للحرية فى المجتمع ما دام ذلـــك يتعارض والعنف .

وسيجرى أى مجتمع من المجتمعات ــ وهو مجتمع لا توزع فيه ثمار النواحى الاقتصادية بالتساوى ــ على انكار الحرية على أنها قانون وجوده . ويمكن تطبيق ذلك على أى مجتمع فى مرحلة

انتقال • ولقد أبطلت انجلترا وهى تحت حكم كروموبل وفرنسا فى عهد الثورة وروسيا الشيوعية وايطاليا فى عهد الفاشستية تلك الحجة التى تنادى بأن الحرية ما هى الا رغبة لها ما يبررها • أو لقد عرفت الحرية على أنها ادراك المواطنين على أنها فى حوزتهم• ونجد أنه فى كل من الحالتين يوجد شكل نظام اجتماعى معين ، واذا حاولنا التحقق من هذه الوسائل ، فسيتمخض عنها الشك فى قيمة هذه الجهود التى بذلت ، وبذلك فان قيمة هذه الحرية التى تطلق للمنطق والعقل العنان سيحرم الجميع منها • وما من شك أن الدولة الثورية توضح الوضع وضوحا تاما • بيد أنها ليست قاصرة على الدولة الثورية وحدها •

ولا نجد الحرية فى انجلترا أو ألمانيا حيث أن أسس المجتمع قد يستدعى مناقشتها اذا اعتقد الحكام أن ذلك ربما يعرض هذه المسائل للخطر • فتصرح الحكومة بأن وليام جودوين ليس له نيات عدوانية بيد أنها لن تتورع فى محاكمة توماس بين بتهمة الخيانة العظمى •

فاذا حاولت معالم الحرية أن تغير من الاسس ، فلتذهب الحرية الى الجحيم • ويمكن للحرية أن تساعد فى الاعتماد على أسس أى مجتمع يميزه عدم المساواة فى النواحى الاقتصادية • ولا أحتاج الى أن أشير الى خشية المجتمع ــ قبل أن تثار أية

مناقشة هدامة عن حقوق الامتلاك • فما عليــك الا أن تدرس الموقف حيث تقترب هذه الهيئات العمالية من هؤلاء الذين يهيمنون على السلطة الاقتصادية وأن نعلن بأننـــا معرضون لضروب من اليقين فى الامور المتعلقة بالنواحى الاجتماعية • غير أننا تتخــذ جانب الحذر حتى لا ندمر هذا اليقين •

وليست الفرصة متاحة لسيطرة التعقل على مجتمع لا يتسم بالتوازن • فالتعقل لا يتمتع بالانصاف اذا ما وقفت المصـــالح أمامه تعارضه ، فالمصالح ــ وخاصة فى مسائل العقار والملكيات ــ مرتبطة بالعواطف ، واذا ما ثارت العواطف عاشت الحقيقــة فى الظلام الدامس ، واذ ذاك لا يرى الناس الا ما يشتهون ويعتبرون الحقيقة شيئا يكمن فى الرغبـــات التى يتـــوقون الى تحقيقهـــا وشيوعها •

ان اعداد الانباء لتكوين الرأى لشىء أشبه بالجـــدل الدينى القديم ، حيث تعود الناس أن يتراشقوا بالبيانات • لقـــد كانت المشكلة الحقيقية مشكلة نسب وكميـــات • غير أن القائمين على الامر أحدثوا بالنسب تغييرا حتى تخـــدم أغراضهم على الوجه الاكمل • وقد حدث منـــذ ثلاثين عاما أن عاد وفد عمـــالى من روسيا ، وحمل معه مذكرة من بيتر كروبتكين تصف طابع روسيا• وقامت صحيفة رأسمالية من كبريات الصحف فى لندن بنشر تلك

الاجزاء من البيان الذى يهاجم النظام فى روسيا . وفى الوقت نفسه نشرت صحيفة عمالية كبرى تلك الفقرات التى تثنى على روسيا البلشفية .

وهكذا اطمأن قراء الصحيفة الاولى الى أن بيتر كروبتكين ـ هذا الزعيم الفوضوى ـ يكره البلشفية من أعماقه ، أما قراء الصحيفة العمالية فقد أحسوا بالحبور حين اكتشفوا أن بيتر كروبتكين ـ صديق الحرية الحميم ـ لم يتردد فى تأييد الدكتاتورية كشىء ترحب به الحرية . ولعلكم تذكرون كيف أن لوثر وكالفن كانا على استعداد دائما لالتزام نصوص الكتب السماوية ، غير أن كلا منهما كان حريصا ـ فى وقت الازمات ـ على الاصرار على أن تفسيره فقط هو التفسير الصحيح . وفى خضم هذه الظروف يصعب اكتشاف حل يرضى الخصوم ويجعلهم يؤمنون بعدالته .

وهذه الظروف هى موضوع رسالة الحرية فى الدولة الحديثة ان مناقشة المسائل غير الضرورية قد تكون نوعا من أنواع الترف ، أما مناقشة المسائل الهامة قد تتعرض لبعض المصاعب على الاقل ، ويحتمل أن تتعرض للهجوم أيضا خاصة اذا ما تعرضت هذه المناقشة لاساس التنظيمات الاجتماعية الحالية وستتعرض هذه المناقشة لمصاعب جمة وهى تحاول أن تجمع حولها مؤيدين

لها ويحدث هذا اذا ما تعارضت هذه المناقشات وارادةالسلطات •

وفى خلال فترات الحرب تصبح الدعوة الى التعقل أمرا غير مرغوب فيه • وقد حدث هذا بالفعل أثناء الاضراب العـــام فى انجلترا حين أخذت الحكومة البريطانية تسـعى وراء شروط من شأنها بث روح عدوانية فسـدد ضرباتك فى كلمـة واحدة الى مصلحة من المصالح ، واذ ذاك تفور العواطف خاصة اذا ما كانت هذه المصالح تمس عقارات أو ممتلكات ثم تثور خصائص « علة الدولة » والحرية وعلة الدولة شيئان متعارضان ذلك لان علـة الدولة مبدأ يسعى وراء استبعاد المناقشات المنطقية من الميدان •

ان هذا المبدأ لا يسعى وراء الحقيقة أو العدالة وانما يريد الخضوع أو الرضوخ •

وحين أصدر أفلاطون فى « القوانين » نسخة معدلة لسياسة المثالية حتى يتسنى تطبيقها على العـالم الذى يدور من حوله ، تخلى عن مطلبه الذى كان يتمثل فى تحقيق شـيوعية كاملة وهو المطلب الذى كان يميز جمهـوريته الفاضـلة غير أنه كان يلح فى الدعوة الى المســاواة وكان يريد ألا يملك مواطن فى هـذه الجمهورية ما يزيد على أربعة أمثال ممتلكات أفقر مواطن فيها • لقد كان سبب هذا كله واضحا كل الوضوح فى ذهن أفلاطون لقد رأى أن عدم المساواة فى الميدان الاقتصادى لن تحقق الوحدة فى

مصالح المجتمع • وليس هناك أساس مشترك يستطيع المواطنون أن يستندوا اليه وهم يحاولون تحقيق مثلهم المشتركة • ان حياة الاقلية بمنأى عن حياة الغالبية ، ومن ثم لا يتيسر حل الخلاف بطرق سلمية ، هذا اذا لم يتغير نظام المجتمع الاصلى • ان هذا النأى معناه أن الاقلية تخشى دائما أن تتعرض مصالحها للهجوم ومعناه أيضا أن الغالبية ستحسد الاقلية دائما لقاء ما تتمتع به من امتيازات انتى لا أقول فقط ان الرجال يختلفون فى طرائق التفكير اذا ما اختلفوا فى طرق معيشتهم فأنا أصرح فضلا عن هذا بأن الافراد يعتنقون أفكارا معادية اذا ما اختلفت حياتهم ، ولابد أن يفضى هذا العداء الى اجراءات عنيفة ما لم تسيطر الاقلية على غالبية الشعب سيطرة تامة أو خففت بعض الامتيازات من غلواء هذا العداء •

ولنوجز فنقول انه لا وجود للحكومة الديموقراطية اذا ما انعدمت المساواة ولا وجود للحرية اذا ما انعدمت الحكومات الديموقراطية •

ذلك لان المعنى الحقيقى للحكم الديموقراطى يكمن فى أن الهيئات الاجتماعية تقيم وزنا لتطلع الفرد الى تحقيق السعادة • والمجتمع الذى يعيش وسط ظروف اقتصادية لا تلتزم جانب العدالة لا يحاول اقامة هذا الوزن • فهذا المجتمع يفترض أن بعض

المطالب مقدمة على مطالب أخرى • ولا يستطيع أحد أن يقول ان الاستجابة الى هذه المطالب تتحقق فى ظل العدالة • ان طبيعة الظلم الاقتصادى تحتم الاستجابة لمطلب له نفوذ • وأثر هـذا المطلب لا يهتم بطبيعة الظروف من جانب أو بطبيعة الاحتياجات من جانب آخر• هذا المطلب القوى المفعول لا يهتـم الا فى توفر القـدرة الشرائية ومن ثم يخضع النظام الانتاجى لصـالح هـؤلاء الذين يستطيعون بما لهم من نفوذ أن يضعوا احتياجاتهم موضع التنفيذ•

ان البعض يحصل على الكعك قبل أن يحصل الجميـع على الخبز •

والقصر يجاور الزقاق القذر المظلم •

والذين يكتشـفون ان حاجاتهم لا تثـير الاهتمام والرعاية يضطرون الى التشكك فى الاسس الاخلاقية للمجتمع الذى يعيشون فيه ويدفعهم هذا الاهتمام الى المطالبة بتشكيل هذه الاسس من جديد على ضوء احتياجاتهم • والحرية فى هذا المجال معنـاها القدرة على المبادرة باستمرار باعادة التشكيل الاجتماعى •

واذ ذاك يصبح الطابع الاوحد الذى يحيط بجهـودهم هو طابع المساواة •

انهم يسعون وراء الحرية لا لشىء الا ليحققوا هذه المساواة•

ولست فى حاجة الى أن أذكركم أن معظم المراقبين الذين حاولوا تقدير ما للحركة الديموقراطية من دلالة قد اكتشفوا أن المساواة هى المفتاح الذى نستطيع بواسطته أن نفهم هذه الحركة. لقد حدث هذا لتوكفيل ، كما حدث أيضا لجون ستيوارت مل، وأعرب ماثيو آرنولد عن هذا الرأى أيضا فى محاضرة شهيرة ، ولو طالعناها اليوم (فى كتاب « مقالات شتى ») لخيل الينا أننا نستمع الى صوت نبى . لقد تحقق هؤلاء من أن المجتمع الذى يعانى من عدم تكافؤ النفوذ والسلطة يعرض عامة الناس للاضطهاد الذى يصيبهم فى أشخاصهم وعقولهم . والمجتمع يخسر من جراء هذا خسارتين لا خسارة واحدة. فهو لا يطلق القدرات والطاقات من عقالها لتخدمه وتعمل بنشاط. كما أن تركيز النفوذ والسلطة فى يد الاقلية معناه أن الغالبية لن تلقى اهتماما فى مجال رغباتها وآرائها واحتياجاتها . ان الارستقراطية تعانى دائما من كونها تكفى نفسها بنفسها . انها لا تستطيع أن ترتبط بالمثل التى تنبع من خارجها . وهى تعتبر هذه المثل شيئا تافها اذا ما حث البعض على تحقيق هذه المثل بحرص وكياسة ، فاذا ما حث هؤلاء على هذه المثل بقوة وعنف اعتبرتها الارستقراطية شيئا خطرا . لقد تعودت هذه الارستقراطية على الايمان بتفوقها الى حد أنها تضيق ذرعا للاعتبارات التى تريد التحقيق فى هذا الافتراض بالتفوق . ان الارستقراطية سجينة نفوذها وسلطتها ، وتزداد القيود حين يشك

الناس فى نفوذها ويطالبونها بتقديم الحساب أنها لا تعرف كيف تتصرف بحكمة حين يستدعى الامر اتخاذ اجراء حكيم •

ان انهماك الارستقراطية فى الاهتمام بمصالحها الخاصة ليس كل شىء • انها تضطهد الشعب الى حد اقناعه بوضاعة مصيره ، وهو لا يستطيع (هذا الشعب) أن يباشر أموره بنظـــام وحسن تصرف ، كما لا يستطيع التعبير عن احتياجاته بطريقة حاسمة ، أنه ينمى شعور الحنين والغبطة ، لآن مصالحه وحقوقه قد أهدرت، غير أنه لا يستطيع أن يربط حنقه بالهدف المنشود ، واذا ما حقق هذا الرباط فانه يعجز عن ايجاد علاج لآلامه •

ان الارستقراطية تحرم عامة الشعب من شخصيتهم واحساسهم بالمسئولية • ولقد دلت ثورات ١٨٤٨ على أن الشعب يستطيع أن يحطم ويدمر ولكنه لم يتعلم كيف يبنى وينشىء • ولقد اعتمـــد نجاح ثورة المتطهرين (البيورتان) والثورة الامريكية على تلك الحقيقة التى تمثلت فى أن الشعب فى كلتا الحالتين ــ كان يعرف كيف يمارس السلطات والنفوذ • لقد تمت هذه المعرفة ــ فى الحالة الاولى ــ فى كنيسة المنشقين ، وفى الحالة الثانية (أى الثـــورة الامريكية) تحققت هذه المعرفة عن طريق التشريعات المحليـــة والاجتماعات التى تتـــم فى المـــدن • وفى كلتـــا الحالتين واجهت الحكومة المتخبطة فى الظـــــلام رجالا عـــرفوا كيف يصـــوغون

احتياجاتهم وكيف ينظمون صفوفهم ليحققوا ارادتهم • غير أن الارستقراطيين لا يتيحون لاتباعهم هذه الفرصة • ان جهودهم الخاصة تحل محل جهود الشعب ، وكذلك تحل ارادتهم محل ارادة المحكومين وتتأجل عملية تنمية الموارد العامة المتوفرة حتى يحتفظ الارستقراطيون بمصالحهم وبما يوفر لهم الراحة والطمأنينة • انهم يحولون جميع الشعوب الى أقزام لينعموا هم بأبهة الحكم• غير أن هذا معناه فى النهاية أن قوة الشعب الحيوية قوة مفقودة فى اللحظة التى يستدعى الامر اطلاقها من عقالها لتعمل وتنشط •

لقد سبق لنا أن تحدثنا عن نقطتين من نقط الضعف التى تعانى منها الارستقراطية • والآن نتحدث عن ثالث عيوبها ، وهو العيب الذى يتمثل فى كونها لا تبقى على حال • وليست هناك طريقة معروفة لقصر الطابع ، والطاقة ، والقدرة على صفوف الارستقراطيين وحدهم • فهذه السمات ــ عندما تظهر فى صفوف الشعب ــ ستسعى دائما الى اشباع رغباتها • فاذا نظرنا من هذه الزاوية ، وجدنا ان تاريخ حزب العمال البريطانى شيء له دلالته التى تفوق جميع الدلالات • لقد وصل هذا الحزب الى مراتب السلطة لانه لم يكن هناك مجال ــ فى مجال زعامة الاحزاب التاريخية ــ للرجال الذين صنعوا انفسهم ولم يحاولوا أن يحققوا النجاح لانهم محامون أو من رجال الاعمال ، على سبيل

المثال • وكانت النتيجة ان المعرفة التى اتيحت للاحرار والمحافظين ـ وكذلك التجربة التى تحدد لهم سياستهم ـ كان هـــذا كله أضيق من آفاق المشاكل التى كان عليهم أن يواجهوها • لقــد أوضحت لنا حياة الزعماء العماليين فى الجيل الثانى (من أمثــال كايرهاردى ، ورامزى ماكدونالد ، وآرثر هندرسون) أوضحت لنا هذه الحياة فترة كان لابد فيها من اتخاذ ذلك القرار المؤسف الذى ينادى بعدم التعاون مع حزب لا يســـتطيع أن يتكشف الاحتياجات التى اكتشفها هؤلاء الرجال ، كما لا يعـــرب عن استعداده لتحقيق هذه المثل التى ســعى هؤلاء الرجــال وراء تحقيقها •

وهذا الطراز من الرجال يبث فى عقـــول الافراد ـ الذين يعرفون أن مصالحهم قد أهدرت ـ احساسا بالاجحاف والاهمال •• ليس هذا فحسب ، وانما يبثون ايضا فى عقول الافراد الرغبة فى اشباع مطالبهم ، كما يحثونهم على السعى وراء المبادىء التى تكفل لهم تحقيق رغباتهم • ان تغلغلهم فى بعض الحقـــائق التى غابت عن الانظار بمثابة تعبير وانعكاس للتجارب التى مرت بهـا الطبقة التى انحدر منها هؤلاء الاشخاص ، وهذه التجربة قد نمت وتطورت واصبحت اتجاها وحركة، ذلك لانهؤلاء الذينسمحوا بتجاهل المصالح اكتشفوا أن صيحات المعركة البالية لم تعد تجتذب الكثيرين حتى ولو وضعت هذه الصيحات فى اطار جديد •

ومن الغريب أن نلاحظ أن وطأة الهزيمة نفسها لا تعطى الدرس للمهزومين بصورته الصحيحة . لقد مر مذهب الاحرار البريطانى بمحنة الافول لانه عجز عن اكتشاف فلسفة للتصنيع تحقق احتياجات هيئة الناخبين الجدد . لقد خدم هذا المذهب احتياجات صاحب العمل ، وصاحب المتجر ، بطريقة بارعة ، وهم الذين منحوا حق الانتخاب عام ١٨٣٢ . لقد كفل لهم المذهب حرية التجارة ، وحرية التعاقد ، كما أبدى تسامحا دينيا كاملا . غير أن مذهب الاحرار لم يفهم كنه النقابات العمالية ولا فلسفة هذه النقابات . لقد نظر الى المواطنين نظرة فردية ، وتطلع الى المجتمع باعتباره يتألف من قسمين : الحكومة من جانب ، والافراد الذين يتميزون بالادراك من جانب آخر . وافترض هذا المذهب أن كلا من الفريقين قد حصل على الوسائل التى تكفل له السعادة بعد ان تخلص من الامتيازات التى كان النظام القديم ينعم بها . أى أن مذهب الاحرار قد أذعن الاذعان المطلق لمبادىء التطرف التى نادى بها بنتام . ان هذا المذهب قد عجز عن أن يكتشف أن المجتمع ليس مجرد كتلة من الافراد الذين يتميزون بالادراك . ان « جون » ليس مجرد اسم لمواطن من المواطنين ، ان « جون » عامل من عمال المناجم ، أو رجل يعمل فى السكك الحديدية ، أومهندس أو عامل يشتغل بصناعات القطن . وهو ـ كواحد من هؤلاء ـ له مصالح يجب تحقيقها بطريقة مشتركة . والفلسفة السياسية

الحقة لابد أن تتيح للعمل المنظم مجالا فســــيحا فى الدولة .
والحرية فى المجال الصناعى ــ بالنسبة لهؤلاء العمال ــ شىء له
أهميته ودلالته ــ تماما كما هو الحال بالنسبة للحريات فى مجال
السياسة ، وفى مجال الاديان .

لم يكتشف حزب العمال هذه الحقائق الا بعد فوات الاوان .
لقد قام هذا الحزب وهو يعتمد على تأييد رجل الاعمال الــذى
يعتنق مذهب المنشقين ، ومن ثم فان المصالح التى يستطيع هذا
الحزب استيعابها وفهمها هى مصالح رجل الاعمال بالذات . أما
الاعتراف بما لنقابات العمال من دلالة (كما حاول كيير هاردى
وصحبه) فقد كان معناه أن حزب العمال سيتجاهل هذه المصالح
التى يعتمد عليها للوقوف على قدميه . ومن الواضح أن هــذا
الحزب قد اضطر ــ على مضض ــ الى التسليم ببعض الامتيازات
مثل القانون الخاص بالخلافات التجارية الصادر فى عام ١٩٠٦ .
غير ان التاريخ المفصل للمراحل التى مر بها التشريع الاجتماعىمن
عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩١٤ يدل على أن حزب العمــــال حــاول
التخفيف من وطأة المظالم الاجتماعية عن طريق الاعتراف بالمطالب
الفردية ، كما حاول ان يكفل الجهاز الذى يرضى هذه المطالب ،
غير أن هذا الجهاز ظل يهمل حقيقة نقابات العمــال ويتجاهلها .
وبعد الحرب العالمية (حرب ١٩١٤) أخذ حزب العمال ينمو بدرجة

ملحوظة ، واتضح أن الاحرار لا يستطيعون السيطرة على الطبقات العاملة ، وأحس الزعماء الاحرار بالحاجة الى الوقاية والامان ، ومن ثم وضعوا مبادىء صناعية من شأنها ان تجتذب اليها اعضاء نقابات العمال . غير أنه ظهر جليا أن هذه المبادىء وضعت لتخدم ظروفا معينة ، وانها لا تتمشى مع طابع الزعامة فى مجال الاحرار . فهذه الزعامة قد فشلت فى اجتذاب المرشحين العماليين او النقابات العمالية الى صفوفها . وأعلن سياسى يدين بمذهب الاحرار أن حزبه لا يستطيع أن ينضم الى صفوف حزب العمال لان الحزب الاخير يعتمد فى بقائه على نقابات العمال ، وقد دل هذا التصريح على زيف المبادىء الصناعية التى حاول الاحرار وضعها . لقد ظلت فلسفتهم تنطبق على عالم يقف فيه العامل امام صاحب العمل وجها لوجه باعتبارهما فردين لا تمييز بينهما . وهكذا لم يجد ذلك الافتراض ما يبرره ، وظل الطريق مفتوحا امام حزب العمال ليدعم من نفوذه بين صفوف العمال . وظل مذهب الاحرار مذهبا يعكس اتجاه الطبقة الوسطى ، ويعرض ببراعة المبادىء الاساسية ، غير انه يعجز عن تكييف هذه المبادىء فى مجال يجهله مؤيدوه كل الجهل .

لقد لفت اللورد بلفور الانظار — فى فقرة هامة — الى أن نجاح الدستور البريطانى فى القرن التاسع عشر (بل ونجاح الحكومة

النيابية بصفة عامة) يرجع الى اتفاق الاحزاب فى الدولة علـى المبادىء الاساسية • ومعنى هذا أن بريطانيا فى القرن التاسع عشر ـ شهدت اتفاقا فى الرأى حول المسائل الكبرى ، ونظرا لان الصراع كان مقصورا على المسائل التى تتميز بالطابع التفصيلى نسبيا ، كان الرجال على استعداد للتسليم بتعاليم التعقل فى هـذا الصراع • والامر الذى ينطوى على دلالة كبيرة انه فى المسائل التى تجمح فيها الاحاسيس والمشاعر العميقة ـ كمسألة الحـكم الداخلى لايرلندة ـ فان الاحداث تتوالى مسرعة الى ان تقعقـع السيوف ، ويتم الوصول الى تســوية عن طريق العنف لا عن طريق التعقل •

- ٣ -

ان عامل الوفاق لن يؤدى الغرض المنشـــود منه فى مجتمع يعانى من عدم المساواة فى الشئون الاقتصادية • وانى لاستطرد فى هذا الاتجاه فأقول : ان انعدام هذا الاتفاق سيطيح فى النهاية بالسلام الاجتماعى • ولست أفكر فى ان النـــاس ســـيؤجلون احتجاجهم على عدم الوفاق لامد طويل ، وما اكثر المظالم التى يتعود الناس ـ بالتجربة ـ السكوت عليها ، وينظرون اليهـــا باعتبارها من الظواهر الطبيعية • غير أن هذا لا يدوم الى الابد ، فلابد أن يشب شخص ـ ان عاجلا أو آجلا ـ ليشير ، كما أشار ذلك الصبى الذى سمعنا عنه فى القصص الخرافيـــة ، الى أن الامبراطور يسير عاريا وليست عليه أية ثياب • واذا ما وجه أحد أنظار الناس الى حاجة من الاحتياجات التى أثبتت التجـــارب أهميتها بالنسبة لهم ، فان من العســـير أن ينجح هؤلاء الذين يزعمون أن هذه الاحتياجات لا ضرورة لها ، فهم لم يمروا بالتجربة التى تجعلهم يحسون بأهمية هذه الاحتياجات ، ولم يستطع العمال أن يؤمنوا بسهولة أن ساعات العمل الطويلة ، والاجور المنخفضة ،

شروط لا محيد عنها لتحقيق الزعامة الصناعية فى القرن التاسع فى هذا الاتجاه فأقول : ان انعدام هذا الوفاق سيطيح فى النهاية مبدأ بيرك الخاص بالاصلاح البرلمانى • وخصوم موسولينى لم يتأثروا بالدعوة التى نادى بها حين قال انه يسعى وراء تحقيق الرفاهية لايطاليا • ومن المحتمل أن عمال روسيا قد انساقوا نحو الرأى القائل ان سادتهم البلشفيين يخطئون فى التمييز بين العقيدة الشيوعية المستحكمة وبين كنه الحياة الاجتماعية •

ولكى نشبع تجاربنا ، يتحتم علينا أن نزن هذه التجارب ونحن فى طريقنا الى وضع القرارات• اننا لا نستطيع أن نستبعد تجربة من التجارب لاننا لم نمر بها • هذا هو الخطأ الذى تتخبط فيه الاوتوقراطية التى تصر على أن تجاربها الخاصة فى المقام الاول من حيث الصواب والصلاحية • علينا أن ننظر الى التجارب باعتبارها شيئا له دلالته فى حد ذاته ، وعلينا أن نفهم هذه التجارب • فاذا ما كانت هناك تجربة تنطوى على خطأ ما ، فعلينا ان نقوم بمهمة الاقناع بوجود هذا الخطأ • ان مهمتنا العسيرة تتمثل فى محاولتنا التى نبذلها لاكتشاف هذه الاحتياجات الماثلة فى التجربة ، والتى يتطلب الامر اشباعها اذا ما أرادت الحكومة أن تنجح فى مهامها • ان الحكومة الناجحة هى تلك الحكومة التى تشبع اكبر عدد ممكن من المطالب وهى لا تمارس فنون السحر او تقوم بالمعجزات وكل

ما فى الامر انها تتألف من رجال يقومون بوضع قرارات يكتب لها البقاء أو الزوال فى النهاية طبقا لرأى الناس فيها • وتصبح هذه القرارات صحيحة اذا ما كانت نابعة من معانيها بالنسبة الينا • اننا مواطنون قبل كل شيء ، ولهذا يبدو من الامور التى لا تدعو الى الرضا أن نهرب فى بعض الاحايين من تعهـداتنا كمواطنين • وقد تحدث ازمة تؤثر علينا ثم يطالعنا قرار يتعارض مع اشـياء مرت فى حياتنا ، أشياء نعتبرها جد ضرورية بالنسبة لنا ، وحينئذ نحكم على زعمائنا على ضوء هذا التصرف وتتصرف كمـا تبيح شروطه •

وكثيرا ما ينسى هؤلاء الذين يندون بانحطاط مستوى الرأى العام ـ ينسون أنه فى مجتمع لا يعترف بالمساواة ، يجب أن تقمع شخصية الفرد حتى لا يتاح لها التعبير عن رأيهـــا • اذ أن كل محاولة لاتاحة الفرصة لها للتعبير عن رأيها معناها اتاحة الفرصة للجميع فى المساواة فى النواحى الاجتماعية •

وربما كانت اعقد مشكلة هى حرمان المجتمع من امكانيـات التعليم الوافية لان الواقع هو أن الشيء ذا الاثر الفعـــال هو الحيلولة بينى وبين صياغة دعواى بصورة مجدية • أما الاهمـال الذى يصيبنى فهو الثمن الذى على ان ادفعه عن عدم جدواى • واذن فدعواى ، مهما تكن حقة أو عادلة اذا عرضت عرضا شاملا

تعجز عن أن تفوز بالاعتبار الجديرة به . وربما كان عدم قبول وجهة نظر جماعة من الجماعات هو لمجـــرد انها لم ترق فى أعين المهيمنين على السلطة . ونرى مثلا اننا قد تأثرنا تأثرا بالغا عندما عرفنا أن حكومة لويد جورج مثلا قد عقدت العزم الاكيد على ألا تذعن لعمال المناجم ، وعندئذ قمنا بوزن الحقائق ، واتخـذنا القرار على ضوء اهميتها . ولكن عندما عرفنا أن عمال المنـاجم قد وقفوا كالبنيان وراء زعمائهم ، عندئذ أحسسنا بأنها قضية أفراد قد ضلوا الطريق لان مثيرى القلاقل بينهم ــ والذين يبـــدهم السلطة عليهم ــ دفعوهم الى الخراب ، كما أن النواحى الاقتصادية التى تتعارض مع هذه الدعوى قد اضاعت الفرصة التى ستتاح للنظر فى دعواهم ، أما الرأى الذى يمثلهم فلم ينظر اليه نظـرة موضوعية لانه اصبح نهبا لعملية تقدير وتقويم يقصد منها الحيلولة دون تغيير الوضع الراهن ودون اجــراء التغييرات الضرورية . وأصبح ذلك هو المتبع بالنسبة لجميـع الدعاوى التى ترمى الى اجراء بعض التغييرات .

ولا محل للجدل اذن فى أن كل محاولة يقـوم بهـا الافراد العاديون ــ فى مجتمع لا يقوم على المساواة ــ لتحقيق السعادة التى ينشدونها ــ توضع أمامهـا العراقيـل . وقد قدمت قوة الجموع قربانا لمصلحة الاقلية . وشوهت الحقائق لهذا الغرض ــ

تلك الحقــائق التى ربما أدت الى حــل عادل . وعلى ذلك فان طريق الحرية أصبح وعرا ولم يصبح بالعمل الهين فى هذا المجتمع الذى لا يقوم على المساواة . لانه ليس من المقصود أن توطـد أركان الحرية لذاتها ، ولكن لما سنجنيه من ورائها عندما تتحقق. فنحن ننشر الحرية الدينية من أجل تثبيت دعائم الحق الذى ينطوى عليه ديننا ، اننا نسعى لنيل الحرية السياسية لتحقيق الاهــداف التى نعتقد أنها صالحة فى العالم السياسى ، اننا نســعى لتحقيق الحرية الاقتصادية لانهاء الفشل الذى تعانى منه . وانى أومن بأن الافراد لا يسخطون على بيئتهم عندما يدركون أنهم يشاركون الآخرين فى بنائها ، وكذلك فى الهدف الذى قامت من أجــله . ولكنهم يشعرون بالحقد حينما يصبحون مجرد آلات صماء وهذا هو سر الولاء العميق الذى أمكن للحركة النقابيــة أن تخلقه . فان أعضاءها يرون فى نواحى النشاط التى تقــوم به التعبير عن القوة التى ينشدها الافراد ، بينما استطاع عدد صغير من الدول كسب ولاء عميق من الرعايا يعادل ولاء عمال المناجم فى بريطانيا لنقابتهم . كما أن زعماء مثل هذه النقابات يقومون بالاعتذار عن الاخطاء التى يرتكبونهــا . ويكمن السر فى مدى الدرجة التى تعبر بها النقابة عن التجارب التى يمر بها أعضاؤها . ولذلك فالى أن تتمشى سياسة الدولة مع هذه التجارب ، يشتد وطيس الصراع الذى يدور رحاه بين الحكومة والنقابة .

وان ما أريد أن استخلصه هو ما قاله دزرائيلى عندما نظر الى الاغنياء والفقراء ، فوجدهم فى الحقيقة بمثابة أمتين . أمـا بالنسبة للفقراء ، فيجـد أن جمعياتهم الاختيارية تستـدر من المواطنين نفس الولاء المتأجج الذى تستدره أية أمة تكافح من أجل الحرية .

وما من شك فى أن ما نستخلصه من كل قضية هو تحـدى السلطة فى سبيل الحكم الذاتى وأن الصراع ما هو الا عجز من جانب الحكام عن تفسير التجارب التى يمر بها رعاياهم أو تفسيرها بحسب أهوائهم ــ ويتمخض عن كل حالة منها أن محاولة فرض تفسير من الخارج يترك أثره على هـؤلاء الذين تعتبر حيـاتهم وسعادتهم مجرد وسائل وليست أهدافا .

ولكن ما نتيجة كل ذلك ؟ ما من شك فى أن المجتمع الذى يقوم على عدم المساواة ، سينكر الحرية وسيتولد فيه الصراع ، وستتشوه القيم التى يتخذها . وسينجم عن ذلك أنه لن يدرك الحقائق التى تواجهه . ولا داعى للخوض كثيرا لاثبات ذلك . فان الصحيفة اليومية تؤيد ذلك والقصة الطويلة تؤكده والشاعر يثبته . ولنقارن تمجيد ماكولى للتقـدم الذى تم فى العهـد الفكتورى بالصورة التى رسـمها ديكنز فى قصـة « الاوقات العصيبة » ولنقابل بين تعقيبات جلادستون المدوية المهذبة وبين

ذلك التعمق الساخط الصادر عن وليـــام موريس ورسكين. ولنرجع بالذاكرة الى أمريكا أيام خطب الرئيس كوليدج. وأمريكا التى قام المستر سنكلير لويس بتصويرها فى صورة مريرة .

ان الناس يختلفون فى طرائق التفكير حينما يتفرقون فى مسالك الحياة ودروبها . واذا كان لدينـا مجتمع لا يتمتـع فيه الافراد بالمساواة فكيف نصل الى اتفاق بشأن الوسائل والغايات ؟ واذا حرمنا من هذا الاتفاق فكيف نأمل فى السير فى الطـريق الذى يوصلنا الى السلام ولو اقتضى هذا وقتا طويلا ؟

ان المجتمع الذى لا يتمتع بالمساواة يعيش دائما فى خوف، ويترقب أبدا حدوث البلوى . وان الآثار التى تنجم عن هـذه الحالة جد واضحة ، ويكفى أن ندرس تاريخ فرنسا بعد وفاة الملك لويس الرابع عشر لنتأكد من هذه الحقائق . وأى فرد يحـاول التغلغل فيما وراء القشــور يرى كوارث جمة مرتقبـة . وقد يكون هذا الفرد تشسترفيلد ، أو باربييه ذلك المحامى الخجول، أو درايجينو الوزير المنفى أو فولتير الفيلسوف. وتشعر الحكومة وحلفاؤها بأن ثمة شيئا جديدا فى الافق ، وهم يشعرون بالتوجس من كل ما هو جديد ، ويعمدون الى قمعه والقضاء عليـه ، ذلك لانهم يعتقدون أن وجود جبهة جريئة والقيام باجراءات مشددة سيقضى على النقد الذى يوجهه المتشككون . غير أن الجرأة أو

القسوة لا تستطيعان القضاء على هذا النقد المتشكك • وتردد الحكومة لحظة وهى على أهبة منح بعض الامتيازات • فوزارة تورجو قد فكرت فى لحظة ما فى تحقيق عهد يسوده السلام • غير أن أوان ذلك قد فات لان ثمن السلام يتطلب التضحية بتلك المصالح التى تعتبر الحكومة نفسها شريكة فيها • وهكذا ينحدر العهد البالى الى هوة الفناء • وهو يضطر اضطرارا الى استشارة هؤلاء الذين لم يسبق له أن اهتم بتجاربهم ، على أمل أن يجد طريقا للخلاص • ويكشف هؤلاء أن البناء يتطلب الهدم أولا •

هذا هو المصير المحتوم لهذه المجتمعات فان تقاليدها الفكرية أشبه بهذا الخجل المذعور الذى سيطر على هوبز وجعله يرى فى الاستبداد العلاج الناجع للخلافات الاجتماعية ، وتخشى هذه المجتمعات من سلطان المنطق ، لان هذا يقتضى محاكمتها على الامتيازات التى تتمتع بها ، كما يقتضى حرمانها من العوامل التى تتيح لها البقاء • ولا ترضى هذه المجتمعات بالتنازل عن بعض الامتيازات لان ذلك بمثابة اعتراف بنقط الضعف التى تنتشر فى قضيتها • وهى تبالغ فى تصوير الشكوك ، وتعتبرها عصيانا وفتنة ، وهى تتهم أصدقاءها الذين يشكون فى صلاحية القسوة — بأنهم لا يحسون نحوها بالولاء ، وهو أمر واجب عليهم • ولا تكتشف هذه المجتمعات أن الرجال لن يسلموا باعتبار

الدولة ضمير الامة ما لم يتحققوا من أن لهم نصيبهم الكامل من المزايا • ولا تكترث هـذه المجتمعات بآلام الآخرين فهى لم تمر بالتجربة التى مر بها هؤلاء الآخرون ، هذا فى الوقت الذى تعظم فيه من شأن فضائلها حتى تكتسب فى نفسها الاحساس بالثقة • انها تشوه التاريخ وتسمى هذا الاجراء مظهرا من مظاهر الوطنية. وهى تحول دون التعبير عن الحنق والغيظ ، وتدعى أنهـا بهذا تحافظ على القانون والنظام • وفى مثل هذه المجتمعات يبـدو الحكام فى نظر المحكومين وكأنهم سـكان عالم آخر ، ويفقـد الاتصال بين الحكام والمحكومين طابع الزمالة الحية • ولايستطيع أعضاء الاحزاب المختلفة أن يتحدثوا بلغة مشتركة لان حقيقـة الحزب الاول تخالف حقيقة الحزب الآخر • وكل تعبير عن ثورة من ثورات الغضب يعتبر تهديدا • وفى ظل منطق جنونى أهوج يتحول هذا التهديد فى نظر المسئولين الى خيـانة ، واذ ذاك لا يتمتع المجتمع بالتوازن لأن العدالة لا تسوده ، وسـيتعرض الكرم للهجوم لأن الكرم نفسه لن يكون صورة من صور العدل فى مثل هذا المجتمع •

انني لا أود أن يفهم أحد من قولى هذا أن العنف هو النهاية المحتومة • وكل الذى أريد أن أقوله ان المنطق السليم يثبت أن العنف شيء لا محيد عنه فى مجتمع لا تتناسب فيه مكاسب الحياة

مع مقدار الجهد المبذول فى هذه الحياة • وليس أمامنا ــ فىميدان التاريخ ــ مجال للاختيار • ليس أمامنا الا أن نسلم بمبادىء التعقل ، وان لم نسلم بذلك فعلينا أن ننتظر البلاء ، فاذا ما عانينا هذا المصير صار المجتمع على الصورة التى رسمتها آنفا • ذلك ينادى بوجوب التنازل عن المصالح الخاصة وافســـاح الطريق للمبادىء التى يسلط عليها العقل الاضواء • ان مبدأ التعقل هو المبدأ الوحيد الذى يستطيع استيعاب رحابة الحرية • والسببفى ذلك ــ على ما اعتقد ــ ان الاعتراف بأهمية مبادىء التعقــل يتيح للروح القوية فرصة الظهور • واذا ما كان أساس المجتمع أساسا عادلا ، كف الناس عن التناحر حــول التفاصيل ، فاذا ما كان الاساس غير مقبول ، اشتد الصراع حول التفاصيــل وعظم أمره الى أن يصير صراعا حول المبادىء الاساسية • وحين تتسلط هذه الروح على الافراد يتناقشون وكأنهم يشرفون على هاوية سحيقة • واذ ذاك تدور المناقشة فى المسائل الاجتماعية فى صيغة هذا التساؤل الذى أورده كارليل : « هل تقدر على قتلى أم اقتلك أنا ؟ » • والحل الوحيد لتفادى هذا الجو المسموم يتلخص فى أن تعلن استعدادك عن التخلى عن هذه الاشياء التى لا تستطيع أن تثبت صلاحية التمسك بها • غير أن الطبيعــــة البشرية تجعل الرجال لا يتخلون بسهولة عن تلك الاشياء التى يستطيعون التمسك بها ، وهم سيدفعون ثمن الصراع اذا مــا

أحسوا أنهم سينتصرون • انهم لا يتذكرون كيف أن الثمـــن الذى يتطلبه الصراع هو اهدار الحرية وأن اهدار الحرية معنـــاه ضـــــياع الانسانية التى تميز الرجال •

لقد سبق لى أن تحدثت فى هذه الفصول عن هـــذا الشعور بالحرية القومية ، وهـــذه المحاضرات التى أوردتهـــا محاضرات ناقصة غير أن النقص سيزداد اذا ما أهملت التحدث ـــ فى لمحة عابرة ـــ عن معنى هذه الحرية القومية • دعونى اقتبس هنا تلك العبارة التى كتبها جون ستيوارت مل والتى قد تعتبـــر أروع تصوير للمثل العليا التى كان القرن التاسع عشر يتطلع اليهـــا • لقد كتب ستيوارت مل قائلا : « من أهم هذه الشروط اللازمة للهيئات التى تتمتع بالحرية أن تتفق حدود الحكومات وحدود القوميات » •

ولست بحاجة الى أن أذكركم بما تمخضت عنـــه أحـــداث التاريخ فى ظل هذه العبارة التى كتبها جون ستيوارت مل • وباسم هذه العبارة تحققت وحدة ايطاليا وألمانيا وتفككت امبراطوريات تركيا والنمسا والروسيا ، وانفصلت شعوب البلطيق عن الحكم الروسى • واذا ما وضعنا الباعث الاقتصادى جانبا وجدنا أن أطيب ثمار الحرب هو ذلك المبدأ الذى يطالب بتحقيق الحرية القومية • غير أن سطوة الحرب لم تتبدد بعد • وكل خطأ فى تفسير مبـــدأ

مل ــ أثناء انعقاد مؤتمرات السلام عام ١٩١٩ ــ كان يثيرمشاكل خاصة بالحكم ، ومن الصعب على العالم أن يحل هذه المشاكل دون الالتجاء الى تحكيم السيف •

ان « القومية » مفهوم شخصى لا تستطيع وضعه فى قالب التعريفات العلمية الجامدة • وبوصفى رجلا انجليزيا •• أحس بمعنى القومية ــ كما يفهمها الرجل الانجليزى ــ يسرى فى عظامى • فأنا استطيع ــ على سبيل المثال ــ أن أحس بعمق هذه المشاعر التى تجعلنى أقول ان شكسبير أو جين أوستن ، أو ديكنز يمثلون الشخصية الانجليزية خير تمثيل ، فى الوقت الذى أعجز فيه عن التعبير ــ باللفظ ــ عن هذه الاشياء التى تجعلهم يظهرون على هذه الصورة • وجميع هذه العوامل التى نرجع اليها معنى القومية ــ كالجنس ، واللغة ، والولاء السياسى المشترك ــ هذه بمثابة افراط فى التبسيط يفضح جمود الاسلوب العلمى • ومن الحق أن تقول أن القومية تنبثق من التراث التاريخى المشترك ، كما تنبثق من المشاركة فى النجاح والفشل • ومن الحق أن تقول أيضا ان اللغة والجنس ، بل الولاء السياسى المشترك ، لعبت دورها فى تشكيل هذه القومية • ومن الواضح أن هناك نوعا من الخاصية يميز القومية ، وأن أفراد دولة من الدول يحسون بانفصالهم عن شعب آخر وهذا يجعلهم

يشعرون بأوجه الاختلاف ، وبالتفرد ، وهذا من شأنه أن يجعل تحكم الآخرين فيهم أمرا يشعرهم بعـدم الرضا والقلق • وقد يؤدى هذا فى نهاية الامر الى مقاومة هذا التحكم ، ولهم الحق فى ذلك • غير أن الحقيقة ما زالت ماثلة ، تلك الحقيقة التى تقول ان القومية مظهر نفسانى أكثر من كونه مظهـرا تشريعيا • واذا ما أردنا أن نواجه هذه القومية فعلينـا أن نتناولهـا من الزاوية النفسانية لا الزاوية التشريعية •

واذا ما مضينا بمبدأ مل الى نهايته المنطقية وجـدنا أن لكل أمة الحق فى التمتـع بكيـان الدولة • اننى أطالبكم بالتفكير فى مدلول هذا كله • ان الدولة فى العصر الحديث دولة ذات سيادة ، وفى ظل هذا التعريف لا تقوى ارادة غير ارادة هذه الدولة ــ على فرض سلطانها على أهـداف تلك الدولة • ان المعنى القـانونى للسيادة هو الكفاية فى كل ميدان من الميادين • وقد تشن الدولة الحرب أو تعقد السـلام كما تشاء • وفى استطاعتها أن تحـدد الرسوم الجمركية الخاصـة بها ، كما تضع حـدا للهجرة ــ على سبيل المثال ــ او تقرر حقوق الاجانب داخل أراضـيها دون استشارة جيرانها أو رعاية مبادىء العدالة • لقد ارتكبت الدول جميع هذه الافعال ، وصارت على استعداد لارتكاب أية جريمة للدفاع عن أراضيها أو توسـيع مناطق نفـوذها • وفى الحقب

التاريخية تعود النـــاس أن يطبقوا على أعمـــال الحكومة قوانين أخلاقيـــة تخالف تلك القـــوانين التى نص على تطبيقها بالنســـبة للتصرفات الفردية ، ومن المؤكد أن القوانين الاخلاقية التى تطبق فى مجال تصرفات الدولة تعانى من النقص • ان تاريخ الامة التى تصبح دولة تصر على الامتيازات التى يكفلها وضعها كدولة هو تاريخ يتعارض مع الشروط التى يتحقق السلام فى ظلها • ان هذا الاحساس المطلق الذى أشرت اليه آنفـا والذى اعتبرته أساســا للقومية ، معناه أننا سنفقد بعض المميزات الاخلاقية فى مجـال العلاقات الدولية التى تمس مسائل السلطة والنفوذ • ويكفى أن تتذكروا الجرائم التى أخذت كل دولة ترتكبها ضد الدولة الاخرى ــ خلال أعوام الحرب ــ بين تصـــفيق الرعايا والمواطنـــين لكى تتأكدوا أن الاعتراف بالوحدة القومية كدولة معناه اهدار الحرية الشخصية وانتهاك قوانين العدالة الدولية ، ما لم نحاول العثـــور على الوسائل التى تمكننا من وضع بعض الحدود لتقييد سلطات الدولة المكونة من أمة واحدة •

انى مهتم ــ بصفة خاصة ــ بمسألة مباشرة هذه السلطات من الناحية الاقتصادية • ان الدولة المكونة من أمة واحدة مسئولة عن حماية نشاط مواطنيها الموجودين خارج حدودها • ان هيبتها تتوقف على مقدرتها على التصرف بهذه الطريقة • وهكذا أخذت ألمانيا تؤيد اخوان مانزمان فى مراكش ، بينما عملت أمريكا على

حماية مواطنيها فى أراضى أمريكا الجنوبية ، واذ ذاك تصبح القومية استعمارا ، ومعنى هذا خضوع بعض الامم للنفوذ الاستعمارى القوى . وفى البلدان التى حقق الاستعمار لمواطنيها بعض النفع (الاستعمار البريطانى فى الهند ـ والاستعمار الامريكى فى الفيليبين) كان لابد من حدوث خسائر يفرضها وجود الحكم الاستعمارى ، وتتمثل هذه الخسائر فى فقدان الاحساس بالمسئولية، وفى فقدان الطابع ، وهذا الثمن الفادح ، لا يعادله بأية حال من الاحوال كفاية الحكم الاستعمارى . لقد صدق سير هنرى كامل بازمان فى قوله : أن الحكم الصالح لا يعتبر بلايلا للحكم الذاتى . وتاريخ الاستعمار يثبت صحة هذا القول . فالحكم الاستعمارى ـ حتى ولو كان صالحا ـ معناه أننا نفرض تجربة معينة على شعب يجهل طابع هذه التجربة ـ نفرضها لنحقق بعض الاهداف التى لا تمت الى هذا الشعب بصلة ، مستخدمين فى سبيل ذلك وسائل تتجاهل العلاقة القائمة بين موافقة الشعب على اجراء ما وبين سعادته . واستطيع أن أذكر قضية ايرلندة فى هذا المجال ، فلست أجد ما يبرر تصرفات بريطانيا فى البلاد الايرلندية غير أن هذه التصرفات هى النتيجة المحتومة لما زعمته بريطانيا من أنها وحدها هى التى تستطيع أن تحدد مصيرها بيديها .

يتضح مما سبق أن الجنسية ــ اذا أريد لها أن تتمشى مع احتياجات الحضارة ــ يجب أن توضع فى اطار يرعى المصلحة العامة • ولقد أدت العلوم الحديثة والنظم الاقتصادية الى أن يتوقف بقاء العالم على اعتماد البلاد بعضها على بعض اعتمادا متبادلا • وينتج عن هذا ان تصبح الاحتياجات الكونية أهم من القومية • ومن المفروض ألا تكون الامة هى الحاكم بأمره على المسلك الذى تنتهجه . اذ أن هذا المسلك فى جوهره يهم آخرين• ولذلك وجب اشتراكها معهم • كما يجب أن تبحث عن الوسائل الكفيلة بالوصول الى حل سلمى حول أية مشكلة من المشكلات• ولقد انتهى العهد الذى يمكن فيه لاية دولة من الدول أن تقرر حدودها حسب هواها دون استشارة دول أخرى • وهذه هى الحال بالنسبة لمعاملة الاقليات العنصرية ، ودرجة التسلح . واعلان الحرب. وابرام معاهدات الصلح• غير أنه لايمكن تسوية أى أمر من الامور ما لم تتعاون الدول تعاونا صادقا مبنيا على أسس يوافق عليها الجميع •

ويرى معظم الافراد أنه يمكن تطبيق هذه الناحية من حيث المبدأ على النواحى العمالية ، لاسيما فيما يتعلق بالامور القانونية • كما أن المؤرخ الذى ينعم النظر فى تاريخ الاستثمار الدولى لن يستخلص من كل هذا وجود مبادىء يمكن تطبيقها

على تقييده ، بغض النظر عن جنسية المستثمر أو سلطة الدولة . أما أهمية امداد الحياة الاقتصادية الدولية بالمواد الخام فتدفعنا حتما الى النظر فى تحديد هذا الامداد . وكذلك فى الاحتفاظ بمستوى الاسعار الثابت فى العالم ، والذى يرمى الى سد احتياجات البشر أولا ، ثم الى الكسب القومى ثانيا .

ان الحاجة الى التحكم العالمى هى المبدأ الذى أصبح ظاهرا للعيان . والشىء الذى يمكن الاستفادة منه هو أن حقوق الدولة دائما ما تخضع للحقوق الضرورية للمجتمع العالمى . أما سيادة الدولة بالمعنى الذى استخدم فى القرن التاسع عشر ، فقد عفى عليه الزمن وأصبح له خطورته فى عالمنا هذا . فهى تبيح السلطة للدولة ، وهى سلطة لا تتفق — على ضوء الحقائق الموجودة — مع سلامة العالم ورخائه . وهى تعنى أن المشاكل التى يمكن حلها عن طريق تحكيم العقل يجب أن تجد الحل وسط بحر متلاطم من المشاعر المتقدة .

ويقع الاختيار — فى مجال الدولة الخارجى ومحيطها الداخلى — بين استخدام العقل ، والنزوع الى التصارع . أما استخدام العقل فهو قانون الحرية ، وأما الصراع الدائر فهو السوس الذى ينخر فى عظام الحرية . فاذا أشرفت الدول على جميع ما تقوم به من أعمال وقد أيقنت من أن ثمن الخلاف والمشاحنات هو

اشعال فتيـــل الحرب ، فســـندرك مدى ما يتمخض عن ذلك من نتائج • كما أن الخوف سيفت من عضدها فى المسائل الدولية ، والخوف سيصحبه نظام التسلح ونظام المحالفات ــ وهذا نتيجة طبيعية ومنطقية شهدتها الحرب العظمى • كما أن هذا هو الثمن الذى دفع لمثل هذه النواحى التى تنادى بأن حق الدولةالقانونى ليس محدودا • كما أن دفع الثمن لقاء تأييده لكل شعور بدائى وبربرى من شـــأنه أن يمهد للقـــومية ســـبيل الحط من كرامة الانسانية •

لن يخالجنا الشعور بالخوف حين نؤكد أن ســـيادة الدولة ــ فى المحيط الدولى ــ تعنى حق أية أمة قوية فى اتاحة فكرتهـــا عن المصالح الذاتية لمعارضيها • انه المذهب القديم للمســـاعدة الذاتية التى تصـــاغ فى قالب قانونى ، انه المذهب الذى أصبح القانون يتنافى معه فى شكل احتجاج باسم النظـــــام والادراك السليم ، وكما أننا لا نعترف بحق الانسان فى وضع قانون لنفسه يسير بمقتضاه فى حياة المجتمع الداخلى ، فاننا لا نبيح لدولة أية أمة أن تسن لنفســـها القانون الذى تسير بمقتضاه فى حياتهـــا فى فى المجتمع الدولى • وهذا ما يقصد من سيادة الدولة •

واستخلص من هذا أننا اذا ما خولنـــا للدولة الحق فى أن تحكم نفسها بنفسها فان ذلك يعتبر أمرا تحدده مطالب مصالح

أعم وأشمل • ولذلك فان الاعتراف بها كدولة ــ اذا اختلط الامر بين هذا الاعتراف وتلك السيادة ــ لا يتفق مع نظام العلاقات الدولية العادل ، كما أنه لا يتفق مع فكرة القانون الدولى الذى ينظر اليه على أنه يوحد بين الدول الاعضاء فى المجتمع الدولى• ولا داعى لان أهرع الى المصاعب المستحيلة التى واجهت بعض المدافعين عن هذه الفكرة وبهذه الصيغة المتطرفة دفعوا أحد المحلفين الى أن يكتب عن الحرب على أنها تعبير سام عن ارادة قومية • غير أنى لا أومن بهذا الرأى ، اذ عندما تنشب الحرب تطوى صفحة الحرية ، وعندما تبدأ تتضاءل فرصة الوصول الى حل عادل لمشكلة من المشكلات • ويجب ألا يغيب عن البال أنه بالرغم من أن الامة ــ فى ظل الظروف الراهنة ــ قد تتورط فى الحرب بعد نشوبها ، الا أن ذلك يختلف عن الاستعداد للحرب أو اعلانها • فذلك من صميم شئون عملاء الدولة الذين تختلف مصلحتهم اختلافا كليا عن مصلحة هؤلاء الافراد الذين سيقوا ليقوموا بهذا العمل • فهم يخدمون مطامح خاصة أو يخدمون حزبا معينا • ولقد أغوتهم تلك المذاهب الخاطئة وضللتهم تلك المعلومات الزائفة • غير أن ما أرمى اليه هو أن هؤلاء العملاء يسخرون سلطة الدولة لاهوائهم ــ وعندئذ لن تحدها أية وسيلة أو تكبح جماحها ، اللهم الا وسائل الثورة غير المحتملة • وبذلك فان ما تتضمنه السيادة القومية يعتبر بمثابة موافقة على هدم

الحضارة والقضاء عليها . رانى لارى أن ما تتضمنه هذه السيادة ليست بالامر الجوهرى لوجهة نظر صحيحة عن الحرية القومية.

وعلى ذلك فانى لا أقبل القول الذى ينادى بوجوب اختلاف نوعى بين مصالح الدول أوحقوقها ، ومصالح الهيئات أو حقوقها أو الافراد أو حقوقهم . وأما الاهداف فهى أهداف عادية بشرية ، فهى تعتبر وسيلة من وسائل تحقيق السعادة لاعضائها. ولذلك وجب أن تقومها نفس المبادىء التى تقوم بها أية نقابة أو كنيسة أو جمعية. بيد أنها لا تكون شخصا له كيان ، يعيش على مستوى يختلف عن مستويات الافراد الآخرين . وأنى لأومن ايمانا راسخا بأنه يجب ألا يتخذ أى قرار لم يشتركوا فى اتخاذه . كما انى أومن كذلك بأن القيود التى تفرض على نواحى النشاط التى يقومون بها يجب أن تدخل فى اعتبارها تلك الحقائق النفسانية التى يتألف منها كيانهم . وانى لا أنكر مثلا أن قرار تقسيم بولندا كان جريمة فى حق بولندا ، أو أن النتيجة الحتمية لذلك كان من شأنها أن تقنع ملايين البشر أن الحرب من أجل انتعاشهم تعتبر مغامرة أدبية لها مبرراتها . غير أنى لا أرى أى اختلاف بين قرار تقسيم بولندا وحوادث القمع فى أية هيئة من هيئات الحزب الشيوعى . فكل منها فى نظرى يعتبر هجوما على خبرة مشتركة خاطئة لانها لا تدفع هؤلاء الذين يشاطرون فى هذه الخبرة الى التخلى عما تتضمنه .

وما أرمى اليه هو أن وجود الامة ، لا يبرر لها الحق فى أن تكون دولة ذات سيادة • فاسكتلندة وويلز أمتان • بيد أنه ليس بينهما من تتمتع بالسيادة ، كما أن انعدام وجود هذه السيادة لم يؤثر فى نواحيهما النفسانية أو الاخلاقية • والذين يغتصبون السلطة يعرفون طريقهم عن طريق ابراز نواحيها وكذلك وسائلها فى تحقيق هذه النواحى • ويستطيع الملك ذو السيادة فى البرلمان أن يحرم طبقات العلماء من حقهم فى التصويت فى انجلترا ، وذلك من الناحية القانونية • أما من الناحية العملية فاننا نعرف أنه لا يجرؤ أحد على اتخاذ مثل هذا القرار • ويعى كل فرد فى انجلترا القيود العملية الصارمة التى فى ظلها تؤدى السيادة البرلمانية عملها •

وما يحدث فى هذا العالم هو شىء من هذا القبيل • فميثاق الامم المتحدة يعتبر محاولة لتقييد السلطة القومية ذات السيادة التى لا يكبلها أى قيد •

وعندما نستعرض تاريخ الامم المتحدة فى أية ناحية من نواحيه ، كالتصويت للمجلس ، وما يقوم به نظام الوصاية من أعمال ، والقرارات حول نزاع دولى : نجد أن المنظمة فى ليك سكسس قد ترددت فى القيام بما يتمشى مع منطق الحقائق فى العالم • ولقد رأت الامم الكبيرة عند مواجهتها لهذه الحقائق أن

المنظمة قد تخشى أن تظهر هذه الامم الكبيرة غضبها ، فربماأدى ذلك الى طمس معالم هذه المنظمة ، وبذلك يسير كل فى طريقه وحسب هواه . وهكذا نجد العصبة القديمة قد تعرضت للريبة والشك ، وحاولت أن تتفادى كل ذلك الى أن انهارت . ولقد تحكمت فيها الدول الكبرى ، بيد أنه خيم عليها منذ البداية شبح الحرب العالمية الثانية .

وبالرغم من ذلك فان أية خبرة تمر بها حكومة دولية يجب أن تبث فينا الامل ، ولا تدفعنا الى اليأس . ونحتاج الى ثلاثة قرون لبناء دولة قومية ذات سيادة . واذا أفعم أى جيل بالحقد والذكريات كما حدث فى الاعوام الثلاثين الماضية ، فسيكفى ذلك للاطاحة بأية سلطة . ولقد أدركنا ما للمسائل الاجتماعية من أهمية . كما أن حل هذه المسائل لن يكون مناسبا بالنسبة للدولة القومية أو مشكلات السلطة التى تنظر فيها الدولة أول ما تنظر . ولقد تمكنا من وضع الموضوعات التى تتناولها الحكومة حيثأن التحكم القومى لن يكون الوسيلة المتاحة لتأدية العمل . ولقد وجدنا أنه يمكن تكوين سياسة أو خطة فى نيويورك ــ وهذه السياسة بطبيعتها ستواجه أى معتد على الناحية الدفاعية . كما أنها توحى بتكوين أية منظمة ممكنة ضدها . واننا نحاول جاهدين بذل مجهودات لايجاد الوسائل التى يمكن بهاأن نوصل

رأى المواطنين فى دول مختلفة الى رؤساء الحكومات ، كما أننا نحاول دفع المواطنين الى أن يلفتوا الانظار الى التوصيات الدولية . وفى الواقع لم نكن نحلم بذلك منذ خمسين سنة . ولقد أظهرنا ــ ويعتبر ذلك اكتشاف عصرنا الحاضر ــ أن الافراد من جنسيات مختلفة يمكن أن يتعاونوا للقيام بواجب الحكومة الدولية بطريقة يمكن أن تقضى على مساوىء النظرة المحدودة ، فى سبيل العمل المشترك وانى على يقين أن آرثر هندرسن مواطن انجليزى عظيم ، غير أنى أومن بأن هذه الصفة قد كملت لانه مواطن عظيم فى المجتمع العالمى .

لا أريد أن أبالغ فى الآمال التى تراودنا لتحقيق الاعمال الجسيمة التى تنتظرنا ، اذ أنه بخطأ تافه من موسكو أو واشنطن يمكن أن يتلاشى أى أمل . ولكنى أريد أن أشير الى أن فكرة الدولة العالمية تتشكل أمامنا ، وان اعتراها البطء والتردد . كما أريد تأكيد منطق الدولة فى المجتمع الدولى . وأود أن أستخلص أن السيادة القومية والمجتمع الدولى يواجه كل منهما الآخر ولا يتفقان ، فهناك بعض الدول التى تنظر الى الامم المتحدة بعين الشك والريبة . ويبدو أن هناك ناحية واحدة من النواحى التى تقوم بها الامم المتحدة ، والتى لاتزيد من صعوبة الدفاع عن الاستقلال ، وان ما تقوم به روسيا من الحاح يعتبر أكثر ضمانا

ــ فى فلسفتها الخاصة ــ من انكار الحاجة لزيادة الحدود القومية ٠

ولذلك ، فانى أعتقد بأننا نستطيع أن نحافظ على كل ما هو جوهرى بالنسبة لحرية الحياة القومية ، كما نعترف بما يتضمنه المجتمع الدولى ٠ ويمكن أن تترك لانجلترا مثلا استقلالها الثقافى ، ومعالم مؤسساتها الداخلية ، واتصالاتها الخاصة مع الدومنيون الذى قد أوجدته ٠

ومن العسير أن نجد فى التغييرات التى طرأت على سياسة القانون والنظرة الاستعمارية المختلفة والاستعداد لتحسين مستوى العمل ، وقبول تحديد القوات العسكرية والبحرية على أساس سلامة العالم بدلا من العدوان القومى ــ من العسير أن نجد فى ذلك كله ضربة موجهة الى الحرية للقضاء على كل أمل يهدف الى تحقيق السعادة القومية ٠ وما من شك فى أن لهذه النظرة أسسها، حتى أن السلطة الدولية التى تمنع تدريس اللغة الفرنسية فى المدارس الفرنسية أو تغيير الحدود الفرنسية أو تحاول الغاء قانون فرنسا المدنى دون قيام فرنسا بذلك أول الامر ــ كل ذلك ربما ينظر اليه على أنه اعتداء على حقوق الامة التى يجب أن تقررها الامة ذاتها ٠ وأعتقد أنه ربما تشعر الدولة بأن السلطة الدولية ما هى الا عامل لقمعها أو محاولة لتغيير آداب السلوك

فى هذه الحيـــاة . فلا ينبغى أن تفــرض الهجرة اليــابانية على كاليفورنيا . وأرى أنه ربما ساد الشعور بالاستبداد حيث يسود الشعور بأن هناك فارقا أو تمييزا .

ويجب مراعاة الحقيقة التى تقول ان السلطة الدولية يجب أن تستوعب ولو قدرا متوسطا من الادراك السليم ، وأن المجــال الدولى فى هذا الميدان أشبه بعهــد له نفوذه ، والخلاف القومى سيزعزع من كيان السلطة التى تحاول فرض ارادتها فرضا لا يتسم بالحكمة . وهذا الموقف قريب الشبه بحيــاة الدولة القوميــة الداخلية . ولا نكاد نجد هيئــة من الهيئات لا تستطيع الدولة القضاء عليها اذا ما بذلت جهودها لتحقيق ذلك . غير أن معظم الدول من الحكمــة والتعقــل بحيث تكتشف أن مثــل هــذه الانتصارات جوفاء ، وأن الحلول التى تفرض بالقوة تؤدى الى عواقب وخيمة لا تشيع شعورا بالرضا . ان المعــاهدة أمر له أهمية فى المجال الدولى ، والمعاهدات تحمى الحقوق القومية وتذود عنها . وقد يقال انه مع اختفاء السيادة القومية يعظــم أثر عامل المعاهدة ، ويتصل أكثر من ذى قبل بحقائق هذا العالم ، فالمعاهدة بين دولتين مثل أمريكا ونيكاراجوا ، أو بريطانيا والعراق لا تسلم من طابع السخرية ، فهذه المعاهدة ستتم بينما يعرف الجميع أن عدم الاتفاق لن يغير من واقع النتائج التى ستحدث .

والامم تستطيع أن تسير فى طريقها وهى تحس بمزيد من الحرية اذا ما تحققت من أنها لم تعد تعيش فى ظل المظالم الدولية.

ان دراسة لموضوع الحرية بمثابة دعوة الى التسامح ، وكل دعوة الى التسامح هى دفاع عن حقوق التعقل .

والعالم الذى نعيش فيه ليس بالعالم الجامد ، وليست هناك وسائل من شأنها تحقيق هذا الجمود ، ان حب الاستطلاع ، والاكتشافات والاختراعات ، كل هذه الاشياء تهدد بالخطر أى أساس لهذا المجتمع الذى ينكر وجودها . ومن ثم فان التسامح ليس مجرد تصرف مرغوب فيه فى حد ذاته ، وانما يعتبر أيضا من قبيل الحصافة السياسية فليس هناك ما هو أكثر من التسامح ملاءمة للتكيف السلمى .

ان عالمنا فى تغير مستمر ، وهو متعدد النواحى ، والطريق الذى يفضى الى السعادة ليس طريقا واحدا ، والرجال لا يستطيعون التخلى عن عمق تجاربهم ، ووضع هذه التجارب فى يد الآخرين ليروا فيها رأيهم بناء على الاوامر الصادرة. ويجب أن يقتنعوا — بطريق المنطق — بأن هذه الرغبة أكثر صلاحية من تلك ولا يجب أن نفرض التجارب عليهم فرضا ، بل علينا أن نستخدم طريقة الاقناع حتى نضمن قبول الناس لمدلولات هذه التجارب قبولا حسنا .

تلكم بطبيعة الحال نصيحة لا تشوبها شـائبة • ان الرجال يسـتمتعون بممارسة النفوذ والسلطة ، وهـذه العاطفة تسيطر على دوافعهم أكثر مما تسيطر عليهم عاطفة أخرى • ومن النادر أن يعترف الجنس البشرى بوجود وجهـات نظر مخالفة ، ومن العسير على الفرد أن يستجمع أطراف شجاعته ويتحقق من أن الحقيقة التى يؤمن بها وحـده ليست كل شيء وانها لا تعـادل الحقيقة الكاملة • من أجل هـذا نجد أن أصدقاء الحرية قلة فى العدد أينما وجدوا فى أى مجتمع من المجتمعات • ومن أجل هذا أيضا نجد أن المحافظة على الحرية وصيانتها أمر يقتضى النضال كل يوم • ومن العسير أن نحدد المجالات التى يسمح فيهابمزاولة الحرية • والذين دافعوا عن حقهم فى حرية التفكير فى المسـائل الدينية وفى العلوم الطبيعية همأنفسهم من رواد الحريةالسياسية• وما كان فى استطاعتنا أن نحصل على روسو أو فولتير ما لم يكن هناك برونو ، وجاليليو •

وليس بوسع الحرية الا أن تكون مظهرا من مظاهر الاقدام الذى يحس على مقاومة مطالب أصـحاب السيطرة فى الامور الحاسمة • ان الحرية تنذر أصحاب السيطرة بأن انكار التجربة أمر غير مرغوب فيه ، وهى تؤكد دائما أن الذى يتعلم من الحياة درسا يؤمن به سيظل يؤمن به ما لم يقنعه أحد بزيف هذاالدرس•

ان العقاب قد يدفع الناس الى التخلى عن جهودهم ، وقد يجعل الآخرين يسدلون على دوافعهم ستارا ليتصرفوا وفق آرائهم . والاضطهاد مهما امتد به الاجل لن يخمد أنفاس الحقيقة . لقد أثبت التاريخ أن الاضطهاد يحط من شأن المضطهد ويقوى من عزيمة ضحية الاضطهاد ، عن طريق تحويل الانظار الى مطالبه ومطامحه . والوسيلة الوحيدة للتصرف ازاء الجديد هو بذل المحاولة لفهم الجديد ، والوسيلة الوحيدة للقضاء على المظالم تتلخص فى العمل على معالجة الشكوى التى تتجسد فيها هذه المظالم . واذا ما حرمنا حق التعبير عن الشكوى وعن كل ما هو جديد ، فان هذا بمثابة اعتراف شرعى بالحقائق التى تتضمنها الشكوى أو المسائل الجديدة .

ويبدو أننا مضطرون الى تعلم الدرس من جديد كلما مضى جيل وأقبل جيل آخر . اننا نتسامح فى ميدان من الميادين بينما لا نتسامح فى ميدان آخر . اننا نتسامح فى مسائل الدين على سبيل المثال ، ثم اذا بنا لا نتسامح فى مسائل السياسة . واذا ما تسامحنا فى الميدان السياسى تخلينا عن هذا التسامح فى المجال الاقتصادى . كما أننا نجد أن كل جيل يكتشف أن مجال الحرية له دلالته وأهميته فى مسألة من المسائل ، ومن ثم يضطر كل جيل الى تعلم درس الحرية من جديد .

« تم الكتاب »

مجموعة "اخترنا لك"

تصدر نصف شهرية باللغات العالمية

ويشترك في تحريرها وإعدادها

محمد مصطفى عطا

الدكتورة سهير القلماوي

الدكتور محمد أنيس

الأستاذ علي أدهم

الدكتور عبد الحميد يونس

الدكتور محمد يحيى عويس

الناشر شركة توزيع الجمهورية

صندوق بوستة رقم :

